**دولة فلسطين**

# السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي

# 2030-2019

## مسودة نهائية

## مجموعة العمل المعنية بتحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني

**بتيسير من**
**برنامج منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الأوروبي المعني بتأثير الأمن الغذائي والتغذوي والصمود والاستدامة والتحول (FIRST)**

***11آذار 2019***

# قائمة المحتويات


**تمهيد** ..... iii

**شكر وتقدير** ..... iv

**المختصرات** ..... v

**الملخص التنفيذي** ..... vii

**1. مقدمة ..... 1**

1.1. تعريف الأمن الغذائي والتغذوي ..... 1

1.2. المبررات ..... 1

1.3. منهجية وضع السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي ..... 2

1.4. محتويات السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي ..... 3

**2. تحليل الوضع الحالي ..... 5**

2.1. معلومات أساسية ..... 5

*وضع السياسة الحالي* ..... 5

*الوضع الاجتماعي والاقتصادي الحالي* ..... 7

*الوضع البيئي الحالي.* ..... 8

2.2. الأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين ..... 9

2.3. البنية المؤسسية ..... 11

*الأطراف ذات العلاقة بالأمن الغذائي والتغذوي* ..... *11*

*أطر السياسات* ..... *13*

*تقييم البنية المؤسسية للأمن الغذائي والتغذوي* ..... *14*

2.4. تحليل المشكلة ..... 15

*جذور المشكلة* ..... *15*

*تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والأخطار* ..... *17*

2.5. القضايا ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذوي ..... 18

**3. الإطار الاستراتيجي للسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي ..... 20**

3.1. من التحليلات إلى المقترحات ..... 20

3.2. الدور المنوط بالسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي في إطار الوضع الحالي للسياسة ..... 21

3.3. المبادئ ..... 22

3.4. الأساس المنطقي ..... 22

3.5. الرؤية ..... 23

3.6. البنية ..... 23

**4. الأهداف الاستراتيجية والنتائج القطاعية للسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي ..... 25**

4.1. القضاء على الجوع ..... 25

4.2. وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية ..... 26

4.3. زيادة الإنتاجية الزراعية والدخول ..... 28

4.4. ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة ..... 30

4.5. حفظ التنوع البيولوجي الزراعي ..... 31

4.6. خلق بيئة تمكينية للأمن الغذائي والتغذوي ..... 32

**5. إطار نتائج السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي ..... 35**

5.1. مؤشرات الأداء الرئيسية ..... 35

5.2. إطار نتائج السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي ..... 37

5.3. العلاقات بأجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية ..... 37

5.4. العلاقات بأهداف التنمية المستدامة ..... 39

**6. التوصيات** ..... **40**
6.1. أولويات التدخلات ..... 40
6.2. المخاطر الاستراتيجية ..... 41
6.3. ترتيبات التنفيذ ..... 41
6.4. السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي وخطة الاستثمار الوطنية ..... 42

**المراجع** ..... **44**

**ملحق 1 – الأطراف ذات العلاقة المساهمة في وضع السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي** ..... **1**

**ملحق 2 - تحليل الفجوة بين مقاصد هدف التنمية المستدامةالثاني وأجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية** ..... **5**

**ملحق 3 - مصفوفة تطابق بين مقاصد هدف التنمية المستدامةالثاني وأجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات المحددة** ..... **6**

**ملحق 4 - إطار النتائج** ..... **14**

## تمهيد

**شكر وتقدير**

**المختصرات**

| | | |
|---|---|---|
| **CSO** | Civil Society Organisation | منظمة مجتمع مدني |
| **EQA** | Environment Quality Authority | سلطة جودة البيئة |
| **EU** | European Union | الاتحاد الأوروبي |
| **FAO** | Food and Agriculture Organization of the United Nations | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة |
| **FIRST** | Food and Nutrition Security Impact, Resilience, Sustainability and Transformation | المرفق المعني بتأثير الأمن الغذائي والتغذوي والصمود والاستدامة والتحول |
| **FNS** | Food and Nutrition Security | الأمن الغذائي والتغذوي |
| **FWL** | Food Waste and Losses | الهدر والفقدان الغذائي |
| **GDP** | Gross Domestic Product | الناتج المحلي الإجمالي |
| **GoP** | Government of the State of Palestine | حكومة دولة فلسطين |
| **GNI** | Gross National Income | الدخل القومي الإجمالي |
| **MDGs** | Millennium Development Goals | الأهداف الإنمائية للألفية |
| **M&E** | Monitoring and Evaluation | الرصد والتقييم |
| **MoA** | Ministry of Agriculture | وزارة الزراعة |
| **MoEHE** | Ministry of Education and Higher Education | وزارة التربية والتعليم العالي |
| **MoH** | Ministry of Health | وزارة الصحة |
| **MoL** | Ministry of Labor | وزارة العمل |
| **MoLG** | Ministry of Local Government | وزارة الحكم المحلي |
| **MoNE** | Ministry of National Economy | وزارة الاقتصاد الوطني |
| **MoSD** | Ministry of Social Development | وزارة التنمية الاجتماعية |
| **NGOs** | Non-Governmental Organization | منظمات غير حكومية |
| **NM** | Nautical Miles | أميال بحرية |
| **NPA** | National Policy Agenda | أجندة السياسات الوطنية |
| **PACI** | Palestinian Agricultural Credit Institution | المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي |
| **PADRRIF** | Palestinian Agriculture Disaster Risk Reduction and Insurance Fund | صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية |

| | | |
|---|---|---|
| الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني | Palestinian Central Bureau for Statistics | **PCBS** |
| مكتب رئيس الوزراء | Prime Minister Office | **PMO** |
| الشراكة بين القطاعين العام والخاص | Public-Private Partnership | **PPP** |
| سلطة المياه الفلسطينية | Palestinian Water Authority | **PWA** |
| البحوث والتنمية | Research and Development | **R&D** |
| إطار النتائج | Results Framework | **RF** |
| أهداف التنمية المستدامة | Sustainable Development Goals | **MDGs** |
| مسح بشأن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي الفلسطيني | Palestinian Socio-Economic and Food Security Survey | **SEFSec** |
| الأمم المتحدة | United Nations | **UN** |
| مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) | United Nations Conference on Trade and Development | **UNCTAD** |
| إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية | United Nations Development Assistance Framework | **UNDAF** |
| برنامج الأمم المتحدة الإنمائي | United Nations Development Programme | **UNDP** |
| منظمة الأمم المتحدة للطفولة | United Nations Children's Fund | **UNICEF** |
| برنامج الأغذية العالمي | World Food Programme | **WFP** |
| مجموعة عمل | Working Group | **WG** |

## الملخص التنفيذي

تعتبر **السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي** سياسة استراتيجية تتكون من مجموعة شاملة ومنسقة من التدابير اللازمة لضمان الأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين في الفترة من عام 2019 حتى عام 2030.

وُضِعَت السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي من خلال مشاورات عميقة واسعة النطاق بدأت في أوائل مارس/آذار 2018 وانتهت في سبتمبر/أيلول 2018 حيث يضمن الانخراط الفعال للأطراف ذات العلاقة ومشاركتهم النشطة درجة عالية من الملكية.

وقد روعي، في عملية وضع السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي، مراجعة كم ضخم من الدراسات المتاحة عن الأمن الغذائي والتغذوي والموضوعات ذات الصلة بهما في فلسطين. كما تم تحليل جميع الأطر السياساتية القائمة لضمان انسجامها وتوافقها مع خطة التنمية الوطنية الرابعة في فلسطين للفترة بين عامي 2017-2022.

ونظرًا لكونها وثيقة استراتيجية، ، فإن السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي تعتبر الإطار الأوسع لخطط التشغيل للبرامج والمشاريع، حيث تعتبر وثيقة السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي جزءًا من حزمة تضم أيضًا خطة استثمار وطنية للأمن الغذائي والتغذوي سيتم وضعها بدءًا من سبتمبر/أيلول 2018. من ثم، تعد هاتان الوثيقتان مجموعة منسقة من أدوات السياسة الرامية إلى العمل على تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين.

### *معلومات أساسية*

فلسطين هي الدولة الوحيدة التي سجلت أطول نزاع معاصر في العالم. وكان لهذه الازمة التي طال أمدها تأثيرٌ عميقٌ على العديد من الجوانب، إن لم يكن كلها، في المجتمع والاقتصاد الفلسطيني. فنتيجة للاحتلال الإسرائيلي، كل فلسطيني معرض للخطر بدرجة ما. ورغم تأثر كل فلسطيني بشكل سلبي من جراء الاحتلال الإسرائيلي، إلا أن تأثيره أشد على بعضٍ منهم - مثل اللاجئين والمواطنين الذين يعيشون في قطاع غزة والمنطقة ج.

تتمتع فلسطين بموارد طبيعية محدودة. وتستشري خطورة هذه الندرة 'الطبيعية' بسبب العبء الثقيل للاحتلال الإسرائيلي، الذي يحد بشدة من توافر الموارد الطبيعية والقدرة على الوصول إليها. ومن المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم هذا الوضع.

فالقيود المفروضة على حركة الأفراد والبضائع تضر الاقتصاد الفلسطيني بشدة وتُضعف إمكانات نموه، التي شهدت تقلبًا وبطئًا شديدًا على مدى العقد الماضي أو يزيد. ويواكب الركود الاقتصادي ارتفاع معدل البطالة، ولا سيما بين الشباب والنساء، الذي يصحبه زيادة غير رسمية في سوق العمل. ومن جهة أخرى، يتزايد اعتماد الاقتصاد على القطاع العام، الذي يعتمد بدوره على دعم موازنته من الخارج.

أضف إلى كل ما سبق، التغييرات الأخيرة في السياسة الدولية – مثل انخفاض المساعدات الدولية وتقليص الدعم الموجه إلى الأونروا وإلى الحكومة الفلسطينية – التي تضاعف من الوضع المتأزم بالفعل وتَحُد مجددًا من فعالية التدخلات السياساتية.

كان ذلك استعراض موجز للعوامل الأساسية التي تُعرّض الفلسطينيين لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي.

***الأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين***

تُثبت أحدث البيانات المتاحة معاناة أكثر من ربع الفلسطينيين من انعدام الأمن الغذائي الحاد أو المعتدل، مع وجود اختلافات واضحة بين المناطق الجغرافية (أي قطاع غزة مقابل الضفة الغربية من جهة، والمنطقة ج مقابل المنطقة ب و المنطقة أ في الضفة الغربية من جهة أخرى) والأحياء المحلية (أي الريف مقابل الحضر مقابل المخيمات) والأوضاع الهشة (على سبيل المثال اللاجئين والأسر التي تعولها النساء، إلخ.).

فإذا انتقلنا إلى آثار انعدام الأمن الغذائي على المواطنين، نجد قصر القامة (أو انخفاض نسبة الطول مقابل السن)، أحد مؤشرات انعدام الأمن الغذائي على المدى الطويل، الذي قُدِّر بنسبة 7.4% بين الأطفال تحت سن الخامسة في عام 2014 وما قبله. وعلى العكس من ذلك، لم يتعد انتشار الهزال (أو انخفاض نسبة الوزن مقابل الطول)، أحد مقاييس انعدام الأمن الغذائي على المدى القصير، نسبة 1.2%. كما يعاني الفلسطينيون أيضًا من سوء التغذية: بلغ انتشار الوزن الزائد نسبة 8.2% بين الأطفال تحت سن 5 سنوات ونسبة 7.5 % بين طلبة المدارس في الفترة ما بين عامي 2014-2016، بينما ارتبطت الإصابة بنقص المغذيات الدقيقة بأكثر الفئات السكانية ضعفًا، مثل النساء الحوامل والمرضعات والأطفال.

تُكَوِّن البنية المؤسسية للأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين شبكة معقدة من المنظمات والأطر السياساتية التي ينخرط في إدارتها عدد كبير من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات المجتمعية ومؤسسات القطاع الخاص. كما يقوم إطارها القانوني على عدة تشريعات بدلا من قانون شامل يغطي كل جوانب الأمن الغذائي والتغذوي. بالتالي، فالإدارة غير منسقة، ما يؤدي إلى تداخل وظيفي بين السلطات ويُضعف فعالية تدخلات الأمن الغذائي والتغذوي.

من ذلك، يتضح وجود ثلاث قضايا هامة تتطلب عناية خاصة، وهي: (أ) سد الفجوات التنظيمية في المجالات المهمة التي يمكن أن تُحسن فعالية وكفاءة تدخلات الأمن الغذائي والتغذوي؛ (ب) تحديد وتنفيذ آليات تنسيق أكثر فعالية وكفاءة لتدخلات الأمن الغذائي والتغذوي؛ و(ج) سد الفجوات المتعلقة بالموارد البشرية والمالية في المجال الإداري.

***قضايا الأمن الغذائي والتغذوي***

يعتبر الاحتلال الإسرائيلي الدافع الرئيسي لحالة انعدام الأمن الغذائي عبر القيود التي يفرضها على حياة وقدرات المواطنين، فضلا عن تقييد الحيز السياساتي للحكومة والتعدي عليه. ومع ذلك، فإن تحسين إدارة الأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين يمكن أن يُنتج بعض الآثار المفيدة الهامة حتى في إطار القيود التي يفرضها الاحتلال.

يعتبر انعدام الأمن الغذائي والتغذوي في الأساس نتيجة مباشرة لفقدان/ضياع استحقاقات عمل الأفراد، التي تمنع حصولهم على الغذاء. ويزيد الأمر سوءًا على وجه الخصوص بين الفئات الأكثر ضعفًا التي تكسب رزقها من خلال العمل بأجر يومي، بما في ذلك الشباب والنساء والمُعوَّقين.

أما المُحدد الثاني لانعدام الأمن الغذائي، فيرتبط بفقدان/ضياع ما يسمى باستحقاق الإنتاج الذاتي، أي هؤلاء الأفراد الذين اكتسبوا سبل معيشتهم بإنتاجهم المباشر لحصة كبيرة من الغذاء الذين يستهلكونه، ولكن لأسباب ما، لم يعد بإمكانهم أن ينتجوه مجددًا. وهذا هو حال الفئات الضعيفة الأخرى مثل البدو والرعاة الذين يعيشون في المنطقة ج، والمواطنين الذين يعيشون في منطقة التماس، والمزارعين الذين يملكون مزارع تقع في المنطقة العازلة بقطاع غزة، وبشكل أعم، هم جميع المزارعين والرعاة والصيادين الذين يفتقرون إلى سبل الوصول إلى الموارد الإنتاجية.

ومع ذلك، تعتبر أهم قضية، من المنظور التغذوي، قضية التعايش مع نقص المغذيات الدقيقة وزيادة الوزن الذي أشارت إليه التقارير، خصوصًا بين الأطفال. من ثم، يعد اتباع نظام غذائي أكثر توازنًا والحصول على أغذية سليمة ومغذية أمرًا أساسيًا لمعالجة هذه المسألة.

وخلاصة القول أن السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي يجب أن تعالج القضايا الأساسية التالية:

أ) **زيادة توافر الغذاء**، الذي يستدعي في المقام الأول، على سبيل المثال لا الحصر، زيادة الإنتاج المحلي بتحسين إنتاجية المزارع (الوصول إلى العوامل والأسواق وتكنولوجيا الإنتاج) والحد من فقدان وهدر الأغذية؛

ب) **زيادة فرص الحصول على الغذاء**، ويشمل ذلك، من بين جملة أمور أخرى، التدخلات الرامية إلى خلق فرص عمل وتوليد الدخل وتوفير الحماية الاجتماعية وزيادة ربحية المزارع؛

ج) **تحسين الاستفادة من الغذاء**، ويتطلب ذلك التركيز على حملات التثقيف والتوعية الغذائية، ومعالجة قضايا سلامة الأغذية على طول السلاسل الغذائية بأكملها، وتنفيذ مختلف التدخلات ذات التوجه التغذوي (مثلا برامج التحصين ومكملات المغذيات الدقيقة وغيرها)؛
د) **بناء الصمود وتحسين الاستجابة للصدمات** التي ينبغي تبسيطها في جميع التدخلات الموجهة نحو التزويد والوصول عن طريق تحسين نظم الإنذار المبكر، ووضع خطط طوارئ للاستعداد الأفضل في حالة وقوع صدمات، وتنويع مصادر كسب العيش، إلخ.؛
ه) **تحسين البيئة المؤسسية**، بالعمل على توفير إطار قانوني شامل للأمن الغذائي والتغذوي، وتعزيز التنسيق بين مختلف الجهات المؤسسية الفاعلة، وتحسين توفير السلع والخدمات العامة، ودعم نظام الأغذية المبتكرة.

***تصميم السياسة الوطنية للأمن الغذاء والتغذوي***

تعالج السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي القضايا المشار إليها أعلاه على نحو شامل قدر الإمكان. كما وضعت في الحسبان، أثناء عملية وضع السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي، كل الأطر السياساتية ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذوي على مختلف المستويات - أجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية والاستراتيجيات الشاملة (مثل السلامة الغذائية والتغذية)، بما في ذلك محتواها متى تعلق بالأمن الغذائي والتغذوي وضمن اتساق السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي مع أطر هذه السياسات. ونتيجة لذلك، تسهم السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي، من خلال عملها على تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي، في تحقيق أهداف أجندة السياسات الوطنية.

وبتحقيقها لهذا الهدف، فيجدر بالسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي أن تكون أيضًا بمثابة الاستراتيجية الفلسطينية التي تحقق هدف التنمية المستدامة الثاني. ومع ذلك، تتجاوز إسهامات السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي هذا الهدف بكثير، فهي تحدد التدخلات التي يمكن أن تُنمي التآزر مع التدخلات القطاعية الأخرى وتُحفِّز على تحقيق الأهداف الوطنية وتقدم نتائج تشمل الأهداف والمقاصد المتعددة الواردة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 الصادرة عن الأمم المتحدة .

وخلاصة القول أن تصميم السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي يهدف إلى:
أ) أن تكون شاملة قدر الإمكان من حيث المحتوى وأن تعالج كل القضايا ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين،
ب) أن تضمن الاتساق مع الممارسات الحالية المتبعة في صنع السياسات في فلسطين والتنسيق مع أطر السياسات القائمة،
ج) وأن تُمكِّن من إجراء رصد وتقييم فعالين للتدخلات واقتراح إطار النتائج.

فالسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي تحدد التدخلات القادرة على معالجة الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي، بينما تعمل في نفس الوقت على بناء صمود الأسر والمجتمع، فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي والتغذوي أساسا وفيما ينطوي على أشكال الضعف الأخرى بطريقة غير مباشرة.

***الرؤية***

تتمثل رؤية السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي في '**خلق مجتمع وأسر متمتعة بالأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين**'، والعمل على تحقيق الهدف العام المتمثل في بلد يُتاح فيه غذاء كافٍ ومغذٍ للجميع، وتُدار فيه الموارد الطبيعية بأسلوب يحافظ على وظائف النظام البيئي حتى يدعم احتياجات المواطنين الحالية والمستقبلية. في هذه الرؤية، يشارك المجتمع والأسر بنشاط في التنمية الاقتصادية العادلة ويستفيدون منها، ويعملون في ظروف عمل لائقة، ويتمتعون بقدرة أكبر على الصمود أمام الصدمات الطبيعية والاقتصادية والسياسية.

***الأهداف الاستراتيجية والنتائج القطاعية للسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي***

نُظِمَت السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي في ستة أهداف استراتيجية صُنِّفت بدورها في 18 نتيجة قطاعية. وتعكس هذه البنية صياغة هدف التنمية المستدامة الثاني طالما كانت الأهداف الاستراتيجية تطابق المقاصد الخمسة الأولى لهدف التنمية المستدامة الثاني، بالإضافة إلى هدف استراتيجي سادس 'مؤسسي التوجه' يضم كل التدابير الرامية إلى خلق بيئة مؤسسية تمكينية تُمكن من نجاح التدخلات المندرجة تحت الأهداف الاستراتيجية الخمسة الأولى وازدهارها. فهي تعتبر بمثابه الخيط الذي يربط أبعاد الأمن الغذائي والتغذوي المتعددة بأهداف التنمية الأوسع في فلسطين، التي تشمل القضاء على الفقر وخلق فرص عمل وتحسين الصحة وحفظ الموارد الطبيعية والإصلاحات المؤسسية.

**الهدف الاستراتيجي 1 - القضاء على الجوع في فلسطين بحلول عام 2030**. رغم أن الجوع في فلسطين ليس مشكلة واسعة الانتشار كما هو الحال في بلدان أخرى، إلا أنه يعتبر هدفًا ذا صلة طالما كان متصلا اتصالا مباشرًا بالفقر وبُعد الوصول - الوصول الاقتصادي والاجتماعي بالدرجة الأولى - إلى الأمن الغذائي. فهذا الهدف الاستراتيجي يعد مسألة ذات أهمية قصوى بالنسبة للفئات الأكثر ضعفًا، ومن بينهم اللاجئين الذين يعيشون في فقر مدقع والأسر التي تعولها النساء والتجمعات السكانية القاطنة في المنطقة ج ومجتمعات البدو والرعاة القاطنين في المنطقة ج والأفراد الذين يعيشون في منطقة التماس وصغار المزارعين والرعاة والصيادين.

ويُفَصَّل هذا الهدف الاستراتيجي في النتائج القطاعية الثلاث التالية:
**النتيجة القطاعية 1.1 -** تحسين سبل العيش من خلال توفير الحماية الاجتماعية؛
**النتيجة القطاعية 1.2 -** تمكين الأفراد المهمشين وضمان المساواة في الفرص؛
**النتيجة القطاعية 1.3 -** تعزيز القدرة على مواجهة المخاطر البشرية والطبيعية.

**الهدف الاستراتيجي 2 - القضاء على جميع أشكال سوء التغذية في فلسطين بحلول 2030**. يفرض سوء التغذية - بكافة نتائجة مثل سوء التغذية ونقص المغذيات الدقيقة والسمنة والأمراض غير المعدية المرتبطة بالنظام الغذائي - على الفلسطينيين تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة غير مقبولة. وتتطلب معالجة هذه القضايا تدخلات نموذجية شاملة تضم العديد من الوزارات (مثل وزارة الزراعة ووزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم العالي ووزارة التنمية الاجتماعية) والأطراف ذات العلاقة (مثل المؤسسات والهيئات العامة وتنظيمات المستهلكين ومشغلي أجهزة الإعلام وغيرهم). ومن بين هذه التدخلات، إنشاء زراعة ونظم غذائية 'مراعية للتغذية'، لكن يتطلب ذلك اتخاذ إجراءات في كافة مراحل السلسلة الغذائية توفر أغذية سليمة ومغذية على مدار العام ونظاما غذائيًا متوازنًا للمستهلكين.

ويُفَصَّل هذا الهدف الاستراتيجي في النتائج القطاعية الثلاث التالية:
**النتيجة القطاعية 2.1 -** التنفيذ الفعال للبرامج التي تهتم بالتغذية؛
**النتيجة القطاعية 2.2 -** ضمان سلامة الأغذية على امتداد جميع السلاسل الغذائية؛
**النتيجة القطاعية 2.3 -** زيادة التثقيف والتوعية التغذوية.

**الهدف الاستراتيجي 3: مضاعفة الإنتاجية الزراعية ومداخيل صغار منتجي الأغذية بحلول 2030**. تواجه فلسطين عجزًا هيكليًا في توفير المواد الغذائية المحلية في مقابل الطلب على الغذاء. ورغم أن الاكتفاء الذاتي لا يمكن أن يكون هدفًا لسياسة غذائية، نظرًا لموارد البلاد المحدودة وفرض الاحتلال قيود على الوصول إلى الموارد الرئيسية فيها (الأراضي والمياه)، إلا أن زيادة الإنتاج الزراعي الحالي مسألة ممكنة، بل وضرورية من حيث توافر الغذاء والحصول عليه. ومع القيود المفروضة على البلاد، هناك فرص لمعالجة انعدام الأمن الغذائي بدعوة إسرائيل إلى الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بحق الشعب الفلسطيني في الأرض والمياه، مع التركيز على الاستخدام الأكثر كفاءة لموارد المياه والأراضي وتنمية قدرات المزارعين ودعم وصولهم إلى الأسواق وسلاسل القيمة الغذائية.

ويُفَصَّل هذا الهدف الاستراتيجي في النتائج القطاعية الثلاث التالية:
**النتيجة القطاعية 3.1 -** تحسين الوصول إلى الموارد الإنتاجية الزراعية والخدمات؛
**النتيجة القطاعية 3.2 -** زيادة مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق المحلية والدولية؛
**النتيجة القطاعية 3.3 -** زيادة معارف المنتجين وتنمية قدراتهم.

**الهدف الاستراتيجي 4 - ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة وتنفيذ ممارسات زراعية متينة بحلول 2030**. في بلدٍ مثل فلسطين، يتمتع بموارد طبيعية محدودة ويعاني من ضغوط بشرية ثقيلة على الموارد القليلة التي يمكن الوصول إليها، يعد ضمان الاستدامة البيئية شرطًا مسبقًا في سبيل تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية، بل إنه لأمر أكثر أهمية في نظم الإنتاج الغذائي التي تعتمد على الموارد الطبيعية اعتمادا أساسيًا، ولاسيما في ضوء التأثيرات المتوقعة لتغير المناخ.

ويُفَصَّل هذا الهدف الاستراتيجي في النتائج القطاعية الثلاث التالية:
**النتيجة القطاعية 4.1 -** تحسين الوصول إلى إدارة موارد الأراضي والمياه؛
**النتيجة القطاعية 4.2 -** الحد من فقدان وهدر الأغذية والتشجيع على استخدام موارد الطاقة المتجددة؛
**النتيجة القطاعية 4.3 -** مواجهة تحديات تغير المناخ وتكيُّف النظم الزراعية.

**الهدف الاستراتيجي 5 - حفظ تنوع الموارد الوراثية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة بحلول 2022**. تتمتع فلسطين بميراث ثري من التنوع البيولوجي، لكنه أصبح اليوم مهددًا. وثمة عوامل - مثل التبسيط المفرط لنظام الزراعة والتغير في

استخدامات الأراضي وتدهور الأراضي والتلوث وغزو السلالات الغريبة وتدهور الموائل وتغير المناخ - تَحُد من عدد السلالات وتُفقِر تنوعها الوراثي وتضغط على النظم البيئية، التي تتجاوز في كثيرٍ من الأحيان قدراتها على التجديد. أما تنويع الإنتاج الزراعي، فيحفظ التنوع البيولوجي ويُحسِّن صحة التربة والنبات ويقلل التعرض للآفات والأمراض وأحداث الطقس المتطرفة. ومع ذلك، يجب أن يُكمِّل ما سبق الحفظ النشط للنباتات المزروعة والحيوانات الداجنة والأنواع البرية المرتبطة بهما.

لهذا الهدف الاستراتيجي نتيجة قطاعية واحدة فقط، وهي:
**النتيجة القطاعية 5.1 -** صون التنوع البيولوجي الزراعي وتعميم حماية النظام الإيكولوجي.

**الهدف الاستراتيجي 6 - وجود بيئة تمكينية للأمن الغذائي والتغذوي بحلول 2022**. من الفرضيات الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين خلق بيئة سياساتية تمكينية، وتغيير طريقة عمل الوزارات القطاعية، والتنسيق السياساتي عبر الأجهزة الحكومية. فالانتقال إلى نظم غذائية أكثر استدامة وإنصافا يتطلب اتخاذ إجراءات تبني التحالفات والتكتلات السياسية مع الجهات الفاعلة خارج نطاق الأغذية والزراعة، الأمر الذي يعتمد إلى حدٍ كبيرٍ على التعاون الحكومي وما يتمخض عنه الحوار بين الشركاء. أما صناع السياسات، فيتعين عليهم إدارة المفاضلات ووضع تدابير ملموسة تُحدث توافقاً أفضل بين الأهداف المتعددة وهياكل الحوافز. وستعمل الآليات متعددة الأطراف والأشكال الجديدة لهياكل الحوكمة التشاركية على دعم ملكية السياسة، بينما تساعد على تعبئة القدرات والمعلومات والتقنيات وعلى الوصول إلى الموارد المالية والإنتاجية.

ويُفصَّل هذا الهدف الاستراتيجي في النتائج القطاعية الخمس التالية:
**النتيجة القطاعية 6.1 -** تعزيز نظام الابتكار الزراعي الغذائي؛
**النتيجة القطاعية 6.2 -** زيادة الاستثمارات العامة الموجهة نحو الأمن الغذائي والتغذوي؛
**النتيجة القطاعية 6.3 -** تخصيص موارد بشرية ومالية كافية للأمن الغذائي والتغذوي؛
**النتيجة القطاعية 6.4 -** تعزيز حوار السياسات وتحسين التنسيق في المسائل المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي؛
**النتيجة القطاعية 6.5 -** تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية للأمن الغذائي والتغذوي.

***إطار نتائج السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي***

يتكون إطار نتائج السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي من مكونين متناسقين، هما:
أ) مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية من أجل قياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الستة للسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي،
ب) ومصفوفة إطار النتائج التي تبين كيف يمكن أن تسهم تدخلات معينة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي.
ويتوافق كلا المكونين مع التصنيف التفصيلي للأهداف الاستراتيجية الستة.

وتتمثل مؤشرات الأداء الرئيسية للسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي في المؤشرات الثلاثة عشر المحددة كمؤشرات مقصد هدف التنمية المستدامة الثاني في خطة عام 2030 الصادرة عن الأمم المتحدة، بالإضافة إلى مؤشرين تم إضافتهما إلى الهدف الاستراتيجي 6 - خلق بيئة تمكينية للأمن الغذائي والتغذوي، إلى جانب التدخلات ذات الصلة بمقاصد الأمم المتحدة الثلاثة المتعلقة بـ 'الوسائل' (هدف التنمية المستدامة الثاني أ حتى هدف التنمية المستدامة الثاني ج). كما أُخِذت في الاعتبار بعض التدخلات الإضافية ذات التوجه المؤسسي التي تركز على الإطار التنظيمي وآليات التنسيق.

نظرًا لعدم وجود قيم البداية إلا لستة مؤشرات فقط من مجموع خمسة عشر مؤشرًا من مؤشرات الأداء الرئيسية، يعمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من أجل سد هذه الفجوة المعلوماتية. وبالمثل، لا تزال القيم المستهدفة غير متاحة لأن القيم في عام 2030 ما هي إلا أهداف سياساتية لم تحددها حكومة فلسطين بعد، ولكن ما أن تحددها الحكومة، سيتم استكمال جدول مؤشرات الأداء الرئيسية.

يعرض ملحق 4 هيكل مصفوفة إطار النتائج، ولكل مستوى بسلسلة النتائج، يُدرج بيان المؤشر ذي الصلة وقيَمُه المرجعية والسنة الموافقة له وأهداف عام 2022 (الموعد النهائي لتنفيذ خطة الاستثمار الوطنية الأولى) وأهداف عام 2030 ووسائل التحقق (بما في ذلك مصدر البيانات والمؤسسة الرئيسية مقدمة الخدمة، وغيرها من المؤسسات المساهمة ومدى تواتر عملية جمع البيانات). وقد حددت مجموعة العمل المعنية بتحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني 41 مؤشرًا، ولكن القيم المتاحة للقيم المرجعية والمقاصد لا تمثل سوى 34 مؤشرًا فقط، ويحتمل ألا تُتاح البيانات المفقودة في الوقت الذي يصادق فيه مجلس الوزراء على السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي. وهذا يعني، من وجهة نظر التشغيل، أن أحد الأنشطة الرئيسية التي سيَتعيَّن القيام بها خلال السنة الأولى من تنفيذ السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي ستكون سد فجوة المعلومات.

***التوافق مع أجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية وأهداف التنمية المستدامة***

تضمن المنهجيات المتبعة في وضع السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي توافقها مع أجندة السياسات الوطنية. وينطبق نفس الشيء على الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية. وقد تم تحقيق الانسجام والتوافق بين السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي وبين كل هذه الأطر السياساتية، لتسهم في تحقيق أهدافهم وتتأثر بتدخلاتهم في علاقة مثمرة ثنائية الاتجاه.

كما تسهم السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي أيضًا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الصادرة عن الأمم المتحدة، مع تركيزها تحديدًا على هدف التنمية المستدامة الثاني. ومع ذلك، فالتقدم الناشئ عن التنفيذ الفعال للسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي يسهم إلى حدٍ كبيرٍ أيضًا في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

***أولويات التدخلات***

رغم ما يشكله تحديد أولويات التدخلات من أهمية كبيرة على مستوى التشغيل، إلا أن هناك بضع تدخلات تعتبر المخرجات المتوقعة منها أساسية لنجاح السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي بسبب إلحاح القضايا التي تعالجها هذه التدخلات و/أو بسبب ما تخلقه من تأثير فعال على التدخلات الأخرى. وعليه، وَضَعت المشاورات مع الأطراف ذات العلاقة أولوية للتدخلات التالية، التي تندرج كلها تحت الهدف الاستراتيجي 6:

- سد الفجوات المتعلقة **بالموارد البشرية والمالية** في الشؤون الإدارية (**النتيجة القطاعية 6.3**)؛
- تحديد وتنفيذ **آليات تنسيق** أكثر فعالية وكفاءة لتدخلات الأمن الغذائي والتغذوي (**النتيجة القطاعية 6.4**)؛
- سد **الفجوات التنظيمية** في المجالات الهامة التي يمكن أن تُحسّن فعالية وكفاءة تدخلات الأمن الغذائي والتغذوي (**النتيجة القطاعية 6.5**).

ومن منظور المحتوى، برزت القضايا التالية كقضايا لها أولوية قصوى، وهي كالتالي:

- ضمان **الوصول إلى موارد الأراضي والمياه**، التي يعيق الاحتلال الإسرائيلي في الوقت الحالي الوصول إليها، وتحسين إدارة هذه الموارد من خلال الابتكارات التقنية والمؤسسية من أجل تخفيف القيود المفروضة على الإنتاج الزراعي المستدام (**النتيجة القطاعية 4.1**): وسيؤثر ذلك مباشرة على توافر الغذاء؛
- تحسين سبل العيش، ولا سيما بالنسبة للفئات الأكثر احتياجا وتهميشًا، من خلال تدخلات **الحماية الاجتماعية** (**النتيجة القطاعية 1.1**)، وخصوصًا خلق فرص عمل وزيادة قابلية توظيف الأفراد: وسيؤثر ذلك مباشرة على الحصول على الغذاء؛
- تشجيع تنويع النظم الغذائية وعادات الأكل الصحية من خلال **التثقيف التغذوي وحملات التوعية** (**النتيجة القطاعية 2.3**)، التي تستهدف أساسا الفتيات والنساء والأسر التي لديها أطفال صغار، الأمر الذي يمكن أن يحقق إنجازات هائلة حتى في ظل القيود الحالية المفروضة على توافر الغذاء والحصول عليه: وسيؤثر ذلك مباشرة على الاستفادة من الغذاء؛
- تعزيز **القدرة على مواجهة المخاطر البشرية والطبيعية** (**النتيجة القطاعية 1.3**) من خلال تنويع محفظة الأنشطة والاستعداد الأفضل لمواجهة الصدمات. وفي حالات ما بعد الكوارث، العمل على إعادة تأهيل الأصول واستعادة قدرات إنتاج الأغذية التي تضمن سبل عيش المواطنين: وسيؤثر ذلك مباشرة على استقرار توافر الغذاء.

***المخاطر الاستراتيجية***

أهم المخاطر الاستراتيجية التي ترتبط بتحقيق أهداف السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي تشمل ما يلي:

- التأثر بحالات الركود السياسي الناجم عن الوضع السياسي المضطرب في فلسطين، وفي المقام الأول منه التطور السلبي للسياسة الدولية تجاه فلسطين، وإحكام الاحتلال الإسرائيلي قبضته عليها والانقسام السياسي الداخلي والشكوك في القيادة المقبلة. لذلك، يجب بذل كل الجهود الممكنة لإبقاء القضية الفلسطينية حية في المحافل الدولية والعمل على استقرار الوضع السياسي في دولة فلسطين؛
- الافتقار إلى الدعم السياسي والإجراءات السياساتية المتأخرة التي يمكن أن تعيق التنسيق الفعال بين كل الأطراف المعنية ذات العلاقة وتُقوّض استمرارية الإجراءات التي يتطلبها التغير طويل الأجل الذي تتوخاه السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي. من ثم، ينبغي بذل كل الجهود الممكنة لضمان الدعم والتوجيه السياسي المطلوبين على أعلى مستوى؛
- غياب دعم المجتمع ككل بسبب عدم فهم الدور الذي يمكن أن يقوم به كلٍ من الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة. لذلك، تعتبر التوعية المستمرة وحملات التواصل والحوار مع كل الأطراف المعنية ذات العلاقة عاملا رئيسيًا في ترجيح إبرام عقد اجتماعي جديد يكتسب دعمًا سياسيًا واسعًا لخدمة السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي.

***ترتيبات التنفيذ***

تعتبر السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي استراتيجية يمتد نطاقها ويتشعب إلى ما يتعدى صلاحيات وزارة بعينها، بل إن تنفيذها مسألة تتطلب مشاركة قوية من عددٍ كبيرٍ من الوزارات والهيئات والسلطات وغيرهم من المؤسسات، الأمر الذي يستدعي أن تغير هذه المؤسسات طريقتها في ممارسة أعمالها، فضلا عن تحديد آليات تنسيق فعالة فيما بينها.

وثمة إجراءات ضرورية يجب اتخاذها داخل وخارج الوزارات المعنية المختلفة. فداخليًا، يتطلب ذلك استثمارات ضخمة في تنمية القدرات البشرية (عدد أكبر من الموظفين الأفضل تدريبًا) في المجالات الرئيسية (التخطيط والإدارة والإحصاءات والمعلومات والاتصالات)، ويستلزم تبسيط المسؤوليات الناشئة عن اختصاصات السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي (وربما أيضًا تغيير الهيكل الداخلي لبعض الوزارات). وخارجيًا، تُشكل المشاركة في حوار السياسات مع الشركاء البارزين، ممن لهم حضور سياسي واسع النطاق في المجتمع وصلاحيات في السياق الوطني (مثلا المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني)، عاملا هاما، بالإضافة إلى التواصل على نطاق أوسع مع المجتمع الفلسطيني والمجتمع الدولي.

لذلك، أُنشِأَت مؤخرًا مجموعة العمل المعنية بتحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني باعتبارها آلية تنسيق على المستوى الفني تضم الوزارات المعنية والمؤسسات العامة التي يرتكز عملها على الأمن الغذائي والتغذوي. ورغم أن تكوين مجموعة العمل ملائم من حيث المبدأ لمناقشة القضايا ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذوي، إلا أن دورها يقتصر على رصد التقدم المحرز في تحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني، ما يبعدها عن دور التنسيق الفعال من حيث مسؤوليات التخطيط والإدارة على السواء.

وبالتالي فإن إنشاء مجلس رفيع المستوى للغذاء والتغذية من ممثلي جميع الوزارات ذات الصلة، له السلطة السياسية في اتخاذ القرار، يعتبر أمرًا حاسمًا لضمان إدارة فعالة للأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين.

في هذا الإطار، يمكن تصور إدارة السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي على النحو التالي:

- ستكون **وزارة الزراعة** مسؤولة عن بدء وترتيب التنسيق عبر المؤسسات وإجراء حوار السياسات حول مختلف القضايا التي ستعالجها السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي؛
- ستقوم **مجموعة العمل المعنية بتحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني** بالدور الفني المتمثل في رصد وتقييم التدخلات الموجهة نحو الأمن الغذائي والتغذوي؛
- وسيكون **المجلس الأعلى للغذاء والتغذية** هو المركز السياسي الذي تُتخذ فيه القرارات على المستوى الوزاري، وسيكون مسؤولا عن تنسيق تدخلات السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي/خطة الاستثمار الوطنية، وسيشرف على تنفيذ السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي وعلى تحقيق نتائجها، وسيقدم خدماته (مثلا إعداد الملفات) للهيئات التداولية على المستوى السياسي الأعلى.

***السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي وخطة الاستثمار الوطنية***

تعتبر السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي وثيقة استراتيجية تحدد الرؤية التي ينبغي أن يدعمها جميع الشركاء، كما تحدد الأهداف طويلة الأجل التي ينبغي السعي إلى تحقيقها والتدخلات التي سيتم تنفيذها في الفترة من 2019 حتى 2030. أما خطة الاستثمار الوطنية، فتمثل مرحلة تخطيط الدورة الاستثمارية التي تترجم فيها أولويات الاستثمار بالسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي إلى إطار مشترك يعتمده جميع الشركاء الرئيسيين على المستويين التشغيلي والمالي (تصميم وتنفيذ المشاريع وجمع الأموال، إلخ.).

وقد تم مواءمة خطة الاستثمار الوطنية مع إطار التخطيط متعدد السنوات الذي تعتمده حكومة فلسطين. كما تتوافق خطة الاستثمار الوطنية الأولى للسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي مع خطة التنمية الوطنية الرابعة للفترة بين عامي 2017-2022، وستغطي السنوات من عام 2019 حتى عام 2022. بعد هذه الفترة، وعلى أساس النتائج المُحققة والدروس المستفادة، سيتم إعداد خطة استثمار وطنية جديدة تُنفذ في فترة التخطيط التالية، وهكذا حتى عام 2030.

ونظرًا لكونها الذراع التشغيلي للسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي، تعمل خطة الاستثمار الوطنية على ثلاث مستويات مختلفة، هي:

- **مواءمة وانسجام الاستثمارات**: تساعد خطة الاستثمار الوطنية في وضع إطار للاستثمارات وفقًا لبنية السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي، وفي تجنب التداخل والبحث عن أوجه التآزر في إطار منسق؛

- **الدعوة إلى الاستثمار**: تبرز خطة الاستثمار الوطنية مجالات الاستثمار ذات الأولوية وتلقي الضوء على فجوات الاستثمار المحتملة، ما يمهد الطريق لمجموعة من الاستثمارات الأكثر شمولا وفعالية؛
- **رصد وتقييم الاستثمارات**: تتطابق خطة الاستثمار الوطنية وهيكل إطار نتائج السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي على مستوى الاستثمار، وبالتالي تسهم في قياس التقدم المحرز وتقدم معلومات للحكومة وغيرها من الأطراف ذات العلاقة عن إنجازات السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي.

# 1. مقدمة

## 1.1. تعريف الأمن الغذائي والتغذوي

وفقًا للتعريف الأكثر قبولا (منظمة الأغذية والزراعة، 1996)، 'يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع كافة الناس في جميع الأوقات بفرص الحصول المادي والاقتصادي على الغذاء السليم والمغذي الذي يكفي احتياجاتهم التغذوية ويلبي أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط'. ويشير هذا التعريف أيضًا إلى اشتمال الأمن الغذائي على الأبعاد الأربعة التالية:

- **توافر** كميات كافية من الأغذية ذات الجودة المناسبة، التي يضخها الإنتاج المحلي أو الواردات (بما في ذلك المعونات الغذائية)؛
- **وصول** الأفراد الى الغذاء الكافي من حيث الكمية والجودة على السواء: ويعتمد ذلك على كيفية حصولهم ليه من الناحية المادية والاقتصادية والاجتماعية؛
- **استفادة** الأفراد من الغذاء عن طريق اتباع نظام غذائي يكفي احتياجاتهم واستخدام مياه نظيفة وصرف صحي والتمتع برعاية صحية وصولا إلى حالة من الرفاة التغذوية التي يتم فيها تلبية جميع الاحتياجات الفسيولوجية للجسم؛
- **استقرار** توافر الغذاء والحصول عليه على مر الزمن، ما يعني أنه للوصول إلى حالة الأمن الغذائي يجب أن يحصل السكان والأسر والأفراد على الغذاء الكافي في جميع الأوقات.

لا ينطوي هذا التعريف على فكرة كمية المدخول الغذائي المتحصل عليه فحسب (أي كمية الغذاء الذي يتناوله المرء حتى لا يعاني من نقص في التغذية)، ولكنه يتضمن أيضًا جودة النظام الغذائي (أي سلامة الأغذية المختلفة وتوازنها). ومع ذلك، لتأكيد الدور الرئيسي الذي يقوم به هذا الأخير في تحقيق رفاه الفرد، يُعرف المفهوم الأصلي في الآونة الأخيرة باسم 'الأمن الغذائي والتغذوي'.

فالأمن الغذائي والتغذوي مجال سياساتي رئيسي يُعرف منه مدى التزام بلدٍ ما بتماسك سياساته من أجل التنمية. وفي واقع الأمر، يعد الأمن الغذائي والتغذوي مفهومًا متعدد الأبعاد يؤثر على مختلف القطاعات، ويتطلب بشدة وجود إطار سياسي وقانوني وتنظيمي شامل، يصحبه تطوير كفاءة الجهات الفاعلة المشاركة من القطاع العام، وتعزيز الجهود المتضافرة بين مختلف الأطراف ذات العلاقة حتى يكون فعالا وناجعًا.

وهو ما تعتزم حكومة فلسطين القيام به من خلال السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي للفترة من عام 2019 حتى عام 2030، التي تعتبر وثيقة استراتيجية هدفها الإسهام في تحقيق أهداف خطة التنمية الوطنية الرابعة للفترة بين عامي 2017-2022،[1] وتعزيز فعاليتها، مع التركيز الخاص على الأمن الغذائي والتغذوي وهدف التنمية المستدامة الثاني المتمثل في 'القضاء على الجوع'.

## 1.2. المبررات

لا يعتبر ضمان 'تمتع كافة الفلسطينيين في جميع الأوقات بفرص الحصول المادي والاقتصادي على الغذاء السليم والمغذي الذي يكفي احتياجاتهم التغذوية ويلبي أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط' هدفًا سياساتيًا قيمًا في حد ذاته فحسب، وإنما هو أيضًا مسألة أمن قومي لها آثار اقتصادية وسياسية عميقة.

وهذا يفسر اهتمام الحكومة الفلسطينية الطويل بوضع سياسة وطنية للأمن الغذائي والتغذوي، الذي يرجع تاريخه على أقل تقدير إلى سبتمبر/أيلول 2013 عندما أرسل وزير الزراعة حينئذ رسالة إلى منظمة الاغذية والزراعة يطلب فيها الدعم للقيام بهذه المهمة. ومع ذلك، لم تُتخذ خطوات ملموسة تجاه وضع السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي إلا

[1] تتكون خطة التنمية الوطنية الرابعة للفترة من عامي 2017-2022 من عنصرين رئيسيين. يتكون العنصر الأول من أجندة السياسات الوطنية، التي تعتبر وثيقة سياسة رفيعة المستوى تحدد الرؤية والأولويات والسياسات الوطنية. ويتكون العنصر الثاني من 18استراتيجية قطاعية وطنية، إلى جانب ثلاث استراتيجيات عبر قطاعية وضعتها الوزارات أو الهيئات أو السلطات.

في عام 2016 في إطار وضع أجندة السياسات الوطنية للفترة بين عامي 2017-2022 والاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية ذات الصلة.

ففي الواقع، يعتبر 'ضمان الأمن الغذائي' في أجندة السياسات الوطنية أحد التدخلات السياساتية الرامية إلى 'تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع' التي يجب أن تعكسها 'الاستراتيجيات القطاعية المعنية والاستراتيجيات الشاملة' من أجل دعم 'المجتمع القادر على الصمود'.[2]

فقد أصدرت الأمم المتحدة، قبيل إعداد أجندة السياسات الوطنية مباشرة، ما أطلقت عليه 'خطة التنمية المستدامة لعام 2030'، التي اقترحت فيها إعادة التفكير عالميًا في كيفية تحقيق التنمية المستدامة ووضعت 17 هدفًا للتنمية المستدامة[3] من شأنها أن تشكل خطط التنمية الوطنية حتى عام 2030.

وقد أفضى التزامن في إطلاق خطة عام 2030 الصادرة عن الأمم المتحدة مع عملية إعداد أجندة السياسات الوطنية للفترة بين عامي 2017-2022 إلى إتاحه الفرصة للعمل على دمج أهداف التنمية المستدامة في أجندة السياسات الوطنية من بداية المداولات. فكوَّن مجلس الوزراء الفلسطيني فريقًا وطنيًا ليقود تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في إطار النظرة العامة التي ارتأها مكتب رئيس الوزراء. ولمساعدة الفريق الوطني المعني بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، شكل المجلس 12 مجموعة عمل معنية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة كي تسمح لمختلف الشركاء بالمشاركة في تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة في جميع مراحل العملية.

يقود كل مجموعة عمل وزارة تدعمها وكالة نظيرة من الأمم المتحدة. أما مجموعة العمل المعنية بتحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني- بقيادة وزارة الزراعة ودعم منظمة الأغذية والزراعة - فمسؤولة عن دعم سرعة الإجراءات ورصد التقدم المُحرز إزاء تحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني- 'القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المُحسنة ودعم الزراعة المستدامة' - التي تستهدف القضاء التام على الجوع بحلول عام 2030.

في ضوء ما سبق، وَقَّعت حكومة فلسطين اتفاق مع منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الأوروبي في يونيو/حزيران 2017 طلبًا لدعمهما في وضع سياسة وطنية للأمن الغذائي والتغذوي في إطار برنامج FIRST.[4] ويتطلب ذلك اتخاذ إجراء سياساتي منسق ومركز، ما يعني أنه لا يمكن إزالة الأسباب الجذرية التي تُبقي الفقير جائعًا ومحرومًا من الأمن الغذائي وحبيسًا لسوء التغذية الذي يحصره في حلقة مفرغة من الحرمان المزمن، إلا من خلال تضافر الجهود والقوى التي تبذلها البلدان والأطراف المعنية.

## 1.3. منهجية إعداد السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي

وُضِعَت السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي من خلال مشاورات عميقة واسعة النطاق بدأت في أوائل مارس/آذار 2018 وانتهت في سبتمبر/أيلول 2018. وقد اقتضت هذه المشاورات عقد اجتماع اعتيادي لمجموعة العمل المعنية بتحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني، وإجراء مقابلات مع الأطراف الرئيسية ذات العلاقة وتنظيم سلسلة من حلقات العمل الوطنية التي جرت في 6 يونيو/حزيران و5 يوليو/تموز و5 سبتمبر/أيلول حيث يضمن إشراك الأطراف ذات العلاقة والمشاركة الفعالة (راجع ملحق 1) درجة عالية من الملكية.

وقد راعت مجموعة العمل المعنية بتحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني، عند وضع السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي، مراجعة كم ضخم من الدراسات المتاحة عن الأمن الغذائي والتغذوي والموضوعات ذات الصلة بهما في فلسطين. وفضلا عن ذلك، قامت بتحليل جميع أطر السياسات القائمة لضمان انسجامها وتوافقها مع خطة التنمية

[2] هذا هو الرابط الوحيد الأكثر اتصالا بالأمن الغذائي والتغذوي في أجندة السياسات الوطنية. للحصول على تحليل أكثر تفصيلا حول الروابط بين السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي وأجندة السياسات الوطنية، راجع قسم 5.3.

[3] تشمل أهداف التنمية المستدامة كافة أبعاد التنمية من القضاء على الفقر والجوع، إلى الاستجابة لتغير المناخ والحفاظ على الموارد الطبيعية والأغذية والزراعة (الأمم المتحدة، 2015).

[4] FIRST هو اللفظ الأوائلي لبرنامج منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الأوروبي المعني 'تأثير الأمن الغذائي والتغذوي والصمود والاستدامة والتحول'. وهو برنامج للمساعدة في مجال السياسات وتنمية القدرات من أجل تعزيز قدرة البلدان التمكينية على تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة، أي هدف التنمية المستدامة الثاني.

الوطنية الرابعة للفترة بين عامي 2017-2022 التي أعدتها دولة فلسطين. كما قامت مجموعة العمل المذكورة على وجه الخصوص بتحليل أطر السياسات التالية:

أ) أجندة السياسات الوطنية؛
ب) تسع استراتيجيات قطاعية/عبر قطاعية وضعتها الوزارات المعنية في حكومة فلسطين:
- الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي (وزارة الزراعة)،
- استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية (وزارة التنمية الاجتماعية)،
- السياسة الوطنية للتغذية واستراتيجياتها وخطة عملها (وزارة الصحة)،
- الاستراتيجية الوطنية للصحة (وزارة الصحة)،
- الاستراتيجية الوطنية للسلامة الغذائية (عبر وزارية)،
- الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والإنصاف بين النوع الاجتماعي وتمكين المرأة (وزارة شؤون المرأة)،
- الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم (وزارة التربية والتعليم العالي)،
- استراتيجية قطاع العمل (وزارة العمل)،
- والاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني (وزارة الاقتصاد الوطني)؛
ج) ست استراتيجيات/خطط وضعتها الهيئات/السلطات الحكومية:
- استراتيجية صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية (صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية)،
- استراتيجية المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي (المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي)،
- استراتيجية القطاع البيئي (سلطة جودة البيئة)،
- الخطة الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه وخطة عملها (سلطة المياه الفلسطينية)،
- الخطة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ (سلطة جودة البيئة)،
- الاستراتيجية الوطنية لوضع الإحصاءات الرسمية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

بالإضافة إلى ما سبق، وُضِعت في الحسبان أيضًا أطر سياسات كبار الشركاء الدوليين - إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإطار البرمجة القُطري لمنظمة الأغذية والزراعة والخطة الاستراتيجية القُطرية لبرنامج الأغذية العالمي والاستراتيجية المشتركة لمفوضية الاتحاد الأوروبي.

وعليه، تعد السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي التي نتجت عن ذلك سياسة استراتيجية متوافقة مع أجندة السياسات الوطنية وأطر السياسات الحالية الأخرى، وتشمل جميع تدخلات الاستراتيجيات القطاعية ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة. ونظرًا لكونها وثيقة استراتيجية، فإنها توفر بنية واسعة لخطط التشغيل مثل البرامج والمشاريع.

ومن منظور أكثر تحديدًا، تعتبر السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي جزءًا من حزمة تضم أيضًا خطة استثمار وطنية للأمن الغذائي والتغذوي سيتم العمل على وضعها بدءًا من سبتمبر/أيلول 2018 (راجع قسم 6.4). ومن ناحية التشغيل، تعتبر هاتان الوثيقتان مجموعة منسقة من أدوات السياسة التي تهدف إلى:
- توحيد أطر السياسات (تحديد الثغرات والأولويات والمؤشرات والأهداف)؛
- تنسيق (وترسيم) الإجراءات من قِبَل مختلف الجهات السياساتية الفاعلة؛
- تحديد أولويات التدخلات.

## 1.4. محتويات السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي

نُظِّمت السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي (أو السياسة الوطنية اختصارا) على النحو التالي: يحلل قسم 2 الوضع الحالي بإيجاز فيما يتصل بقضايا الأمن الغذائي والتغذوي على وجه التحديد، مع التركيز على المشاكل التي يجب أن تعالجها السياسة الوطنية. وينتقل قسم 3 ليرسم الإطار الاستراتيجي للسياسة الوطنية، موضحًا الدور الذي تقوم به في إطار الوضع السياساتي الحالي، والمبادئ التي اعتمدت في وضعها والأساس المنطقي لرؤيتها وصياغتها. ويتناول قسم 4 بالتفصيل بنية السياسة الوطنية، محددًا الأهداف الاستراتيجية والنتائج القطاعية المرجو تحقيقها، مع إعطاء

أمثلة للتدخلات المحددة المزمع تنفيذها لتحقيق كلٍ منهما. ثم يوضح قسم 5 كيف نُظِّم إطار نتائج السياسة الوطنية، وعلاقته بالخطة الوطنية للتنمية وأهداف التنمية المستدامة، مع تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية. وأخيرًا، يتناول قسم 6 بعض التوصيات حول كيفية تنفيذ السياسة الوطنية، مع التركيز على أولويات التدخلات وقضايا إدارة المخاطر وترتيبات التنفيذ وعلاقة السياسة الوطنية بخطة الاستثمار الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي.

## 2.تحليل الوضع الحالي

### 2.1. معلومات أساسية

***وضع السياسة الحالي***

رغم تأثر كل فلسطيني بشكل سلبي من جراء الاحتلال الإسرائيلي والاستعمار، إلا أن تأثيره على بعضٍ منهم شديد على وجه الخصوص - مثل اللاجئين والمواطنين الذين يعيشون في قطاع غزة والمنطقة ج. فقد تسبب بناء الجدار العازل والقيود المفروضة على حركة الأفراد والبضائع في تقويض إمكانات النمو الاقتصادي. ثم أتت التغييرات الأخيرة في السياسة الدولية – المتمثلة في انخفاض المساعدات الدولية وتقليص الدعم الموجه إلى الأونروا وإلى الحكومة الفلسطينية – لتضاعف الوضع المتأزم بالفعل وتضفي قيودًا إضافية على فعالية التدخلات السياساتية.

**اللاجئون**. من بين 6 مليون فلسطيني تم إقصائهم بالقوة من وطنهم، يعيش ثلث هذا العدد في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث توفر لهم منظمة الأونروا الخدمات الأساسية. ومع ذلك، تواجه الأونروا أزمة مالية حادة تحد من قدرتها على توفير خدمات مستدامة إلى اللاجئين، ما يهدد عددًا كبيرًا منهم بالانزلاق إلى براثن الفقر والبطالة والتهميش والاستبعاد الاجتماعي والمعاناة من انعدام الأمن الغذائي والتغذوي. ففي واقع الأمر، تعتبر نسبة الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في مخيمات اللاجئين بالضفة الغربية أكبر بكثير من نسبة الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية أو الريفية (10.2% مقابل نسبة 4.6% و6.8% على التوالي). أما في قطاع غزة، فإن نسبة الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في مخيمات اللاجئين (26.2%) أكبر من نسبة الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في الريف (21.1%)، وإن كانت أقل قليلا من نسبة الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في الحضر (29.0%) (منظمة الأغذية والزراعة-برنامج الأغذية العالمي، 2016).

**حصار قطاع غزة**. أدى الحصار الذي استمر على مدى الإحدى عشرة سنة الماضية واشتعال ثلاثة حروب إلى تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في قطاع غزة بسبب القيود الصارمة المفروضة على الواردات والصادرات، التي أعاقت إقامة البنية التحتية الحيوية وحرمت الفلسطينيين في غزة من الوصول إلى الموارد الاقتصادية. فقد عزل الحصار قطاع غزة عن بقية العالم، بما في ذلك الضفة الغربية، فتدهورت الأحوال الاجتماعية والاقتصادية بشدة حتى أفضت إلى أوضاع يصعب الحياة فيها. فقد أدى الحصار إلى ضعف الوصول إلى مياه نظيفة صالحة للشرب وإمدادات كهربائية متقطعة ومعدلات بطالة مرتفعة وإسكان دون المستوى، مع انتشار حالة انعدام الأمن الغذائي المعتدلة أو الشديدة على نطاق واسع بين سكان القطاع بنسبة تتجاوز 2.5 ضعف سكان الضفة الغربية الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي (منظمة الأغذية والزراعة-برنامج الأغذية العالمي، 2016). كما انتشر قصر القامة انتشارا كبيرًا في قطاع غزة حتى وصل إلى حجم مفزع بنسبة بلغت 19.6% في الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 2-5 سنوات (القيشاوي وآخرون، 2017).

**المنطقة ج**. تُكوّن هذه المنطقة أكثر من 60% من مساحة الضفة الغربية وتمتد لتحيط بالمنطقة أ والمنطقة ب، ما يجعلها منطقة أساسية لاتصال أنحاء الضفة الغربية ببعضها ومساحة حيوية لحياة الفلسطينيين.[5] أما المستوطنات الإسرائيلية والمناطق العسكرية والمحميات الطبيعية والجدار العازل، فتشكل 70% من مساحة المنطقة ج (أو حوالي 44% من المساحة الإجمالية للضفة الغربية)، بينما تخضع المساحة المتبقية البالغة 30% لقيودٍ شديدة، ولاسيما مع استمرار انتشار المستوطنات وتوسعها السريع في أنحاء المنطقة ج. وفي حين تستغل هذه المستوطنات غير الشرعية الموارد الطبيعية الفلسطينية، يُحرم الفلسطينيون في الوقت نفسه من الوصول إلى الموارد ذاتها، بل ويُحرمون حتى من إقامة البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية الأساسية.[6] نتيجة لذلك، تعيش التجمعات السكانية الفلسطينية في أوضاع معيشية متدهورة ومستويات فقر عميقة، ما يزيد من تعرضهم لمخاطر إضافية (البنك الدولي، 2013). وتزيد نسبة

[5] كجزء من اتفاقات أوسلو 2 المؤقتة لعام 1995، تم تقسيم الضفة الغربية (عدا القدس الشرقة) إلى ثلاث مناطق إدارية، يُشار إليها بالمناطق أ وب وج. تتمتع المنطقة أ بسيطرة مدنية وأمنية فلسطينية كاملة، وتتمتع المنطقة ب بسيطرة مدنية فلسطينية كاملة وسيطرة أمنية مشتركة بين إسرائيل وفلسطين، بينما تخضع المنطقة ج لسيطرة مدنية إسرائيلية كاملة وسيطرة على الأمن والتخطيط والبناء.

[6] على سبيل المثال، تسيطر إسرائيل على جميع موارد المياه السطحية والجوفية المشتركة وتستغل 80% من الموارد المائية المحتملة في الضفة الغربية، مما يترك نسبة لا تتعدى 20% فقط للاستخدام الفلسطيني (حكومة فلسطين، 2018).

السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في المنطقة ج كثيرًا (26.0%) عن متوسط نسبة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المنطقتين أ وب معًا (17.0%) (منظمة الأغذية والزراعة-برنامج الأغذية العالمي، 2016)).

**الجدار العازل ومنطقة التماس**. تُطبق القيود المفروضة على حركة المواطنين والبضائع من خلال نظام معقد يتكون من نقاط تفتيش وتصاريح وحواجز عسكرية على الطرق ومستوطنات ونظم طرق التفافية ونظم قانونية موازية، بالإضافة إلى الجدار العازل.[7] وقد أدت هذه القيود إلى عزل التجمعات السكانية وتَفتيت التماسك الاجتماعي وتمزيق الهوية المشتركة وإعاقة قدرة القطاع الخاص على ممارسة أعماله، ناهيك عن إمكانات الازدهار وتوليد فرص العمل. فالجدار العازل لم يفصل فلسطينيي الضفة الغربية عن الإسرائيليين فحسب، بل إنه يفصل أيضًا الفلسطينيين أنفسهم عن بعضهم البعض بحصار ما يزيد عن 350,000 نسمة ونسبة 10% من مساحة الضفة الغربية في منطقة التماس[8] ويجعل وصول كثير من الفلسطينيين إلى أرضهم وممتلكاتهم أمرًا مستحيلا. نتيجة لذلك، فإن الاقتصاد الفلسطيني وإمكانات نموه محدودة للغاية. كما تؤثر القيود المفروضة على الحركة تأثيرًا كبيرًا على الأمن الغذائي: يبين المسح الذي أجري على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي الفلسطيني لعامي 2013-2014 (منظمة الأغذية والزراعة-برنامج الأغذية العالمي، 2016) أنه كلما زادت القيود المفروضة على حرية الحركة والوصول، كلما زادت احتمالات انعدام الأمن الغذائي.

**القيود المفروضة على التجارة**. أقيمت الحواجز التجارية منذ أن فرضت إسرائيل نظامها التجاري والمالي الخارجي بعد الاحتلال في عام 1967، الذي سمح بتدفق العمالة والبضائع الفلسطينية إلى إسرائيل بموجب قيود غير متبادلة، بينما جعل الواردات الخاصة بالأراضي المحتلة تخضع لهياكل تعريفات وحصص إسرائيلية. وبالتالي، أصبح المنتجون الفلسطينيون معزولين عن شركائهم التجاريين وازدادت هذه العزلة بمرور الوقت حتى اضطروا إلى إعادة توجيه تجارتهم نحو الاقتصاد الإسرائيلي. ومع الوقت، فَقَد المصدِرون الفلسطينيون قدرًا كبيرًا من قدراتهم التنافسية، في حين تمتعت المنتجات الإسرائيلية بوصول غير مُعوَّق إلى الأسواق الفلسطينية (اليونسكو، 2016). ورغم ما تمثله الزراعة من أهمية خاصة للأمن الغذائي، إلا أنها لم تسلم أيضًا من القيود المفروضة على التجارة، التي تسببت في حرمان القطاع من المدخلات منخفضة التكلفة ومنع وصول منتجاته إلى الأسواق. كما فرضت إسرائيل حظرًا على استيراد المواد التي تشكل 'استخداما مزدوجًا' مثل الأسمدة، مما خَفَّض إلى حدٍ كبيرٍ من إنتاجية وربحية الزراعة الفلسطينية.[9]

**السياسة الدولية**. نظرًا لأن السلطة الفلسطينية لا تملك عملة محلية ولا تستطيع اقتراض الأموال في السوق الدولية، فالوسيلة الوحيدة المتاحة أمامها لتمويل عجزها هي الاقتراض المحلي والمعونة الدولية. وإذا ما أُخِذت الأوضاع المتفردة التي تعاني منها البلاد على وجه الخصوص في الحسبان، فليس غريبًا أن تحصل فلسطين على أعلى نسبة مساعدات خارجية/إعانات تنمية للفرد في العالم. ومع ذلك، تشهد المساعدات الدولية لفلسطين انخفاضا حادا منذ عام 2011، مما يؤثر بشدة على قدرة الحكومة الفلسطينية على العمل والإنجاز. ففي ظل وضع سياسي يتسم بتعثر مفاوضات السلام وقرار الولايات المتحدة الأخير بوقف المساعدات المالية إلى الحكومة الفلسطينية وتعرض المساعدات الموجهة إلى الأونروا إلى خفض حاد وتراجع المساعدات الإنسانية والإنمائية، سيتحول الدين الداخلي الفلسطيني إلى دين لا يمكن تمويله وسيؤثر بشدة على رفاه العديد من الأسر الفلسطينية، ولا سيما الأسر الأكثر ضعفًا.

**فعالية السياسة**. إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي بعد الفشل في التوصل إلى اتفاق نهائي في أعقاب اتفاقات أوسلو يقيد بشدة الحيز السياساتي المتاح أمام حكومة فلسطين ويحدُ من قدرتها على العمل بسبب عدم تمكينها من السيطرة على حدودها والتحكم في عائداتها الجمركية وجهازها المالي وسياستها النقدية والمالية وإدارة شؤون الحكم المحلي. نتيجة لذلك، لا تزال سيطرة فلسطين على إمكاناتها التنموية محدودة للغاية. ويزداد الوضع تعقيدًا بسبب الانقسام السياسي الداخلي، وما تبعه من تقويض للسلطه الشرعيه وضعف مساءلة القطاع العام. في أحوال كهذه، عادة ما تكون

[7] منذ عام 2002، عكفت إسرائيل على بناء الحواجز من جدار أسمنتي بارتفاع 25 قدمًا، إلى أسوار وخنادق وأسلاك شائكة ودروب رملية ممهدة ونظام مراقبة إلكتروني ودوريات طرق ومنطقة عازلة.

[8] مناطق الضفة الغربية الواقعة بين الجدار العازل والخط الأخضر الأصلي الموازية لما يسمى بمنطقة التماس.

[9] يُقدِّر الأونكتاد (2015) انخفاض الإنتاجية الزراعية بنسبة تتراوح من 20% إلى 33% منذ تطبيق إسرائيل لقيود على استيراد الأسمدة.

فعالية التدخلات السياساتية محدودة، مما يقيد بشدة قدرة الحكومة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها والاضطلاع بمسؤوليتها تجاه شعبها.

***الوضع الاجتماعي والاقتصادي الحالي***

خضعت الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية لقيود شملت حركة الأفراد والبضائع، مما أضر الاقتصاد الفلسطيني بشدة وأضعف إمكانات نموه. نتيجة لذلك، شهد النمو الاقتصادي تقلبًا وبطئًا شديدًا على مدى العقد الماضي أو يزيد. وقد واكب هذا الركود الاقتصادي ارتفاع في معدل البطالة، ولا سيما بين الشباب والنساء، صحبه ارتفاع غير رسمي في سوق العمل. ومن جهة أخرى، تزايد اعتماد الاقتصاد على القطاع العام، الذي يعتمد بدوره على دعم موازنته من الخارج. وتتمثل أبرز مظاهر هذا الوضع في انتشار الفقر على نطاق واسع وانخفاض مستويات المعيشة. لذلك، يعتبر قطاعا الزراعة الغذائية ومصايد الأسماك، من خلال مساهمتهما الضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي، ركائز أساسية للمجتمع الفلسطيني.

**السكان**. في 2017، بلغ عدد السكان في فلسطين 4.733 مليون نسمة، منهم 1.876 مليون نسمة يعيشون في قطاع غزة و2.857 مليون نسمة يعيشون في الضفة الغربية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018أ). وقد نتجت هذه الزيادة عن ديناميكيات مستدامة أدت إلى زيادة إجمالية في عدد السكان بلغت 27.3% خلال العقد الماضي، ولا يزال المعدل الحالي للزيادة الطبيعية في عدد السكان متوقفًا عند نسبة 2.5%. وعلى ذلك، فإنه من المتوقع وصول إجمالي عدد السكان في فلسطين إلى 6.9 مليون نسمة بحلول 2030 و9.5 مليون نسمة بحلول 2050، أي ما يعادل ضعف عدد السكان في 2017. وسيؤدي هذا النمو السكاني السريع إلى تفاقم الطلب على العمالة والحاجة إلى خلق وظائف جديدة لأعداد كبيرة من السكان في سن العمل. إضافة إلى ما سبق، سيكون هناك ضغط متزايد على الموارد الطبيعية، ولا سيما على الأراضي والمياه.

**النمو الاقتصادي والتنمية البشرية**. يندرج اقتصاد فلسطين ضمن شريحة البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى حيث بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 3,431 دولار أمريكي في 2017، أي ما يعادل 5,560 دولار أمريكي إذا ما قيس بالقيمه الشرائيه الجاريه للدولار الدولي (البنك الدولي، 2018). كما بلغ مؤشر التنمية البشرية 0.684 بحسب أحدث البيانات المتوفره للعام في 2015، ما وضع فلسطين في 'الفئة المتوسطة' على مؤشر التنمية البشرية لتشغل المركز 114 من بين 188 دولة وإقليم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2017). ويتواصل ارتفاع معدلات البطالة (28.4% في 2017) وانخفاض معدلات مشاركة القوى العاملة، بالإضافة إلى وجود مشاكل هيكلية في الإدماج، ولا سيما بالنسبة للشباب (42% فقط من الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عاما انخرطوا في سوق العمل) والنساء (انخرطت منهن 19.2% فقط). وبلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي 3.1% في 2017، ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد بمعدل 3.5% سنويًا على المدى المتوسط، ولكن سيصحب هذا النمو مخاطر سلبية خطيرة بسبب المخاوف المتعلقة بتدفقات الجهات المانحة المحيطة واحتمال تزايد التوترات وتحولها إلى اضطرابات. ومع وضع النمو السكاني المتوقع في الاعتبار، سينطوي ذلك على ما يشبه الركود في نصيب الفرد من الدخل.

**الفقر**. قُدِّرت نسبه الفقر استنادا إلى خط الفقر الوطني في عام 2017 بحوالي 29% وفقًا لأنماط الاستهلاك الشهري للأسرة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018ب)، ما يعتبر زياده كبيره بالمقارنه مع مثيلتها في عام 2011 (25.8%). فقد بلغت نسبة الفقراء 13.9% في الضفة الغربية و53.0% في قطاع غزة. وأظهرت النتائج أن 16.8% من الفلسطينيين يعيشون في فقر مدقع وفقًا لأنماط الاستهلاك الشهري (أي زادت النسبة بما يقرب من أربع نقاط مئوية عما كانت عليه في 2011)، منها نسبه 5.8% من السكان في الضفة الغربية و33.8% من السكان في قطاع غزة. وكانت الزيادة في النسب المئوية للفقر عمومًا بين عامي 2011 و2017 ناتجة عن تأثير مشترك لديناميتين متباينتين: في حين ساءت مستويات المعيشة بشكل كبير في قطاع غزة بارتفاع كبير في نسبة الفقر بمقدار 15 نقطة مئوية، انخفضت نسبة الفقر بمقدار أربع نقاط مئوية في الضفة الغربية.

**قطاع الزراعة الغذائية**. قُدِّرت القيمه المضافه للقطاع الزراعي بحوالي 390 مليون دولار أمريكي في 2017 (أو 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني) وتساهم الصناعات الزراعية بنحو 361 مليون دولار أمريكي إضافية (2.8% من الناتج المحلي الإجمالي)، مما يرفع قيمه قطاع الزراعة الغذائية إلى حوالي 6.4% من الناتج المحلي

الإجمالي (منظمة الأغذية والزراعة، 2018)، مشكلا بذلك ثلث الناتج المحلي الإجمالي المتولد من الأنشطة القابلة للتداول التجاري. كما يقوم قطاع الزراعة الغذائية بدورٍ هامٍ في تحقيق التوازن التجاري من خلال الصادرات (حيث شكلت صادراته 27.5% من إجمالي صادرات 2015) وتقليل نسبة الواردات الغذائية المتزايدة. وعليه، يعتبر قطاع الزراعة الغذائية أحد الركائز الأساسية للمجتمع الفلسطيني حيث يشغل حوالي 11% من العمالة الفلسطينية، التي تشكل النساء حوالي 30% منها، مما يمثل مصدرًا هاما لكسب العيش، ولا سيما بالنسبة لبعض الفئات الأكثر ضعفًا، مثل الفقراء والنساء.

**مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية**. يشكل قطاع مصايد الأسماك في غزة، رغم صغر حجمه، أهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة. ومع ذلك، يخضع أداء القطاع لقيود شديدة بسبب الحصار والنزاعات المتكررة التي تؤثر على قطاع غزة منذ عام 2007. فقد بلغ إجمالي المصيد السمكي في عام 2014 ما يقرب من 2800 طن متري، ممثلا كمية تقل عن إجمالي المصيد في عام 2008 ونسبه تشكل 96% فقط من إجمالي المصيد في عام 1999 ( الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2016). وعلى مر السنين، أصبح صيد الأسماك في أعالي البحار أمرًا غير موثوق به ومصدرًا متناقصًا لإمدادات الأسماك بسبب استمرار النزاع السياسي ومناطق الصيد المحظورة المحصورة في مساحة تقتصر على 3 إلى 6 أميالٍ بحريةٍ من خط الساحل بقطاع غزة، إلى جانب نقص الموارد والمرافق في الموانئ وعدم وجود تنظيم وسلطات تضطلع بإنفاذ القانون، ما أدى إلى استيراد الأسماك على نطاق واسع. في ظل هذا الوضع، يمكن أن تكون تربية الأحياء المائية مصدرًا بديلا ومستداما للأسماك. ورغم أن ذلك يبدو أمرًا واعدًا، إلا أن قطاع تربية الأحياء البحرية يواجه تحديات عديدة، مثل مخاطر الاضطرابات السياسية والاعتماد على البلدان المجاورة في الحصول على المدخلات، بالإضافة إلى ندرة المياه العذبة وأوضاع السواحل غير المأمونة.

***الوضع البيئي الحالي.***

تتمتع فلسطين بموارد طبيعية محدودة. وقد فاقم من هذه الندرة 'الطبيعية' عبء الاحتلال الإسرائيلي الثقيل، الذي يفرض قيودًا شديدة على توافر الموارد الطبيعية وإمكانية الحصول عليها. فهذان العاملان الأساسيان، إذا ما وضعا جنبًا إلى جنب مع المعدل المرتفع لنمو السكان وعدم الكفاءة في إدارة الموارد، فانه يضع الموارد الطبيعية الفلسطينية تحت ضغوط كبيرة تعرضها، في بعض الحالات، إلى خطر الاستنزاف. ومن المتوقع ان يزيد التغير المناخي الوضع سوءًا، مما يزيد من تعرض الفلسطينيين لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي.

**المياه**. لا تتجاوز المياه المستخدمة حاليًا في قطاع الزراعة الفلسطيني 150 مليون متر مكعب سنويًا (60 مليون في الضفة الغربية و90 مليون في قطاع غزة)، ما يمثل 45% من إجمالي الاستهلاك الفلسطيني من المياه (وزارة الزراعة، 2016). ويتجلى الوضع الحرج وأداء قطاع المياه في المناطق الزراعية المحدودة المروية، التي تشكل 12% فقط من الأراضي الزراعية في الضفة الغربية، و77% من الأراضي الزراعية في قطاع غزة. وفي بيئة تفتقر إلى مصادر مياه سطحية هامة، إلى جانب القيود المفروضة على الاستثمارات الفلسطينية في إنشاء بنية تحتية للموارد المائية في المنطقة ج، تظل المياه الجوفية المصدر الرئيسي للمياه في فلسطين. وعمومًا، يتجاوز استخراج المياه الجوفية إلى حدٍ كبيرٍ كميات الطاقة المتجددة لإنتاجها، ما يزيد من عمق منسوب المياه الجوفية ويفرض تركيزات عالية من الكلوريد في وادي الأردن (سلطة المياه الفلسطينية، 2013) ويزيد من تسرب المياه المالحة ويرفع تركيزات أيونات النترات في قطاع غزة (سلطة المياه الفلسطينية، 2015). أما استخدامات المياه غير التقليدية، فرغم إمكاناتها الكبيرة، إلا أنها غير مستغلة في فلسطين حتى الآن.

**الأراضي**. تشكل المنطقة ج الجزء الأكبر من أراضي الضفة الغربية. تخضع المنطقة ج للسيطرة المدنية والعسكرية الإسرائيلية وتضم حوالي ثلثي الأراضي الزراعية بالضفة الغربية. وبالمثل، يُحظر الوصول إلى حوالي 40% من الأراضي الزراعية في قطاع غزة، ما يؤثر تأثيرًا كبيرًا على الإنتاج الزراعي وحفظ التنوع البيولوجي على السواء. كانت مساحة الأراضي المزروعة 1,034 كم$^2$ في عامي 2010-2011 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017)، ولكنها أخذت في التناقص على مر السنين بسبب التوسع في بناء المستوطنات الإسرائيلية وتقييد الوصول إلى المياه والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية وبناء الجدار العازل (الأونكتاد، 2015). وثمة مجال آخر مازال الاحتلال يؤثر فيه تأثيرًا كبيرًا إلى الآن، يتمثل في صيانة المواقع الطبيعة وحفظ التنوع البيولوجي. ذلك أن معظم المناطق المحمية تقع في المنطقة ج حيث تعزل مناطق الفصل و/أو تُفتت ما يقرب من ثلثي المواقع الطبيعية

في الضفة الغربية، الأمر الذي يفرض تهديدًا كبيرًا على التنوع البيولوجي بسبب الآثار السلبية للعزل على حركة الحيوانات البرية، ما يزيد مجددًا من تَفتُّت النظم الإيكولوجية والموائل وتَقطُّع الممرات الإيكولوجية الطبيعية.

**البحار**. يشكل التلوث بمياه الصرف الصحي والاستغلال المفرط لمصايد الأسماك أهم تهديدين لحفظ البحار واستخدامها على نحو مستدام. فقد عانت وظائف شبكات الصرف الصحي في قطاع غزة من التوغلات العسكرية وآثار الحصار حتى أصبحت معظم محطات معالجة مياه الصرف الصحي في قطاع غزة تعمل بما يتجاوز الطاقات التي صممت بها. وهذا يعني أن نحو 89 مليون لتر من مياه الصرف الصحي غير المعالجة أو المعالجة جزئيًا يتم تصريفها في البحر يوميًا، الأمر الذي يؤدي إلى مركبات سامة وتلوث بمسببات الأمراض على المدى الطويل، ما يُعرِّض جودة وسلامة الأغذية والمياه البحرية للخطر. ويتمثل التحدي الرئيسي الأكبر الذي يواجه مصايد الأسماك في منطقة الصيد المحدودة للغاية المقصورة على مساحة 3 إلى 6 أميالٍ بحريةٍ من شاطئ قطاع غزة، التي لا تؤثر على الجدوى الاقتصادية للصناعة فحسب، وإنما تؤثر أيضًا على الاستغلال المستدام على المدى الطويل لمصايد الأسماك. فقد حتَم ذلك الوضع الاستغلال المفرط للمخزونات السطحية الصغيرة (أي الأنشوجة والسردين)، التي تعيش في منطقة الصيد المحصورة في هذه الأميال الثلاثة.

**تغير المناخ**. تُظهر توقعات تغير المناخ في المستقبل أن ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض المعدل السنوي الأدنى لسقوط الأمطار وتفاوت سقوط الأمطار بين المواسم ستصبح أكثر تطرفًا، ما يوحي بفترات جفاف أطول في فلسطين (سلطة جودة البيئة، 2016). وبوجه عام، تشمل تأثيرات تغير المناخ تدهورًا مستمرًا في موائل المياه العذبة وانحسارا في مناطق الجنيبات والأراضي المشجرة وزيادة في تواتر وشدة حرائق الغابات. وستعمل الضغوط الناتجة عن الحرارة والجفاف على خفض إنتاج المحاصيل الرئيسية (القمح والشعير والذرة). وبالإضافة إلى انخفاض غلات المحاصيل، من المتوقع تزايد تواتر وحدة الحوادث المناخية المتطرفة، إلى جانب زيادة شدة الإصابة بالأمراض المنقولة بالنواقل والأمراض المنقولة بالمياه، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكرار فترات ارتفاع أسعار الحبوب، ما يزيد من ضعف القطاع الزراعي الفلسطيني وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية خصوصًا بين الفقراء.

## 2.2. الأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين

فلسطين هي الدولة الوحيدة التي سجلت أطول نزاع معاصر في العالم. وكان لهذا الوضع المتأزم الذي طال أمده تأثير عميق على العديد من الجوانب، إن لم يكن كلها، في المجتمع والاقتصاد الفلسطيني. (البنك الدولي، 2011). فنتيجة للاحتلال الإسرائيلي، كل فلسطيني معرض للخطر بدرجة ما. ولعل انعدام الأمن الغذائي يمثل أحد المظاهر الأكثر وضوحًا وتكرارا لمثل هذه المخاطر.[10]

تُظهر أحدث البيانات المتاحة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014) أن أكثر من ربع الفلسطينيين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد أو المعتدل.[11] وكان من آثار ذلك، معاناتهم من قصر القامة (أو انخفاض نسبة الطول مقابل السن)، أحد مؤشرات التعرض لانعدام الأمن الغذائي على المدى الطويل، الذي قُدِّرت نسبة الإصابة به بمقدار 7.4% بين الأطفال تحت سن الخامسة في الفترة بين عامي 2014-2016. (و 7.5٪ من طلاب المدارس الذين يشكلون ثلث السكان)، فيما تشير دراسات حديثة الى اتجاهات تنذر بالخطر فتعطي انتشار قصر القامة نسبة 10.9٪ مع استمرار الوضع المزري في قطاع غزة [12]. وعلى العكس من ذلك، لم يتعد انتشار الهزال (أو انخفاض نسبة الوزن

[10] من بين العشرين مجموعة الأكثر تعرضًا للخطر، وتعاني بانتظام من أوضاع غير مواتية على نحو متزايد، المجموعات التي حددها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (اليونسكو، 2018)، التي ترتبط خمس مجموعات منها ارتباطا مباشرًا بانعدام الأمن الغذائي والتغذوي، وهي الأسر المعيشية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي وتعولها النساء والتجمعات السكانية القاطنة في المنطقة ج ومجتمعات البدو والرعاة القاطنين في المنطقة ج والأفراد الذين يعيشون في منطقة التماس وصغار المزارعين والرعاة من غير البدو والصيادين. وقد تعاني أيضًا الفئات الضعيفة المتبقية من انعدام الأمن الغذائي والتغذوي كتأثير غير مباشر لمواطن ضعف أخرى..

[11] في آخر دراسة استقصائية حول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي (الفاو-برنامج الأغذية العالمي، 2016)، أفادت التقارير أن نسبة بلغت 26.8% من مجموع الأسر المعيشية صُنِّفت كأسر تعاني من انعدام أمن غذائي شديد أو معتدل في 2014، في حين قُدِّر انتشار الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بين السكان حسب مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي (الفاو-إيفاد-اليونيسف-برنامج الأغذية العالمي-منظمة الصحة العالمية، 2017) بنسبة 29.9% في الفترة بين عامي 2014-2016 (منها 9.5% يعانون من انعدام أمن غذائي شديد).

[12] مع ذلك، هناك اختلافات واضحة فيما بين المناطق الجغرافية (أي قطاع غزة مقابل الضفة الغربية من جهة، وبين المنطقة ج مقابل المنطقة ب والمنطقة أ في الضفة الغربية من جهة أخرى) والأحياء المحلية (أي الريف مقابل الحضر مقابل المخيمات) والأوضاع الهشة (على سبيل المثال اللاجئين والأسر التي تعولها النساء، إلخ.).

مقابل الطول)، أحد مقاييس التعرض لانعدام الأمن الغذائي على المدى القصير، نسبة 1.2%. كما يعاني الفلسطينيون أيضًا من سوء التغذية: بلغ انتشار الوزن الزائد نسبة 8.2% بين الأطفال تحت سن 5 سنوات ونسبة 7.5 % بين طلبة المدارس في عام 2014 وما قبله، ( الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2015) بينما ارتبطت الإصابة بنقص المغذيات الدقيقة بأكثر الفئات السكانية ضعفًا، مثل النساء الحوامل والمرضعات والأطفال.

وتظهر الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين على النحو التالي.

**توافر الغذاء.** لطالما تجاوز الطلب على الغذاء في فلسطين الإنتاج الزراعي المحلي. ويأتي ذلك بسبب التأثير المشترك لتعداد سكاني سريع النمو[13] وإنتاج زراعي آخذًا في الانحسار نتج عن تغيير هيكلي في الاقتصاد لم تصحبه زيادة في الإنتاجية الزراعية[14]. ولمواكبة متطلبات الاستهلاك، اعتمدت البلاد على نحوٍ متزايدٍ على السوق العالمية لتلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية حتى تحولت هذه الفجوه، مع ارتفاع نسبة الاعتماد على الواردات إلى 71.4% في 2015، الى فجوة هيكلية.[15] فالاعتماد الكبير على الواردات لا يزيد من تعرض الشعب الفلسطيني لصدمات الأسعار الدولية فحسب، وإنما يعرضة أيضًا لمخاطر سياسية مرتبطة بالسيطرة الإسرائيلية على الحدود.

**الحصول على الغذاء** يواجه الشعب الفلسطيني مجموعة كبيرة من المعوقات التي تحد من قدرته المادية (مثلا القيود على حركة الأفراد والبضائع والافتقار إلى البنية التحتية) والاقتصادية (مثلا البطالة والدخل المنخفض) والاجتماعية (عدم المساواة في النوع الاجتماعي) على الحصول على الأغذية الكافية المغذية. ورغم أن هذه الدوافع المثبطة المتعلقة بالموقع والجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية غالبًا ما تعمل معًا وتضاعف من تأثيراتها السلبية على المجتمع، إلا أن انعدام الأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين يعد تحدٍ اقتصادي في المقام الأول.

فهناك علاقة مباشرة بين الفقر وانعدام الأمن الغذائي: يُحَدَد الفقر غالبًا من خلال 'قابلية إيجاد فرص عمل' لأفراد الأسرة، بينما تتحكم استحقاقات عمل الأفراد إلى حدٍ كبيرٍ في الأمن الغذائي. ففي 2014، بلغت حصة الأسر المعيشية التي لا تستهلك حصة غذائية كافية من حيث الكمية من الشريحة السكانية الأشد فقرًا نسبة 50.7%، في حين بلغت نفس النسبه من الشريحه السكانيه الأقل فقرًا 6.4% فقط (رومانو وآخرون، 2017).[16] ولعدم المساواة في النوع الاجتماعي دور كبير في حالة الأمن الغذائي والتغذوي للأفراد: فقد تبين أن انتشار انعدام الأمن الغذائي بين الأسر المعيشية التي تعولها النساء أعلى بمقدار 15 نقطة مئوية عن تلك الأسر المعيشية التي يعولها الرجال (برنامج الأغذية العالمي، 2017)، وغالبًا ما يعزى ذلك الى انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور.

وفي الضفة الغربية، ما يزيد عن 60% من الأراضي، بما فيها 63% من المنطقة الزراعية، ترزح تحت السيطرة المدنية والأمنية الإسرائيلية، مع قيود كبيرة على الحركة، ما أدى إلى ضعف الحصول على الخدمات العامة والأراضي المنتجة (البنك الدولي، 2013؛ اليونسكو، 2016). أما البدو وصغار المزارعين ومربو الثروة الحيوانيه القاطنين في المنطقة ج، فقدرتهم على الوصول إلى الأسواق والمدخلات محدودة، بما في ذلك الأراضي والمياه لتربية الحيوانات والري.

[13] لايزال التحول الديمغرافي الفلسطيني ، ولاسيما عنصر خصوبته، يواصل تراجعه بمعدل خصوبة إجمالي قدره 4.1 طفل لكل امرأة في سن الإنجاب (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2016). نتيجة لذلك، لا يزال المعدل الحالي للزيادة الطبيعية في عدد السكان الفلسطينيين متوقفًا عند نسبة 2.8%.

[14] يعتمد ذلك على سوء تخصيص الموارد للقطاعات غير القابلة للتداول التجاري نتيجة القيود المفروضة على حركة البضائع (أونكتاد، 2016) والارتفاع الحقيقي في أسعار الصرف، فضلا عن الربحية الزراعية الأقل في فلسطين نتيجة عدم كفاية الحصول على الأراضي والمياه، بالإضافة إلى انخفاض معدلات التسميد، وأوضاع التسويق المقيدة والاندماج المحدود في بقية عناصر الاقتصاد (أونكتاد، 2015).

[15] يشكل الاعتماد على الواردات القيمة المئوية للنسبة التالية: واردات الأغذية الزراعية / (القيمة-المضافة للأغذية الزراعية + واردات الأغذية الزراعية - صادرات الأغذية الزراعية). أما القيم المقابلة لحساب هذه النسبة في عام 2015، فهي كالتالي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016أ، و2016ب، و2016ج): القيمة-المضافة للأغذية الزراعية = 811 مليون دولار أمريكي (450 مليون دولار أمريكي للزراعة و361 مليون دولار أمريكي للصناعات الزراعية) واردات الأغذية الزراعية = (1,391 مليون دولار أمريكي، وصادرات الأغذية الزراعية = 255 مليون دولار أمريكي.

[16] يُقيِّم ذلك وفقًا لمقياس انعدام الأمن الغذائي في الأسر (HFIAS). فقد وضعت المعونة الأمريكية مقياس انعدام الأمن الغذائي في الأسر في إطار مشروع المساعدة الفنية في مجال الأغذية والتغذية (كوتس وآخرون، 2007). وقد ابتكر هذا المؤشر للحصول على معلومات حول الجوانب الكمية للأمن الغذائي من خلال ردود حول تقليل تواتر ومقدار الوجبات المستهلكة.

**التغذية والاستفادة من الغذاء.** فيما يتعلق بالتغذية واستخدام الغذاء، لوحظت الظروف المرتبطة بسوء التغذية، وأفاد حوالي ثلث الأسر الفلسطينية بعدم كفاية كمية الغذاء، فيما افاد عدد مماثل من الاسر بسوء نوعية الغذاء. هذا يعتمد جزئيا على ضعف القدرة في الحصول على الغذاء وجزئيا على انخفاض التثقيف الغذائي والتوعية. وقد بلغت نسبة الأسر التي لديها مستوى "فقير وحدَي" على سُلَم " نقاط استهلاك للغذاء" نسبة 23.6%. هذه الأسر لم تتناول حصة تزود الجسم بسعرات حرارية أقل مقارنة بالأسر المتمتعة بالأمن الغذائي فحسب، ولكنها تستهلك أيضًا كميات أقل من المواد الغذائية الهامة مثل الخضروات والفاكهة واللحوم ومنتجات الألبان (منظمة الأغذية والزراعة-برنامج الأغذية العالمي، 2016). ويترجم هذا النمط من الاستهلاك الغذائي إلى مستوى عالٍ من نقص المغذيات الدقيقة ومستويات منخفضة جدًا من المعادن الأساسية والفيتامينات.[17] وتأتي هذه المشكلة مصحوبة بزيادة في الوزن والسمنة بنسبة 23.5% في الأطفال الذكور (من 6 شهورٍ إلى 59 شهرًا) وبنسبة 20.2% في الأطفال الإناث (من 6 شهورٍ إلى 59 شهرًا) (وزارة الصحة-اليونيسف، 2015).[18]

**الاستقرار الغذائي.** معظم الأسر الفلسطينية تواجه المخاطر وتتعرض للصدمات، لكن أهم تلك الصدمات وأكثرها تكرارا تتمثل في العنف العسكري بسبب الاحتلال والتكلفة المرتفعة للغذاء (90% من إجمالي الأسر في 2014، راجع منظمة الأغذية والزراعة-برنامج الأغذية العالمي، 2016)، فضلا عن نقص المياه والتأخر في استلام المرتبات. ولمواجهة هذه الصدمات، تلجأ الأسر الفلسطينية إلى عددٍ من استراتيجيات التكيف مثل استهلاك المواد الغذائية الأقل تكلفة وشراء بقايا الطعام التي لم تُباع في السوق وشراء الأغذية بالإستدانه وتقليل الحصص الغذائيه للوجبه وعدد الوجبات اليوميه للفرد. أما التَخلُّف عن سداد فواتير الخدمات العامة وتقليل النفقات الصحية والتعليمية، فهما أكثر استراتيجيات التكيف غير الغذائية التي يتَّبعها المواطنون في أغلب الأحيان، ما يثير القلق حيث أن خفض نفقات الصحة والتعليم ربما يكون مقدمة لمصيدة الفقر، التي يصبح فيها الفقر والعوز حالة لا رجعة فيها (منظمة الأغذية والزراعة-برنامج الأغذية العالمي، 2016).

## 2.3. البنية المؤسسية

تكوّن البنية المؤسسية للأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين شبكة معقدة من المنظمات وأطر السياسات التي ينخرط في إدارتها عددٍ كبيرٍ من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات المجتمعية ومؤسسات القطاع الخاص.

***الأطراف ذات العلاقة بالأمن الغذائي والتغذوي***

*الجهات الحكومية*

تتمثل أهم الجهات الحكومية المعنية بالأمن الغذائي والتغذوي في وزارة الزراعة ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الصحة، ووزارة التربية والتعليم العالي، بالاضافة الى سلطة المياه الفلسطينية.

تتولى وزارة الزراعة مسؤولية تنظيم وإدارة القطاع الزراعي، بالإضافة إلى الرقابة والإشراف على بعض الخدمات الأساسية وتقديمها. وفضلا عن ذلك، تم مؤخرًا إنشاء صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية والمؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي بهدف خلق بيئة تشغيلية مواتية للمزارعين الفلسطينيين تحميهم من مختلف الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الانسان عن طريق التأمينات الزراعية ودعمهم بالائتمان والاستثمار. نتيجة لذلك، تعتبر وزارة الزراعة المؤسسة الرئيسية المنوط بها بُعد التوافر في الأمن الغذائي والتغذوي.

أما وزارة التنمية الاجتماعية، فهي المسؤولة عن تدخلات الحماية الاجتماعية حيث تقوم، بالتعاون مع الوزارات الأخرى والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية، بتوفير الحماية الاجتماعية للشعب الفلسطيني من خلال برامج في مجالات الحماية والرعاية والوقاية والتمكين والتدخلات القائمة على التوعية. بالتالي، تعتبر وزارة التنمية الاجتماعية المؤسسة الرئيسية المنوط بها بُعد الوصول في الأمن الغذائي والتغذوي.

-

أما وزارة الصحة، فهي المسؤولة عن ضمان الصحة العامة، ومع وضع الأمن الغذائي والتغذوي في الحسبان، تقوم الوزارة بدورٍ هامٍ في رصد القضايا التغذوية، جنبًا إلى جنب مع سلامة الأغذية والأمراض الحيوانية المصدر.
بالإضافة إلى ذلك، تجري وزارة الصحة، بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم العالي، برامج تثقيف غذائي وحملات توعية غذائية. كما تدير وزارة التربية والتعليم العالي حوالي 2530 مقصف مدرسي يقدم الطعام للطلاب خلال اليوم الدراسي. نتيجة لذلك، تعتبر وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم العالي المؤسستين الرئيسيتين المنوط بهما بُعد الاستفادة في الأمن الغذائي والتغذوي،

سلطة المياه الفلسطينية تختص بتنظيم إدارة قطاع المياه والصرف الصحي في فلسطين، وتهدف إلى تحقيق الاستخدام الأمثل والعادل للموارد المائية حتى تضمن توفير المياه والأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية للمواطنين.

تتمثل الجهات الحكومية الأخرى ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين فيما يلي:
- وزارة الاقتصاد الوطني المسؤولة عن سياستي التجارة والصناعة الفلسطينية (بما في ذلك المدخلات الزراعية والمنتجات الغذائية)، كما تعمل الوزارة على تطوير المنتجات المحلية وتسجيل الشركات والأنشطة ذات الصلة وإعداد المواصفات والمقاييس. ويركز قسم حماية المستهلك التابع للوزارة على جانب السلامة الغذائية ويراقب أسعار المواد الغذائية؛
- وزارة العمل مسؤولة عن تسجيل الجمعيات الزراعية ووضع استراتيجياتها وقوانينها، كما تشرف الوزارة على أداء سوق العمل؛
- وزارة شؤون المرأة تتمثل مهمتها في النهوض بالمرأة الفلسطينية وتمكينها، مع التركيز على إدماج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والخطط الوطنية والقطاعية؛
- وزارة الحكم المحلي مسؤولة عن تخطيط الأراضي الفلسطينية (على مستوى الأراضي الفلسطينية وعلى المستوى البلدي والريفي) والإشراف على أسواق الجملة والمسالخ؛
- سلطة جودة البيئة تختص بضمان حماية البيئة والتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية، وتتضمن أنشطتها إجراء التقييمات البيئية، بالإضافة إلى حملات التوعية والتثقيف البيئي. كما تسهم أيضًا في وضع المواصفات والمعايير المتعلقة بالبيئة وتعمل بمثابة مركز اتصال في شؤون تغير المناخ؛
- مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية مسؤولة عن اللوائح الفنية ومعايير جودة المدخلات والمخرجات الزراعية والأغذية والأعلاف؛
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني هو المُنتِج الرئيسي للإحصاءات الرسمية التي تخدم المواطنين وواضعي السياسات، بما في ذلك العديد من الأبعاد ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذوي، مثل الإحصاءات الزراعية والبيئية والصحية والاقتصادية والاجتماعية.

*المؤسسات غير الحكومية*

تقوم العديد من منظمات المجتمع المدني[19] بدور رئيسي، تسهم به مع الهيئات العامة والمنظمات الدولية ووكالات التعاون الثنائية، في العمل على تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين، على اختلاف أنشطتها ومجالات عملها ونطاقها الجغرافي. وهنا تجدر الإشارة إلى أن جزءًا كبيرًا من أموال الجهات المانحة تُضَخ من خلال المنظمات غير الحكومية التي تنفذ العديد من المشاريع/البرامج وتعمل مباشرة مع المستفيدين.

*منظمات القطاع الخاص*

يمثل القطاع الخاص جميع الجهات الاقتصادية الفاعلة على طول سلسلة القيمة الغذائية من المزرعة إلى المائدة:
- ينتظم المنتجون الزراعيون فيما يزيد عن 200 جمعية تعاونية وأكثر من 110,000 حيازة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011)؛

[19] منظمات المجتمع المدني هي أي منظمات غير سوقية وغير حكومية خارج نطاق الأسرة، ينتظم فيها الأشخاص لمتابعة اهتمامات مشتركة في المجال العام، بما في ذلك الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات القائمة على العضوية. ووفقًا لهذا التعريف، يغطي مصطلح "منظمات المجتمع المدني" مجموعة كبيرة من المنظمات، التي تندرج ما بين المنظمات الصغيرة وغير الرسمية والقائمة على المجتمع إلى المنظمات غير الحكومية الوطنية والمنظمات غير الحكومية الدولية رفيعة المستوى الكبرى التي تعمل من خلال شركاء محليين.

- يُنَظِّم اتحاد الصناعات الغذائية الفلسطيني الصناعات الغذائية التي تمثل حوالي 200 شركة، ويعمل على تطوير المنتجات الغذائية المصنعة محليًا وتحسينها؛
- ينخرط في تجارة الزراعة الغذائية ما يقرب من 29,000 مؤسسة، تضم حوالي 1,050 منشأة تعمل في تجارة الجملة وما يصل إلى 28,000 متجر ومحل تجزئة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018c).

*الجهات المانحة والمؤسسات الدولية*

نُفِّذ عددٌ كبيرٌ من المشاريع في سبيل دعم الأمن الغذائي والتغذوي المُحسن، وهي مهمة تتشارك في تنفيذها كل من الحكومة الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني الفلسطينية والمنظمات الدولية، مثل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والأونروا والجهات المانحة.

أما خطة الاستجابة الإنسانية، فهي أداة تنفيذية تُصمم تدخلاتها بحيث تأخذ الحماية بعين الاعتبار، كما تركز على التدخلات والجهود المبذولة في مجال حشد المناصره. وعليه، فهي آلية تَدَخُّل تستهدف الفئات الفلسطينية الأكثر ضعفًا.

*هيئات التنسيق عبر المؤسسية*

يعتبر قطاع الأمن الغذائي، الذي يشارك في قيادته كل من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، منصة لمجموعة متعددة من الأطراف ذات العلاقة يديرها شركاء التنمية، بالتعاون مع وزارة الزراعة ووزارة التنمية الاجتماعية، إلى جانب تمثيل قوي من المجتمع المدني. ويعد القطاع حجر الزاوية في بنية تنسيق نطام الدعم الإنساني، الذي يهدف إلى تعزيز تحليل وفهم قضية الأمن الغذائي والاستجابة لها. يركز القطاع غالبًا على التدخلات الإنسانية، رغم بعض المحاولات التي بُذلت ليشمل أيضًا التدخلات الموجهة نحو التنمية.

تشكل مجموعة عمل القطاع الزراعي، التي تشارك في رئاستها كل من وزارة الزراعة وأسبانيا، آلية مهمة تُنسِّق جهود الأطراف ذات العلاقة العاملة مباشرة في المجال الزراعي. وتضم مجموعة العمل ممثلين عن المنظمات الفلسطينية والجهات المانحة والمؤسسات الدولية.

أما مجموعة العمل المعنية بتحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني، فتقودها وزارة الزراعة، وهي عبارة عن هيئة تتكون من عدة وزارات ويتمثل دورها في مراجعه الاستراتيجيات والسياسات والتدخلات المتعلقة بهدف التنمية المستدامة الثاني من أجل المتابعة المحتملة على المستويين الوزاري والحكومي.

***أطر السياسات***

تحدد الخطة الوطنية الرابعة للفترة بين عامي 2017-2022 رؤية التنمية في فلسطين وصلتها الوثيقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتأتي هذه الخطة نتاجا للجمع ما بين عنصرين أساسيين تم وضعهما على المستوى الوطني وعلى المستوى القطاعي/عبر القطاعي حيث وضعت سياسات المستوى الوطني لفلسطين ضمن أجندة السياسات الوطنية، في حين وضعت سياسات المستوى القطاعي ضمن استراتيجيات الوزارات الفلسطينية ذات الصلة وغيرها من الهيئات/السلطات.

ولمزيدٍ من التدقيق، أجرت مجموعة العمل المعنية بتحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني مطابقة شاملة بين مقاصد هدف التنمية المستدامة الثاني وبين تدخلات أجندة السياسات الوطنية من ناحية، وبين الاستراتيجيات القطاعية/الاستراتيجيات عبر القطاعية من ناحية أخرى، بهدف إبراز التداخل أو التناقض أو الثغرات المحتمله التي يمكن أن تنطوي عليها هذه الأطر، مع إشارة محددة إلى الأمن الغذائي والتغذوي.

وكانت النتيجة التي توصلت إليها مجموعة العمل من هذه المطابقة أنه رغم افتقار النظام القانوني الفلسطيني إلى قواعد واضحة بشأن حماية الحق في الغذاء (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، 2017)، أثبتت أطر السياسات الحالية إلى حدٍ ما تغطية واسعة لقضايا الأمن الغذائي والتغذوي، التي تتناول كل مقاصد هدف التنمية

المستدامة الثاني، ولم يتبين وجود أي تداخل أو صراع فيما بين أطر السياسات التي تم تحليلها من حيث المحتوى. ومع ذلك، ظهرت بعض الفجوات - مثل عدم احتواء أجندة السياسات الوطنية على التزام وطني صريح يتعهد بالقضاء على انعدام الأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين كأولوية وطنية وعدم وجود صلة واضحة بين تحسين الممارسات الزراعية وتحسين النتائج البيئية في الاستراتيجيات القطاعية (راجع ملحق 2) - التي تحتاج إلى معالجة في السياسة الوطنية حتى تُسهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي، فضلا عن تطوير الزراعة المستدامة في فلسطين.

***تقييم البنية المؤسسية للأمن الغذائي والتغذوي***

يبرز الاستعراض العام للأطراف ذات العلاقة والأطر السياساتية أعلاه مدى تعقيد وتشتت إدارة الأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين حيث يقوم الإطار القانوني على عدة تشريعات بدلا من قانون شامل يغطي كل جوانب الأمن الغذائي والتغذوي. بالتالي، فهو إطار غير منسق ويؤدي إلى تداخل وظيفي بين السلطات، مما يُضعف فعالية تدخلات الأمن الغذائي والتغذوي.

وقد أظهر تقييم حديث (برنامج FIRST المعني بتأثير الأمن الغذائي والتغذوي والصمود والاستدامة والتحول، 2018) الضعف الملحوظ الذي يتسم به الالتزام المؤسسي والقدرات المؤسسية على معالجة قضايا الأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين (شكل 2.1).

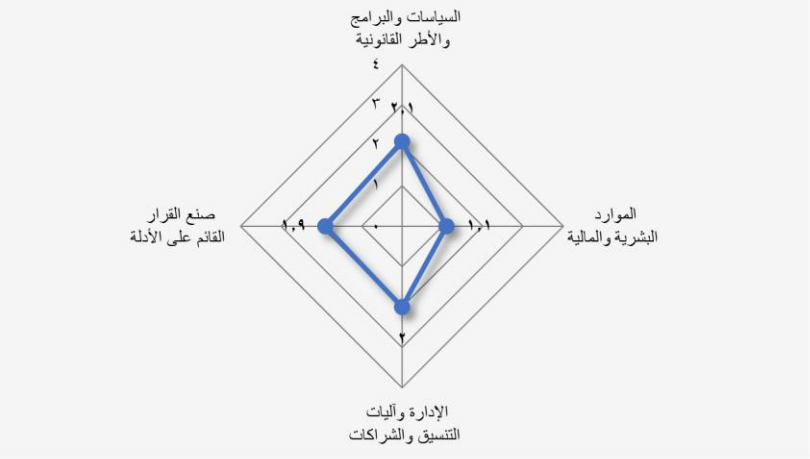


| 4: مرتفع | 3: متوسط-مرتفع | 2: متوسط-منخفض | 1: منخفض | 0: غير متاح/مهمل |
|---|---|---|---|---|

المصدر: برنامج FIRST المعني بتأثير الأمن الغذائي والتغذوي والصمود والاستدامة والتحول (2018).

**شكل 2.1.** مدى الالتزام بالأمن الغذائي والتغذوي والقدرة على تنفيذه في فلسطين

وعلى وجه التحديد، يمكن إيجاز تقييم الأبعاد الأربعة التي تم على أساسها تقييم مدى الالتزام والقدرات على النحو التالي:

- **السياسات والبرامج والأطر القانونية** (متوسط-منخفض): تغطي الاستراتيجيات القطاعية الأبعاد عبر القطاعية للأمن الغذائي والتغذوي. ومع ذلك، تتناثر هذه التغطية إلى حدٍ كبيرٍ عبر استراتيجيات مختلفة، ولا توفر أجندة السياسات الوطنية سياسة رفيعة المستوى أو آليه إدارية تؤمّن الاحتياجات الملحة للمواطنين في هذا الصدد. وعليه، تقر الحكومة بالحاجة إلى اعتماد نهج متوازن - أي نهج يغطي الجوانب الإنسانية والإنمائية - في تصميم وتنفيذ برامج الأمن الغذائي والتغذوي، ولكن الموارد المالية العامة المحدودة تَحُد من فعالية هذا النهج وتفرض التركيز على التدخلات قصيرة المدى الموجهة في معظمها نحو العمل الإنساني.

- **الموارد البشرية والمالية** (منخفض): يعتبر أداء الحكومة الفلسطينية ضعيفًا من حيث توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لمعالجة قضايا الأمن الغذائي والتغذوي القائمة. فنتيجة للاعتماد الكبير على دعم الجهات المانحة الآخذ في التقلص على مدار السنوات الماضية، لم تعد الموارد البشرية والمالية التي خصصتها الحكومة الفلسطينية للتدخلات ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذوي كافية، مما يعيق بشدة قدرة الحكومة على توفير استجابات فعالة لاحتياجات المواطنين.
- **آليات الإدارة والتنسيق والشراكات** (متوسط-منخفض): تتَّبع الحكومة بعض الآليات الخاصه بتنسيق البرامج وحوار السياسات التي يمكن العمل على تحسين فعاليتها. فمعظم قطاع الأمن الغذائي مخصص بالفعل للاستجابة الإنسانية، ولا توجد آلية مساءلة محددة في قطاع الأمن الغذائي والتغذوي. من ثم، أُنشِئت مؤخرًا مجموعة العمل المعنية بتحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني باعتبارها آلية تنسيق على المستوى الفني تضم الوزارات المعنية والمؤسسات العامة التي يرتكز عملها على الأمن الغذائي والتغذوي. ورغم أن تكوينها يعتبر مناسبًا لنقاش السياسات ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذوي من الناحية الفنية، إلا أن دورها يقتصر على مراقبة التقدم المحرز في تحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني بلا أي سلطة فعلية مؤثرة في السياسة العامة (على سبيل المثال وضع سياسات الأمن الغذائي والتغذوي اللازمة أو على الأقل التأكد من تنفيذها).
- **صنع القرار القائم على الأدلة** (متوسط-منخفض): هناك الكثير مما يجب القيام به في هذا الصدد، ولا سيما فيما يتعلق بترجمة الأفكار إلى أفعال. فالبيانات والمعلومات والتحليلات حول الأمن الغذائي والتغذوي وفيرة على المستوى الفني وعلى مستوى السياسات وكذلك فيما يتعلق بالحوار المنتظم، لكن لم يتم جمع البيانات وأولويات السياسات ولا تنظيمها في نظام معلومات واحد مُصنف أو في سياسات عبر قطاعية/وزارية وأطار برامجي تملكه الحكومة وتُتيحه للاستخدام بما يشمل المؤسسات الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة. كما أن تخطيط التدخلات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي لا يجري بانتظام، ونادرًا ما تلجأ الحكومة إلى استخدام المعلومات والتحليلات المتاحة ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذوي في عمليات صنع القرار وتصميم السياسات.

وعليه، يبين هذا التقييم وجود مساحة للعمل على المستوى المؤسسي من أجل تقديم خدمة أفضل للأفراد المعرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي. وفي ضوء ما سبق، تبرز ثلاث قضايا هامة ذات أولوية عالية في التدخل، وهي: (أ) سد الفجوات التنظيمية في المجالات المهمة التي يمكن أن تُحسِّن فعالية وكفاءة تدخلات الأمن الغذائي والتغذوي؛ (ب) تحديد وتنفيذ آليات تنسيق أكثر فعالية وكفاءة لتدخلات الأمن الغذائي والتغذوي؛ و(ج) سد الفجوات المتعلقة بالموارد البشرية والمالية في المجال الإداري.

## 2.4. تحليل المشكلة

لقد تم نقاش الوضع الحالي للأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين في حوار تشاركي، وتم التحقق من صحة هذا الوضع من خلال مشاورات مع الشركاء بغرض تحديد أهم القضايا التي يجب معالجتها.

***جذور المشكلة***

هناك إجماع واسع بين الأطراف ذات العلاقة على أن أي نقاش حول قضايا الأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين يجب أن يبدأ بالإقرار بوجود ثلاث مجموعات من الأسباب الجذرية (شكل 2.2)، وهي:

- الاحتلال الإسرائيلي الذي يشكل أكبر وأبرز القيود على إمكانات التنمية في فلسطين ويحد بشدة من مساحة المناورة المتاحة أمام التدخلات السياساتية؛ ويعتبر هو الدافع الوحيد الهام لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي؛
- إدارة الأمن الغذائي والتغذوي المنبثقة من الشبكة المعقدة لنظم وقواعد والعلاقات بين العديد من الشركاء العاملين في مجال الأمن الغذائي والتغذوي والمتأثرة إلى حدٍ كبيرٍ بالاحتلال الإسرائيلي؛
- الأسباب الأخرى التي لا تعتمد على السببين الأوليين، لكنها تشملهما أيضًا (مثلا الصدمات الاقتصادية الدولية والصدمات والضغوط البيئية والمخاطر السياسية الإقليمية).

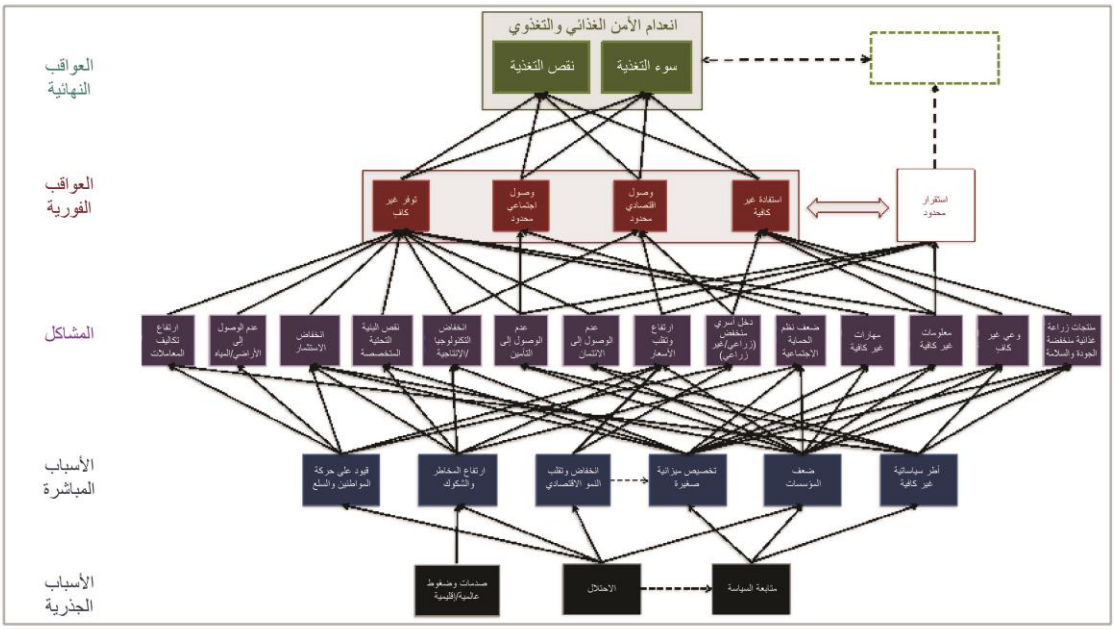


**شكل 2.2.** جذور مشكلة الأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين

هذه الأسباب الجذرية تُقيّد حياة المواطنين وقدرتهم على التصرف باستقلالية وعلى تحديد خياراتهم الخاصة بحرية (أي وكالتهم عن أنفسهم) وتحد من حركتهم ووصولهم إلى الموارد وممارستهم الأنشطة الاقتصادية، كما تحد من حيز السياسة المتاح أمام الحكومة وتفرض تخصيص ميزانية غير كافية للزراعة والتنمية الاجتماعية وتؤدي إلى ضعف البنية المؤسسية.

ويُترجَم ما سبق إلى ممارسات زراعية غير مستدامة بيئيًا وانخفاض كفاءة وربحية الإنتاج الزراعي، ما يُفضي في النهاية إلى إنتاج غذائي محلي غير كافٍ واعتماد كبير على الواردات الغذائية، إلى جانب فقدان وهدر كميات كبيرة من الأغذية على طول السلاسل الغذائية: وكلها محددات لعدم كفاية توافر الغذاء.

وفي نفس الوقت، تتسبب القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي وحركة السلع والأفراد في ارتفاع تكاليف المعاملات والافتقار إلى الحصول على الموارد الرئيسية (الأراضي والمياه) وعدم القدرة على الوصول إلى الأسواق وضعف الاستثمار (العام/الخاص) في البنية التحتية (مثلا السلاسل الباردة، إلخ.) وانخفاض الكفاءة وارتفاع مخاطر الأنشطة الاقتصادية، التي تصب في النهاية في ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الدخول: وكلها عوامل تفرض وجود نقص أساسي في الحصول على الغذاء.

كما أن ضعف القدرة على الوصول الى الموارد وتدني مستويات التثقيف الغذائي والسلوكيات التغذوية الصحيحة والوعي بالأمن الغذائي والتغذوي يفرض استفادة غير كفاية من الغذاء، تُترجَم إلى ضعف جودة النظم الغذائية ومشاكل في التغذية مثل نقص المغذيات الدقيقة، بالإضافة إلى زيادة الوزن والسمنة، ولا سيما بين الفتيان والفتيات.

وفي سياق الأزمات طويلة الأمد مثل أزمة فلسطين، التي تتسم بمخاطر واسعة الانتشار، ليس من المستغرب أن تكون شرائح سكانية مهمة معرضة بدرجة عالية لمخاطر طبيعية واقتصادية وسياسية: الأمر الذي يفرض وجود عدم استقرار أساسي في استهلاك الغذاء، ولا سيما بالنسبة لأكثر الفئات ضعفًا وحرمانا.

أما القضايا المؤسسية المحددة - مثل الافتقار إلى وجود إطار تنظيمي شامل للأمن الغذائي والتغذوي وضعف القدرة على التنسيق بين المؤسسات العامة في مسائل الأمن الغذائي والتغذوي وضعف الإحصاءات ونظم المعلومات الخاصة بهما - بالإضافة إلى القضايا المؤسسية الهيكلية - مثل ضعف قدرات تخطيط السياسات ورصدها وتقييمها، فضلا عن ضعف المساءلة في القطاع العام - فتسهم كلها في فرض الوضع الحالي.

بذلك، تكون النتيجة النهائية لهذا الوضع ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي والتغذوي الذي لا يسهم في إحداث نقاط ضعف أخرى فحسب، بل ويضاعف من تأثيرها في نفس الوقت.

### *تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والأخطار*

تتسم أجواء الأمن الغذائي والتغذوي ببعض نقاط القوة والكثير من نقاط الضغف (جدول 2.1)، التي يُعزى كثير منها إلى أسباب خارجة عن سيطرة السلطات الفلسطينية، كونها نتيجة مباشرة للاحتلال الإسرائيلي ولا يمكن حلها دون معالجة قضية الاحتلال الإسرائيلي. ومع ذلك، أكد الشركاء على وجود بعض نقاط الضعف أيضًا – التي يُعزى معظمها إلى قضايا مؤسسية مثل عدم وجود إطار تنظيمي شامل وضعف التنسيق بين مؤسسات القطاع العام وضعف القدرات والمساءلة في الإدارة العامة، إلى جانب ضعف نظام الإحصاءات والمعلومات - التي تعتمد إلى حدٍ كبيرٍ على إدارة الأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين ويمكن معالجتها حتى في إطار الوضع الحالي للأمور.

وبالمثل، يمكن أن يأتي المستقبل بفرص وتهديدات على السواء، لكن يعتمد ذلك ثانية على أسباب خارجة إلى حدٍ كبيرٍ عن سيطرة حكومة فلسطين من ناحية - مثل تطور السياق السياسي الأوسع أو تراجع المساعدات الدولية - وعلى القرارات التي تُتخذ على المستوى الفلسطيني من ناحية أخرى - مثل اتخاذ إجراء سياسي ذكي يدافع عن حق الفلسطينيين في إقامة دولة وحقهم في الحرية وتقرير المصير، إلى جانب تطبيق أجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية إلخ.

**جدول 2.1.** تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والأخطار للأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين

| نقاط القوة | نقاط الضعف |
|---|---|
| ▪ رأس مال بشري جيد<br>▪ **منظمات مجتمع مدني** نشطة<br>▪ **جهات فاعلة نشطة على الصعيد الدولي تسهم في الاستجابة لحالات الطوارئ وفي تطوير قطاع الزراعة الغذائية**<br>▪ خبرة جيدة في التعامل مع حالات الطوارئ وإدارة الأزمات | ▪ القيود المفروضة على حركة السكان والبضائع<br>▪ الافتقار إلى وجود بنية تحتية محددة، مادية وغير مادية (مثلا التخزين البارد والمختبرات ونظام المراقبة)<br>▪ ندرة المدخلات الزراعية وارتفاع تكاليفها وضعف نظام البحوث والتنمية وخدمة الإرشاد الزراعي<br>▪ الممارسات الزراعية غير المستدامة بيئيًا<br>▪ ندرة المياه<br>▪ انخفاض كفاءة وربحية الإنتاج الزراعي<br>▪ عدم كفاية الإنتاج المحلي وزيادة الاعتماد على الواردات الغذائية<br>▪ ارتفاع فقدان وهدر الأغذية على طول السلاسل الغذائية<br>▪ ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الدخول<br>▪ انخفاض مستوى التثقيف الغذائي والتوعية بالأمن الغذائي والتغذوي<br>▪ التعرض لمخاطر طبيعية واقتصادية وسياسية<br>▪ تخصيص ميزانية محدودة للزراعة والتنمية الاجتماعية<br>▪ الافتقار إلى وجود إطار تنظيمي شامل للأمن الغذائي والتغذوي<br>▪ ضعف التنسيق بين المؤسسات العامة في مجال الأمن الغذائي والتغذوي<br>▪ ضعف قدرات تخطيط السياسات ورصدها وتقييمها<br>▪ ضعف المساءلة في القطاع العام<br>▪ ضعف الإحصاءات ونظم المعلومات في مجال الأمن الغذائي والتغذوي |
| **الفرص** | **التهديدات** |
| ▪ دور المنظمات الدولية في الدعوة إلى تخفيف القيود على الاقتصاد الفلسطيني، ولا سيما في قطاع غزة والمنطقة ج<br>▪ زيادة الوعي حول تنمية الزراعة الغذائية في فلسطين<br>▪ زيادة توفير الابتكارات التكنولوجية من أجل استحداث ممارسات زراعية أكثر استدامة<br>▪ زيادة إنتاج واستخدام مصادر المياه غير التقليدية | ▪ تطور البيئة الدولية والسياسات ذات الصلة لا يفضي إلى حل للدولتين<br>▪ إحكام القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي (مثلا المستوطنات والقيود المفروضة على السكان والبضائع ومصادرة الأراضي والقيود التي تحول دون الوصول إلى مصادر المياه)<br>▪ استمرار الانقسام السياسي والمادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة |

- اتفاقيات التجارة المبرمة مع الدول العربية والاتحاد الأوروبي
- بدء دورة تخطيط وطنية جديدة (أجندة السياسات الوطنية واستراتيجيات قطاعية لثمانية عشر قطاع)
- صياغة مشروع السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي وخطة الاستثمار الخاصة بها
- تزايد الآثار السلبية لتغير المناخ (نوبات جفاف أكثر تكرارا وأحداث متطرفة أكثر حِدة)
- النمو السكاني وما يرتبط به من زيادة التنافس على الموارد الطبيعية، ولا سيما المياه

## 2.5. القضايا ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذوي

يقوم الاحتلال الإسرائيلي بدورٍ رئيسي في فرض انعدام الأمن الغذائي بتقييد حياة المواطنين وحريتهم في متابعة مصالحهم، فضلا عن تحديد حيز السياسة المتاح أمام الحكومة والتعدي عليه، ما يستدعي إيلاء اهتمام خاص بمعالجة قضية الاحتلال في أي خطاب يتناول الأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين. ومع ذلك، فإن تحسين إدارة الأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين يمكن أن يُنتِج بعض الآثار المفيدة الهامة حتى في إطار الحدود التي يفرضها الاحتلال.

يعتبر انعدام الأمن الغذائي والتغذوي في الأساس نتيجة مباشرة لفقدان/ضياع استحقاقات عمل الأفراد[20] التي تَحُد من قدرتهم على الحصول على الغذاء. ويزيد الأمر سوءًا على وجه الخصوص بين الفئات الأكثر ضعفًا التي تكسب رزقها من خلال العمل بأجر يومي، بما في ذلك الشباب والنساء والمُعوَّقين.

أما المُحدِّد الثاني لانعدام الأمن الغذائي، فيرتبط بفقدان/ضياع ما يسمى باستحقاق الإنتاج الذاتي، أي هؤلاء الأفراد الذين اكتسبوا سبل معيشتهم بإنتاجهم المباشر لحصة كبيرة من الغذاء الذين يستهلكونه، ولكن لأسباب ما، لم يعد بإمكانهم أن ينتجوه مجددًا. وهذا هو حال المجموعات الضعيفة الأخرى مثل البدو والرعاة الذين يعيشون في المنطقة ج والمواطنين الذين يعيشون في المناطق التي تُفرَض فيها قيودٌ على حريه الحركه بما فيها مناطق التماس والمزارعين الذين يملكون مزارع تقع في المنطقة العازلة بقطاع غزة، وبشكل أعم، هم جميع المزارعين والرعاة والصيادين الذين يفتقرون إلى سبل الوصول إلى الموارد الإنتاجية.

ومن ناحية أخرى، يمكن لأي أسرة تتمتع بحرية الحركه والوصول إلى الموارد الإنتاجية (الأراضي والمنازل والحدائق) أن تستخدم الزراعة كاستراتيجية تأقلم في حالة الضرورة، أي أنه يمكنها أن تُعوّض انخفاض فرص العمل المتاحة أمامها (استحقاق العمل) وقلة توافر الغذاء بالإنتاج المباشر للمواد الغذائية (استحقاق الإنتاج) الذي يمكن استهلاكه أو بيعه.

من المنظور التغذوي، فإن أهم قضية اشارت اليها التقارير هي تعايش نقص المغذيات الدقيقة وزيادة الوزن وخاصة بين الأطفال. إن اتباع نظام غذائي أفضل ومتوازن والحصول على أغذية آمنة ومغذية هو أمرٌ أساسيٌ لمعالجة هذه المسألة. ومع ذلك ، فإن هذا يدعو أيضا إلى تغييرات أوسع في أنماط حياة الناس ، حيث تلعب العوامل الاجتماعية الديموغرافية والأعراف الثقافية دورا رئيسيا.

وفي الختام، يجب أن تعالج السياسة الوطنية القضايا الأساسية التالية:

أ) **زيادة توافر الغذاء**، الذي يدعو في المقام الأول، على سبيل المثال لا الحصر، إلى زيادة الإنتاج المحلي بتحسين الإنتاجية الزراعية (الوصول إلى العوامل والأسواق وتكنولوجيا الإنتاج) والحَد من فقدان وهدر الأغذية؛

ب) **زيادة فرص الحصول على الأغذية**، ويشمل ذلك، من بين جملة أمور أخرى، التدخلات الرامية إلى خلق فرص عمل وتوليد الدخل وتوفير الحماية الاجتماعية وزيادة الربحية الزراعية؛

ج) **تحسين الاستفادة من الأغذية**، ويتطلب ذلك التركيز على حملات التثقيف والتوعية الغذائية ومعالجة قضايا سلامة الأغذية على طول السلاسل الغذائية وتنفيذ مختلف التدخلات ذات التوجه التغذوي (مثل برامج تدعيم الاغذية بالعناصر الغذائية الدقيقة وغيرها)؛

[20] تُعرَف الاستحقاقات بأنها مجموعة الحزم السلعية مجتمعة (بما في ذلك الأغذية) التي يتحكم فيها الشخص في ظل الترتيبات القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية السارية في المجتمع الذي يعيش فيه (بما في ذلك الحقوق التقليدية مثل الوصول إلى الموارد المشتركة) .ويشير استحقاق 'العمل' إلى القدرة على التحكم في مجموعة السلع من خلال العمل. وبالمثل، يشير استحقاق 'امتلاك الإنتاج' إلى قدرة الفرد على إنتاج حزمة السلع المشار إليها مباشرة.

د) **بناء الصمود وتحسين الاستجابة للصدمات** التي ينبغي إدماجها في جميع التدخلات الموجهة إلى زياده توافر الغذاء، وتلك الموجهة نحو القدره على الوصول إلى الغذاء عن طريق تحسين نظم الإنذار المبكر ووضع خطط طوارئ لتحسين الاستعداد في حالة وقوع صدمات وتنويع مصادر كسب العيش، إلخ.؛

ه) **تحسين البنية المؤسسية**، بالعمل على توفير إطار قانوني شامل للأمن الغذائي والتغذوي وزيادة التنسيق بين مختلف الجهات المؤسسية الفاعلة وتحسين توفير السلع والخدمات العامة وتعزيز نظام الأغذية المبتكرة.

## 3. الإطار الاستراتيجي للسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي

### 3.1. من التحليلات إلى المقترحات

تشمل قضايا الأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين جميع أبعاد الأمن الغذائي والتغذوي الأربعة، وهو ما يبرزه التحليل الذي أجري في قسم 2. لذلك، يجب أن تتناول السياسة الوطنية هذه القضايا بأكبر قدر ممكن من الشمول، وتحدد التدخلات القادرة على معالجة الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي، بينما تعمل في نفس الوقت على بناء صمود الأسر والمجتمع فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي والتغذوي أساسا وفيما ينطوي على أشكال الضعف الأخرى بطريقة غير مباشرة.

وسيتم ذلك على نحو متناسق باستخدام الممارسات الحالية المتبعة في صنع السياسات الفلسطينية، أي المتوافقة مع أطر السياسات الحالية - وخصوصًا مع أجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية ذات الصلة - وبتحسين الإدارة الحالية وتحديد آليات التنسيق المناسبة الرامية إلى التغلب على الانقسام والتشتت القائم بين الجهات الفاعلة وبين الأطر السياساتية.

هذا، ويعتبر إطار هدف التنمية المستدامة الثاني أحد الأطر المفيدة التي تضمن شمول المحتويات وتماسك البنية المؤسسية القائمة وتنسيق عملية صنع القرار.[21] فهذا الإطار يحدد المقاصد - خمسة منها موجهة نحو المحتوى (المقاصد من 2.1 إلى 2.5) وثلاثة موجهة نحو التنفيذ (المقاصد من 2أ إلى 2ج) - التي يجب تحقيقها على المستوى القُطري لضمان تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي بحلول عام 2030.

وكما هو مبين في جدول 3.1، تغطي مقاصد هدف التنمية المستدامة الثاني كافة أبعاد الأمن الغذائي والتغذوي. وبالتالي، فإن السعي إلى تحقيق مقاصد هدف التنمية المستدامة الثاني يعني معالجة قضية الأمن الغذائي والتغذوي.

**جدول 3.1.** مقاصد هدف التنمية المستدامة الثاني – تخطيط أبعاد الأمن الغذائي والتغذوي

| مقاصد هدف التنمية المستدامة الثاني | أبعاد الأمن الغذائي والتغذوي | | | |
|---|---|---|---|---|
| | توافر الغذاء | الحصول على الغذاء | الاستفادة من الغذاء | استقرار الحصول على الغذاء |
| 2.1: القضاء على الجوع | | x | | |
| 2.2: انهاء جميع أشكال سوء التغذية | | | x | |
| 2.3: زيادة الإنتاجية الزراعية والمداخيل | x | x | | |
| 2.4: ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة | x | | | **x** |
| 2.5: حفظ التنوع البيولوجي الزراعي | x | | | **x** |
| 2.ا. زيادة الاستثمارات | x | | | |
| 2.ب: تصحيح القيود المفروضة على التجارة والتشوهات | x | x | | |
| 2.ج: ضمان الأداء الجيد لأسواق السلع الغذائية | | x | | **x** |

تُصمَم السياسة الوطنية في ظل وجود أطر سياسات متعدده ذات صلة بالأمن الغذائي والتغذوي على مختلف المستويات - أجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية والاستراتيجيات الشاملة (مثل الأمن الغذائي والتغذية). وقد أُخِذت كل هذه الأطر في الحسبان عند وضع السياسة الوطنية، بما في ذلك محتواها متى تعلق بالأمن الغذائي والتغذوي وكفل الاتساق بين السياسة الوطنية وأطر هذه السياسات.

وعليه، تسهم السياسة الوطنية، بسعيها إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي، في تحقيق أهداف أجندة السياسات الوطنية (راجع قسم 5.3)، ومتى تم ذلك، يجدر بالسياسة الوطنية أن تكون بمثابة 'الاستراتيجية الفلسطينية لهدف التنمية المستدامة الثاني'. ومع ذلك، فإن إسهامات السياسة الوطنية تتجاوز هذا الهدف بكثير، فهي تحدد التدخلات التي يمكن

[21] ينص هدف التنمية المستدامة الثاني، الذي يُشار إليه عمومًا باسم هدف 'الجوع صفر'، على 'القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المُحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة'. للاطلاع على تعريف تفصيلي لمقاصد هدف التنمية المستدامة الثاني، انظر الملحق 3.أ.

أن تُنمي التآزر مع التدخلات القطاعية الأخرى، وتُحفز على تحقيق الأهداف الوطنية وتقدم نتائج تشمل الأهداف والمقاصد المتعددة الواردة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 الصادرة عن الأمم المتحدة (راجع قسم 5.4).

## 3.2. الدور المنوط بالسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي في إطار الوضع الحالي للسياسة

تشكل السياسة الوطنية إطارا استراتيجيًا ينسِّق السياسات والتدخلات البرامجية في مجال الأمن الغذائي والتغذوي. ففي إطار عملية وضع السياسة، توازي الاستراتيجية أعلى مستوى في صنع السياسة، الذي يعكس رؤية يتم من خلالها تحديد هيكل واضح للأهداف والتدخلات. لذلك، تعكس محتويات السياسة الوطنية بالضرورة ترتيبًا هرميًا، ينتقل من الرؤية إلى المستويات البرامجية (شكل 3.1).[22]

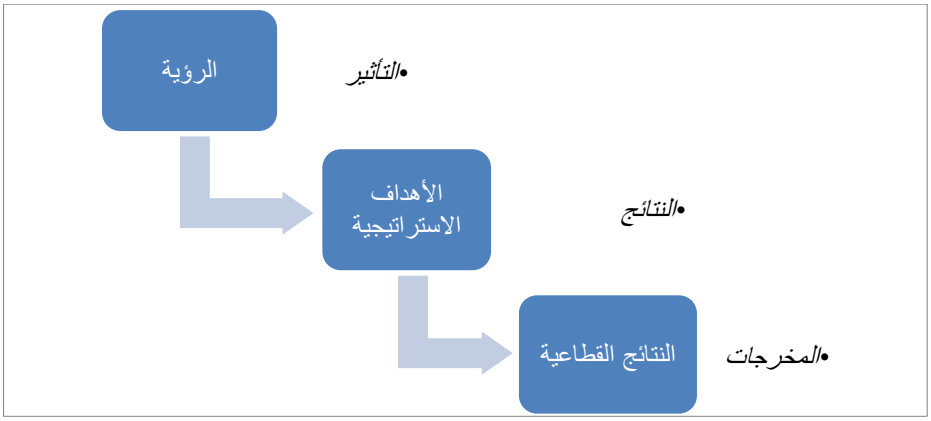


**شكل 3.1.** الترتيب الهرمي للسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي: بدءًا من الرؤية إلى النتائج القطاعية

ويمكن إيجاز مختلف المستويات الهرمية التي ينطوي عليها تصميم السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي، والنتائج ذات الصلة المتوقعة في كل مستوى - التي سيتم رصدها في إطار النتائج (راجع قسم 5) - فيما يلي:

أ) تصف **الرؤية** كيف يمكن أن يسهم الأمن الغذائي والتغذوي في تحقيق أهداف التنمية الشاملة في فلسطين: يُقاس في هذا المستوى تأثير السياسة الوطنية؛

ب) تُحدِّد **الأهداف الاستراتيجية** النتائج التي يجب تحقيقها باستخدام مجموعات التدخلات التي تسعى إلى تحقيق أهداف مماثلة توازي مقاصد هدف التنمية المستدامة الثاني: تُقاس في هذا المستوى نتائج السياسة الوطنية؛

ج) وتُحَقَق **النتائج القطاعية** من خلال مجموعات محددة من الإجراءات، مجمعة تحت عنوان مشترك وفقًا للمواضيع و/أو طرق التدخلات [23]: في هذا المستوى تُقاس مخرجات السياسة الوطنية.

وفي المجمل، تعتبر السياسة الوطنية وثيقة استراتيجية تم صياغتها بشكل يتناسق مع أطر السياسات القائمة (مثلا أجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية وغيرها) بهدف شامل يتمثل في الإسهام في تحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني وتعزيز كفاءته. وبالنظر لكونها وثيقة استراتيجية، فإنها توفر بنية واسعة لخطط التشغيل مثل خطة الاستثمار الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي (شكل 3.2).

[22] يبين شكل 3.1 كل مستوى في التسلسل الهرمي والنتائج التي يجب تحقيقها حسب مصطلحات المؤشر - أي التأثير والنتائج والمخرجات - فضلا عن المصطلحات التي اعتمدتها حكومة فلسطين في وضع الخطة الوطنية الرابعة عن الفترة ما بين عامي 2017-2022 - أي الأهداف الاستراتيجية والنتائج القطاعية.

[23] قد يُدرج كل منها بمزيد من التفصيل في حزم مستقلة (البرامج والمشاريع) ليضمن سهولة أدائها وفعاليتها. ومع ذلك، فإن إدراج تفاصيل الإجراءات المتعلقة بالبرامج والمشاريع يخرج عن نطاق السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي وسيؤجل إلى المراحل التي تتعلق أكثر بالتشغيل مثل التخطيط على مستوى الوزارة (مثلا خطط التشغيل) أو خطة الاستثمار الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي (راجع أدناه).

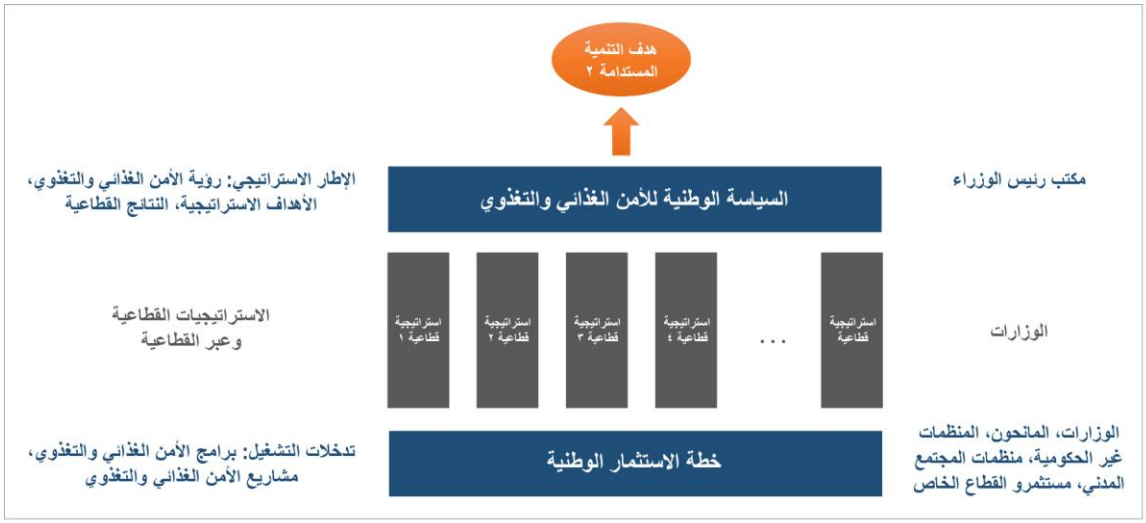


**شكل 3.2.** مستويات السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي وخطة الاستثمار الوطنية في إطار البنية المؤسسية الفلسطينية

## 3.3. المبادئ

اعتمدت المبادئ التالية في وضع السياسة الوطنية:

- **المشاركة/المُلْكية**: تضمن انخراط الجميع وتعزيز التوافق في الآراء من خلال مشاركة جميع الأطراف ذات العلاقة والشركاء الرئيسين بما يضمن المُلْكية؛
- **الاتساق**: يضمن الانسجام/المواءمة مع الاستراتيجيات القطاعية القائمة والاستراتيجيات عبر القطاعيه ذات الصلة وأطر السياسات الأكثر شمولا؛
- **الشمول**: تعالج مختلف مسببات انعدام الأمن الغذائي والتغذوي؛
- **الجدوى**: تقر بوجود قيود سياسية ومؤسسية وثقافية وتستغل مساحة المناورة المتاحة/العملية؛
- **المساءلة**: تخطط من البداية للرصد والتقييم بقياس إنجازات التدخلات ودفعها نحو تحقيق النتائج المرجوة.
- **المرونة**: تسمح بتعاقب التدخلات وبالتَدرُّج في تنفيذها وتُتيح إجراء مراجعات وفقًا لتطورات الوضع الشامل.[24]

## 3.4. الأساس المنطقي

تمثل المبادئ المذكورة أعلاه مجموعة منسقة ومتسقة من قواعد العمل لجميع مراحل صياغة السياسة الوطنية. نتيجة لذلك، يمكن إيجاز الأساس المنطقي لتدخلات السياسة الوطنية في النقاط التالية:

- **الشمولية**: في سياق يضم العديد من الاستثناءات (الاقتصادية والاجتماعية، إلخ.) فإن 'عدم ترك أحدًا وراءنا'، وبالدرجه الأولى من الفئات الأكثر ضعفًا (النساء والشباب وغيرهما)، يعتبر هدفًا استراتيجيًا؛
- **بناء القدرة على الصمود**: في سياق يتصف بالهشاشه لأزمه طال أمدها، يجب أن تشتمل أي تدخلات على عنصر بناء القدرة على الصمود (حتى في حالات الطوارئ، لا ينبغي أن تهدف التدخلات إلى الإغاثة وإعادة التأهيل فحسب، وإنما يجب أن تُستثمَر أيضًا في زيادة القدرة على الصمود)؛
- **الاستدامة**: في سياق الموارد الطبيعية المحدودة، التي كثيرًا ما يتم إهدارها، تصبح الاستدامة البيئية شرطًا أساسيًا مسبقًا لأي تدخل، وكذلك ضمان الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية (متوسطة-طويلة الأجل) لأي نشاط؛

[24] يُكفل ذلك غالبًا على مستوى التشغيل من خلال تخطيط وتنفيذ دورات استثمارية لمدة خمس سنوات: في نهاية كل دورة ، تُستخدم الدروس المستفادة خلال الفترة الختامية في تصميم دورة التخطيط المقبلة (راجع قسم 6).

- **قابلية التحول**: بصرف النظر عن القيود الكثيرة التي تَحُد من عمل المواطنين، تسود بعض الديناميكيات في فلسطين: تحبذ السياسة الوطنية ديناميكيات تعزيز الرفاهية وتنبذ الديناميكيات السلبية؛
- **تدخلات متعددة الجوانب**: بالنظر إلى الطبيعة الشاملة متعددة الأبعاد للأمن الغذائي والتغذوي، من المسلم به أن السعي إلى تحقيق رؤية السياسة الوطنية يتطلب إجراء تدخلات كثيرة (أي أنه ليس هناك حل سحري لجميع المشاكل).

## 3.5. الرؤية

تُفضي معالجة قضايا الأمن الغذائي والتغذوي المحددة في تحليل الوضع الحالي (راجع قسم 2.5) إلى تحقيق رؤية السياسة الوطنية المتمثلة في:

**'تجمعات سكانية وأسر قادرة على الصمود تتمتع بالأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين'**

تسعى إلى تحقيق الهدف العام لبلد يتوافر فيه غذاء مغذٍ ومتاح للجميع، وتُدار فيه الموارد الطبيعية بأسلوب يحافظ على وظائف النظام البيئي حتى يدعم احتياجات المواطنين الحالية والمستقبلية.

في إطار هذه الرؤية، تعمل التجمعات السكانية والأسر عملا مناسبًا في ظروف عمل لائقة وتشارك بنشاط في التنمية الاقتصادية العادلة وتستفيد منها، وتتمتع بقدرة أكبر على الصمود أمام الصدمات الطبيعية والاقتصادية والسياسية.

## 3.6. البنية

نُظِّم الإطار الاستراتيجي للسياسة الوطنية في ستة أهداف استراتيجية صُنفت بدورها في 18 نتيجة قطاعية. (الجدول 3.2). تعكس هذه البنية صياغة هدف التنمية المستدامة الثاني طالما كانت الأهداف الاستراتيجية تطابق المقاصد الخمس الأولى لهدف التنمية المستدامة الثاني، إلى جانب هدف استراتيجي سادس 'مؤسسي التوجه' يضم كل التدابير الرامية إلى خلق بيئة مؤسسية تمكينية تُمكن من نجاح التدخلات المندرجة تحت الأهداف الاستراتيجية الخمسة الأولى وازدهارها. فهي تعتبر بمثابه الخيط الذي يربط أبعاد الأمن الغذائي والتغذوي المتعددة بأهداف التنمية الأوسع في فلسطين، التي تشمل القضاء على الفقر وخلق فرص عمل وتحسين الصحة وحفظ الموارد الطبيعية والإصلاحات المؤسسية.

**جدول 3.2.** محتويات السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي

| مقاصد هدف التنمية المستدامة الثاني | الأهداف الاستراتيجية | النتائج القطاعية |
|---|---|---|
| 1. القضاء على الجوع (هدف التنمية المستدامة 2.1) | 1. القضاء التام على الجوع في فلسطين بحلول عام 2030 | 1.1. تحسين سبل العيش من خلال توفير الحماية الاجتماعية |
| | | 1.2. تمكين الأفراد المهمشين وضمان المساواة في الفرص |
| | | 1.3. تعزيز القدرة على مواجهة المخاطر البشرية والطبيعية |
| 2. انهاء جميع أشكال سوء التغذية (هدف التنمية المستدامة 2.2) | 2. القضاء على جميع أشكال سوء التغذية في فلسطين بحلول 2030 | 2.1. التنفيذ الفعال للبرامج التي تهتم بالتغذية |
| | | 2.2. ضمان سلامة الأغذية على امتداد جميع السلاسل الغذائية |
| | | 2.3. زيادة التثقيف والتوعية التغذوية والغذائية |
| | 3. مضاعفة الإنتاجية الزراعية ومداخيل صغار منتجي الأغذية بحلول 2030 | 3.1.تحسين الوصول إلى الموارد الإنتاجية الزراعية والخدمات |

| | | |
|---|---|---|
| 3.زيادة الإنتاجية الزراعية والمداخيل (هدف التنمية المستدامة 2.3) | | 3.2.زيادة مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق المحلية والدولية |
| | | 3.3. تنمية معارف المنتجين وقدراتهم |
| 4.ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة (هدف التنمية المستدامة 2.4) | 4. ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة وتنفيذ ممارسات زراعية متينة بحلول 2030 | 4.1. تحسين الوصول إلى موارد الأراضي والمياه وإدارتهما |
| | | 4.2. الحد من فقدان وهدر الأغذية والتشجيع على استخدام موارد الطاقة المتجددة |
| | | 4.3. مواجهة تحديات تغير المناخ وتكييف النظم الزراعية |
| 5.حفظ التنوع البيولوجي الزراعي (هدف التنمية المستدامة 2.5) | 5. حفظ تنوع الموارد الوراثية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة بحلول 2022 | 5.1. صون التنوع البيولوجي الزراعي وتعميم حماية النظام الإيكولوجي |
| 6.خلق بيئة تمكينية للأمن الغذائي والتغذوي (هدف التنمية المستدامة 2أ - هدف التنمية المستدامة 2ج) | 6. وجود بيئة تمكينية للأمن الغذائي والتغذوي بحلول 2022 | 6.1. تعزيز نظام الابتكار في الزراعة الغذائية |
| | | 6.2. زيادة الاستثمارات العامة الموجهة للأمن الغذائي والتغذوي |
| | | 6.3. تخصيص موارد بشرية ومالية كافية للأمن الغذائي والتغذوي |
| | | 6.4. تعزيز حوار السياسات وتحسين التنسيق في المسائل المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي |
| | | 6.5. تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية للأمن الغذائي والتغذوي |

تطابق السياسة بين مقاصد هدف التنمية المستدامة الثاني وأطر السياسات المتاحة، ما يوفر معلومات حول محفظة التدخلات المحتملة التي أُدمِجت في إطار موحد ومخصص لكل هدف استراتيجي ونتيجة قطاعية.[25]

[25] كل أطر السياسات الحالية التي أنشأت ضمن الخطة الوطنية عن الفترة بين عامي 2017-2022 تعكس صياغة هرمية من الرؤية إلى التدخلات. رغم أن اللغة المستخدمة في تحديد المستويات المختلفة تتغير عبر أطر السياسات، إلا أن هناك اتساق كافٍ في إدراج التفاصيل المتبعة في كلٍ منها. وعليه، قررت مجموعة العمل المعنية بتحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني، بالتعاون مع الأطراف ذات العلاقة الذين تم التشاور معهم، على عدم الخوض إلا في المستويين الأوليين في الترتيب الهرمي، الذي يقابل 'الأولويات الوطنية' و'السياسات الوطنية' في أجندة السياسات الوطنية ويقابل 'الأهداف الاستراتيجية' (أحيانا ما يطلق عليها 'الغايات الاستراتيجية' أو 'الأولويات القطاعية') و'النتائج القطاعية' (أحيانا ما يطلق عليها 'النتائج القطاعية' أو 'الأهداف' أو 'الأهداف الفرعية' أو 'سياسات التنمية') في الاستراتيجيات القطاعية.

## 4. الأهداف الاستراتيجية والنتائج القطاعية للسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي

تشير الأقسام الواردة أدناه إلى كل هدف استراتيجي (أهداف استراتيجية) وأساسه المنطقي والنتائج القطاعية ذات الصلة، التي تم الإشارة إلى الأساس المنطقي لتدخلها، وقائمة غير حصرية للتدخلات المحتملة على أساس التدخلات المدرجة تحت الاستراتيجيات القطاعية/عبر القطاعية الفلسطينية، التي تُكمِّلها بعض التدخلات المعتمدة في البلدان الأخرى حسب الاقتضاء.

### 4.1. القضاء على الجوع

**الهدف الاستراتيجي 1:** القضاء على الجوع في فلسطين بحلول عام 2030.

رغم أن الجوع في فلسطين ليس مشكلة واسعة الانتشار كما هو الحال في بلدان أخرى، إلا أنه يعتبر هدفًا ذا صلة طالما كان متصلا اتصالا مباشرًا بالفقر وبضعف الوصول - الوصول الاقتصادي والاجتماعي بالدرجة الأولى - إلى الأمن الغذائي، الذي يعد مسألة ذات أهمية قصوى بالنسبة للفئات الأكثر ضعفًا، ومن بينهم اللاجئين الذين يعيشون في فقر مدقع والأسر التي تعولها النساء والتجمعات السكانية القاطنة في المنطقة ج ومجتمعات البدو والرعاة القاطنين في المنطقة ج والأفراد الذين يعيشون في منطقة التماس وصغار المزارعين والرعاة والصيادين.

**النتيجة القطاعية 1.1. تحسين سبل العيش من خلال توفير الحماية الاجتماعية**

للحماية الاجتماعية دور أساسي في الحد من الفقر والجوع. فكما يوفر القيام بتدابير مثل التحويلات النقدية وعمليات نقل الأصول سيولة وضمان مالي لجميع الفقراء، ما يمنحهم وسائل تمكنهم من الاستثمار في مستقبلهم، فإن الاستثمار في الحماية الاجتماعية، ولا سيما عندما يقترن بالتدخلات الموجهة لصالح الفقراء والتدخلات الزراعية، يمكن أن يكون له آثارٌ بعيدةُ المدى على الحد من الفقر والامن الغذائي والنمو الاقتصادي وبناء سبل عيش قادرة على الصمود. ويمكن أن يحقق تنويع الإنتاج الزراعي على وجه الخصوص فوائد أكبر للمزارعين والتجمعات السكانية من خلال تحسين التغذية وخلق فرص عمل وتوليد الدخل.

ومن أمثلة التدخلات المندرجة تحت هذا البند ما يلي:

- الاستثمار في التغذية المدرسية والتحويلات النقدية، والتحويلات المستندة على النقد (بطاقة الغذاء) والرعاية الصحية، التي تستهدف على وجه الخصوص النساء والأطفال الذين يعيشون في بيئات خطرة؛
- الاستثمار في رأس المال البشري من أجل زيادة إنتاجية اليد العاملة وإمكانية التوظيف والحد من عمالة الأطفال؛
- خلق فرص عمل على وجه العموم، وفي قطاع أكثر إنصافا (مثل الزراعة والأعمال الزراعية) على وجه الخصوص؛
- الاستثمار من أجل زيادة توافر الغذاء للمساعدة في الحفاظ على اعتدال أسعار المواد الغذائية الأساسية؛
- الاستثمار في الشركات الصغيرة والأنشطة المُحسنة المُدِّرة للدخل؛
- بناء الإطار المؤسسي وتعزيز الروابط بين القطاعات الرسمية وغير الرسمية؛
- دعم تنويع الإنتاج (على سبيل المثال دعم النظم الزراعية التي تدمج مختلف المحاصيل والماشية والأسماك) ومصادر الدخل التي تساعد على استقرار دخل الأسرة وتحد من تعرضها للصدمات؛
- تصميم وتنفيذ تدخلات تحد من مخاطر الكوارث وتُمكِّن من التعامل مع حالات الطوارئ والأزمات.

**النتيجة القطاعية 1.2. تمكين الأفراد المهمشين وضمان المساواة في الفرص**

يعاني المواطنون في فلسطين من الحرمان الناتج عن عدة أسباب، منها ما يمكن إرجاعه إلى الموقع الجغرافي (مثلا المواطنين الذين يعيشون في المنطقة ج ومنطقة التماس وقطاع غزة) أو دواعي اقتصادية (مثلا البطالة وعدم القدرة على العمل بسبب الإعاقة) أو دواعي ثقافية (مثلا التحيز في النوع الاجتماعي). كما أن وصول السكان المهمشين المحدود إلى المعارف والمعلومات والموارد وقدراتهم التنظيمية المُقيَّدة ومهاراتهم التفاوضية الضعيفة، غالبًا ما تجعلهم غير مستعدين وغير قادرين على الاستفادة من الفرص التي يخلقها النمو الاقتصادي. أما السياسات والاستثمارات التي تهدف إلى تعزيز الوصول إلى الموارد وصنع القرار والمشاركة المجتمعية، فيمكن أن تهيئ الظروف لنمو وطني شامل.

ومن أمثلة التدخلات المندرجة تحت هذا البند ما يلي:
- دعم مشاركة صغار المنتجين في تنظيمات المنتجين والتعاونيات والشبكات؛
- استهداف المجموعات المحرومة في أغلب الأحيان من الحصول على المعلومات والفرص والموارد مثل النساء والشباب واللاجئين لتمكينهم من الوصول اليها؛
- معالجة التشوهات والأطر القانونية من حيث تناولها للقضايا ذات العلاقه بالنوع الاجتماعي والمجموعات المختلفة والأجيال.

**النتيجة القطاعية 1.3. تعزيز القدرة على مواجهة المخاطر البشرية والطبيعية**

عانت فلسطين من أزمة طويلة أضعفتها وعرَّضت الفلسطينيين إلى مخاطر لا حصر لها؛ سواء كانت مخاطر سياسية أو اقتصادية أو بيئية، إلا أن أكثرها تأثيرًا هو الاحتلال الإسرائيلي الذي لا يمكن أن يتطور إلى حرب صريحة فقط، بل ويمكن أن يؤدي إلى عواقب بعيدة المدى على حياة الفلسطينيين حتى وإن تَكشَّف عن صراع يومي منخفض الكثافة. فتواتر الأزمات والكوارث يُقوِّض الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية، ويضعف المساعي الموجهة إلى تحقيق التنمية المستدامة. وغالبًا ما تؤثر حالات الطوارئ على السكان المستضعفين: فعند وقوع الأزمة، كثيرًا ما يكونون هم الفئة الأكثر تأثرًا، ما يُفقدهم أصولهم الإنتاجية المحدودة. بالتالي، لا يتمكنون من إعالة أنفسهم مجددًا، وكثيرًا ما يقعون في براثن الفقر بلا رجعة. وكجزء من جهود الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود، يجب أن يكون السكان المستضعفون قادرين على التنبؤ بالصدمات والأزمات والاستجابة لها والتعافي منها. فالمواطنون الذين يتمتعون بسبل عيش قادرة على الصمود أكثر قدرة على الوقاية من الكوارث والحد من تأثيرها على حياتهم. فهم أقدر على تحمل الأضرار بشكل أفضل، ويستطيعون التعافي منها والتكيف معها عندما تضرب كوارث لا يمكن منعها.

ومن أمثلة التدخلات المندرجة تحت هذا البند ما يلي:
- دعم تنويع محفظة الأنشطة (تنويع نظم الزراعة وترجيح الجمع بين الأنشطة الزراعية وغير الزراعية وتنويع أصول الأسر ومصادر الدخل)؛
- تحسين وصول المواطنين الأكثر عرضة للخطر إلى المعارف والتقنيات والخدمات؛
- الاستثمار في آليات الإنذار المبكر وتعزيز إطار حوكمة الإنذار المبكر وإجراءاته؛
- تعزيز التأهب بإعداد خطط طوارئ لمختلف القطاعات وتنظيم ترتيبات التنسيق والإعلام والتدريب؛
- تعزيز القدرات المؤسسية والفنية على جميع المستويات للحد من مخاطر الكوارث؛
- توفير معلومات وتحليلات متعمقة ومنتظمة حول مواطن الضعف والقدرة على الصمود من أجل دعم عملية صنع القرار؛
- استقطاب الأطراف ذات العلاقة المختلفة من خدمات حكومية إلى سلطات محلية إلى وكلاء اقتصاديين بالقطاع الخاص؛
- في حالات ما بعد الكوارث، العمل على إعادة تأهيل الأصول التي تشكل أساس سبل عيش المواطنين واستعادة القدرة على إنتاج الأغذية المحلية.

## 4.2. انهاء جميع أشكال سوء التغذية

**الهدف الاستراتيجي 2:** القضاء على جميع أشكال سوء التغذية في فلسطين بحلول 2030.

يفرض سوء التغذية - بكافة نتائجة مثل نقص التغذية (الهزال ونقص الوزن) ونقص المغذيات الدقيقة والسمنة والأمراض غير المعدية المرتبطة بالنظام الغذائي - على الفلسطينيين تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة غير مقبولة. وتتطلب معالجة هذه القضايا تدخلات نموذجية شاملة تضم العديد من الوزارات (مثل وزارة الزراعة ووزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم العالي ووزارة التنمية الاجتماعية) والأطراف ذات العلاقة (مثل المؤسسات والهيئات العامة وتنظيمات المستهلكين ومشغلي أجهزة الإعلام وغيرهم). ومن بين هذه التدخلات، إنشاء زراعة ونظم غذائية 'مراعية

للتغذية"،[26] لكن يتطلب ذلك اتخاذ إجراءات في كافة مراحل السلسلة الغذائية توفر أغذية سليمة ومغذية على مدار العام ونظاماً غذائيًا متوازنًا للمستهلكين.

### النتيجة القطاعية 2.1. التنفيذ الفعال للبرامج التي تهتم بالتغذية

يُعَد سوء التغذية من القضايا الخطيرة في فلسطين، وهو ما تؤكده البيانات الواردة عن معدلات هزال الأطفال وزيادة وزنهم، فضلا عن ارتفاع مستويات نقص المغذيات الدقيقة والانخفاض الشديد في مستويات المعادن الأساسية والفيتامينات بين الأطفال والنساء الحوامل والامهات المرضعات. فسوء التغذية في الأيام الألف الأولى من حياة الطفل - بداية من حمل الأم حتى بلوغ الطفل عامه الثاني - يمكن أن يُدخِل الأطفال في تحديات صحية واجتماعية مدمرة لا رجعة فيها مدى الحياة. ففي هذه الفترة الحرجة من حياة الطفل، إذا لم يحصل الأطفال على المكونات الحيوية التي يحتاجونها لتنمية أجسادهم وتطوير عقولهم، فمن الأرجح أن يصابوا بالأمراض ويكونوا عرضة للموت ، ليس هذا فحسب، بل وسيحصلون أيضًا على مداخيل أقل من أقرانهم عندما يصلون إلى مرحلة البلوغ. لذلك، بخطوات بسيطة تتَّبعها الأم وطفلها معًا - مثل الرضاعة الطبيعية المبكرة خلال الساعة الاولى من الولادة والاستمرار في الرضاعة الطبيعية الخالصة لمدة ستة اشهر من عمر الطفل، وتثقيف الأمهات حول صحة الرُضَّع والنظم الغذائية المختلفة لصغارهن وممارسات النظافة الصحية الجيدة وتوفير المكملات الغذائية للنساء أثناء الحمل وللرضع بعد الولادة - يمكن أن تحدث فرقًا كبيرًا. فهذه الأمور ليست أساسية في حالة الاستقرار فقط، ولكن يمكن أن تُطبق أيضًا في حالات الاستجابة الإنسانية.

ومن أمثلة التدخلات المندرجة تحت هذا البند ما يلي:

- تنفيذ تدخلات تقي من نقص المغذيات الدقيقة وتعالجه (مكملات المغذيات الدقيقة وتدعيم الأغذية بالمغذيات وتنويع النظم الغذائية)؛
- تنفيذ تدخلات تقي من السمنة والأمراض غير المعدية ذات الصلة بالنظم الغذائية وتعالجهما وتحسين برنامج النظام الغذائي والنشاط البدني وتقليل تناول ملح الطعام والأحماض الدهنية المتقابلة والأحماض الدهنية المشبعة؛
- تلبية الاحتياجات التغذوية الخاصة ومتطلبات رعاية الفئات الضعيفة من السكان (مثل الرُضَّع والأطفال حتى سن 5 سنوات والنساء من الحوامل والمرضعات والأطفال في سن المدرسة وكبار السن والمرضى بالأمراض غير المعدية ذات الصلة بالنظام الغذائي والمعاقين والشباب والمجموعات الضعيفة اجتماعيًا واقتصاديًا أو سياسيًا)؛
- إنشاء أوجه تآزر بين الزراعة والتغذية، مثلا من خلال برامج التغذية المدرسية التي تضم منتجين محليين يوفرون منتجات طازجة، مما يحسن الحالة التغذوية للتلاميذ؛
- وضع بروتوكولات ومبادئ توجيهية وتشريعات ولوائح ونظم تسجيل المنتجات الغذائية المرتبطة بالتغذية وتنفيذها؛
- إعداد ترتيبات التنسيق المناسبة بين الأطراف الرئيسية ذات العلاقة (مثل وزارة الزراعة ووزارة الصحة ووزارة شؤون المرأة ووزارة التربية والتعليم العالي) لإدماج التدخلات ذات الصلة بالتغذية في مختلف القطاعات؛
- تقوية تطبيق البرامج التغذوية مثل الرقابة على نمو الأطفال، العيادات التغذوية الحكومية، دعم وتشجيع وحماية الرضاعة الطبيعية بالإضافة الى تقوية برنامج الرصد التغذوي الوطني.

### النتيجة القطاعية 2.2. ضمان سلامة الأغذية على امتداد جميع السلاسل الغذائية

تعاني سلامة الأغذية في فلسطين من نفس الضعف المؤسسي الذي يتسم به مجال الأمن الغذائي والتغذوي الأوسع نطاقا. فأولا، لا يوجد تشريع أساسي أو ثانوي يغطي كافة جوانب سلامة الأغذية على جميع مستويات السلسلة الغذائية. كما أن الإطار القانوني الذي ينظم السلامة الغذائية مجزأ ويشتمل على عددٍ من التشريعات التي تغطي مختلف جوانب سلامة الأغذية بلا تناسق أو انسجام. وفضلا عن ذلك، لا توجد آلية تنسيق واضحة تمتثل لمتطلبات الأطر القانونية الحديثة للسلامة الغذائية وتنسجم مع المعايير الدولية. كذلك، تفتقد نظم مراقبة سلامة الأغذية في فلسطين وجود آليات تضمن فعاليتها في أوقات الطوارئ، بالإضافة إلى ضعف التنسيق الرسمي، بما في ذلك التنسيق مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية للحد من المخاطر وإدارتها ومنع ممارسات سلامة الأغذية غير المرغوب فيها. بالإضافة إلى القضايا القانونية/التنظيمية، يفتقر المنتجون والمستهلكون على السواء إلى وعي قوي بالقضايا الهامة في سلامة الأغذية.

[26] تعتبر النظم الزراعية والغذائية التي تراعي للتغذية نهجًا قائمًا على الغذاء لوضع نظم زراعية وغذائية تضع الأطعمة الغنية بالتغذية والنظم الغذائية المتنوعة وإثراء الأغذية بالمغذيات في المقام الأول للتغلب على سوء التغذية ونقص المغذيات الدقيقة (الفاو، 2014).

ومن أمثلة التدخلات المندرجة تحت هذا البند ما يلي:
- تحسين أداء سلطات مراقبة سلامة الأغذية من خلال بناء القدرات والقدرات المختبرية؛
- إنشاء إطار لإجراءات تفتيش قائمة على تحليلات واضحة للمخاطر وصولا إلى نظام فعال في إدارة سلامة الأغذية؛
- زيادة الوعي حول سلامة الأغذية من خلال حملات تستهدف المواطنين ومشغلي صناعة الأغذية؛
- إصدار قرارات تتسم بالشفافية في إدارة المخاطر وتكون ملزمة لكل الأطراف ذات العلاقة في قطاع الأغذية؛
- تعزيز الرقابة على السلاسل الغذائية (من المزرعة إلى المائدة) في إطار التشريعات الوطنية؛
- إسناد سلطات عليا إلى المجلس الفلسطيني لسلامة الأغذية لمراقبة سلامة الأغذية؛
- تحديد أدوات تنسيق فعالة بين مختلف السلطات تضمن الأداء الجيد والمشاركة الفعالة في عمليات الرقابة على سلامة الأغذية؛
- سن تشريعات في سلامة الأغذية تمتثل للمعايير الدولية والمصالح والاحتياجات الوطنية؛
- إضفاء الطابع المؤسسي على نظم المعارف والاتصالات والرقابة وتطويرها كي تدعم وتعزز خدمات مراقبة سلامة الأغذية؛
- اعتماد معايير لسلامة الأغذية تنسجم والمعايير الدولية.

**النتيجة القطاعية 2.3. زيادة التثقيف والتوعية التغذوية**

التشجيع على التنويع الغذائي وعلى ممارسه عادات الأكل الصحية والسلوكيات السليمة في إعداد الطعام من خلال التشجيع على تغيير النمط الغذائي، يعتبر عنصرًا حاسمًا في أي استراتيجية رامية إلى زيادة حجم تدخلات الأمن الغذائي والتغذوي. كما أن التخطيط لزيادة الوعي الغذائي والتثقيف التغذوي والمعلومات التغذوية والعمل على تنفيذه بمشاركة الأطراف ذات العلاقة العاملة في الزراعة والتنمية الاجتماعية والصحة، لاستهداف الفتيات والنساء والأسر التي لديها أطفال صغار على وجه الخصوص، يمكن أن يُحدث تأثيرًا كبيرًا في تحسين عادات التنوع الغذائي للأسر المعيشية. ويمكن أن تؤدي هذه التدابير على المدى الطويل إلى إحداث تحوُّل في تصوُّر الأطراف ذات العلاقة المعنية بأهمية تنمية الموارد البشرية إعمالا لمبدأ الحق في الغذاء، ولا سيما بين الفئات الأكثر ضعفًا مثل الفتيات والنساء وغيرهم من الفئات المحرومة من الخدمات.

ومن أمثلة التدخلات المندرجة تحت هذا البند ما يلي:
- إنتاج برامج تلفزيونية وإذاعية وإصدار نشرات وغيرها من مواد الدعاية التي تزيد الوعي حول تنويع الأغذية والترويج للتحول إلى النظم الغذائية التغذوية السليمة؛
- زيادة وعي أطفال المدارس بالنظم الغذائية المناسبة وتدريب هيئة التدريس بالمدارس ووضع المواد التثقيفية (بما في ذلك المواد السمعية والبصرية)؛
- دعم التنسيق مع القطاع الخاص في مجال التوعية التغذوية بهدف إدراج الحقائق الغذائية والرسائل الصحية على ملصقات المنتجات الغذائية؛
- تشجيع استهلاك الأغذية المغذية المزروعة محليًا التي تساعد على تحسين النظام الغذائي للمواطنين وتدعم الاقتصاد المحلي؛
- دراسة إمكانات المحاصيل الغذائية والأنواع الحيوانية أوالسلالات غير المستغلة والتشجيع على تنويع الاستهلاك الغذائي.

## 4.3. زيادة الإنتاجية الزراعية والمداخيل

**الهدف الاستراتيجي 3:** مضاعفة الإنتاجية الزراعية ومداخيل صغار منتجي الأغذية بحلول 2030.

تواجه فلسطين عجزًا هيكليًا في توفير المواد الغذائية المحلية في مقابل الطلب على الغذاء. ورغم أن الاكتفاء الذاتي لا يمكن أن يكون هدفًا لسياسة غذائية، نظرًا لموارد البلاد المحدودة وتقييد الوصول إلى الموارد الرئيسية فيها (الأراضي والمياه) بسبب الاحتلال، إلا أن زيادة الإنتاج الزراعي الحالي مسألة ممكنة، بل وضرورية من حيث توافر الغذاء والحصول عليه على السواء. رغم القيود المفروضة على البلاد، هناك فرص لمعالجة انعدام الأمن الغذائي بدعوة

إسرائيل إلى الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بحق الشعب الفلسطيني في الأرض والمياه، مع التركيز على الاستخدام الأكثر كفاءة لموارد المياه والأراضي وتنمية قدرات المزارعين ودعم وصولهم إلى الأسواق وسلاسل القيمة الغذائية.

**النتيجة القطاعية 3.1. تحسين الوصول إلى الموارد الإنتاجية الزراعية والخدمات**

يعد تحسين الإنتاجية عاملا رئيسيًا في تحوُّل سبل عيش المزارعين وأسرهم، فضلا عن تحسين توافر الغذاء في فلسطين. ومع ذلك، لا يزال العديد من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة يفتقرون إلى الوصول إلى الموارد والخدمات. وإذا لم يتمكن المنتجون من الوصول الكامل إلى الموارد الإنتاجية والخدمات، سيواجهون العراقيل التي تمنعهم من المشاركة الكاملة في الاقتصاد المحلي، ما يضعف متابعتهم لنشاطهم التجاري ويحد من آمالهم في زيادة مداخيلهم. وبدخولهم في حلقة مفرغة من الفقر، سيكونون عرضة لصدمات مناخية، وكثيرًا ما سيضطرون إلى القيام بممارسات قصيرة الأجل تضر الموارد الطبيعية. رغم تعرُّض هذا الهدف لقيودٍ شديدةٍ من قبل الاحتلال الإسرائيلي وما ترتب عليه من تفتت وتشتت في البلاد، إلا أنه ينبغي بذل كل الجهد لتخفيف القيود الحالية وتحسين الوصول إلى الموارد الإنتاجية والخدمات في ظل القيود القائمة.

ومن أمثلة التدخلات المندرجة تحت هذا البند ما يلي:

- الاستثمار في البنية التحتية: الطرق والأسواق والنقل البري والمائي والاتصالات السلكية واللاسلكية وقدرات التخزين؛
- تزويد صغار المزارعين بإمكانية الحصول على بذور عالية الجودة بأسعار معقولة وزراعة أصناف المحاصيل المناسبة؛
- دعم تبادل المعارف والتقنيات لتحسين أنشطة ما بعد الحصاد من أجل زيادة مداخيل المزارعين؛
- إعادة الشباب الريفيين إلى الزراعة من أجل زيادة الزراعة ذات التوجه السوقي والربحية؛
- معالجة مسألة تحيز النوع الاجتماعي في الوصول إلى الموارد الإنتاجية والتمويل والخدمات.

**النتيجة القطاعية 3.2. زيادة مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق المحلية والدولية**

يشكل وصول المنتجين الزراعيين ومصنعي الأغذية إلى الأسواق بمزيدٍ من الكفاءة والشفافية والقدرة التنافسية، عنصرًا أساسيًا في أي استراتيجية تهدف إلى تحقيق تنمية زراعية وريفية أكثر إنتاجية واستدامة. فالأسواق الأكثر ترابطًا توفر فرصًا هائلة لتوليد مزيدٍ من الدخل، لكن هناك أيضًا مخاطر مرتبطة بسلاسل القيمة الغذائية الأطول، التي يكون للعوامل الخارجية فيها دور أكبر، بينما تقل سيطرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على أسعار المدخلات والمخرجات. ومع ذلك، فإن تعزيز شفافية السوق وقدرته على التنافس - ولا سيما على مستوى أسواق الجملة - أمرٌ ضروريٌ لبُعدَي التوافر والوصول في الأمن الغذائي في فلسطين.

ومن أمثلة التدخلات المندرجة تحت هذا البند ما يلي:

- توفير بنية تحتية ومنافع عامة ولوائح وسياسات وبيئات قانونية أفضل؛
- دعم توفير الخدمات، بما في ذلك تحسين معلومات السوق وإرشادات سلامة الأغذية التي تقدمها تنظيمات المنتجين؛
- تعزيز إنتاج وتسويق المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى والاستفادة من تنظيمات المنتجين كمزودي خدمات؛
- بناء مهارات أصحاب الحيازات الصغيرة وقدراتهم على تنظيم المشاريع والأعمال التجارية لدعم المشاركة في السوق والاستفادة من الفرص الجديدة؛
- دعم اعتماد التقنيات التي تتيح الوصول إلى المعلومات، مثل الهواتف المحمولة والتطبيقات، لتناوب نقل معلومات الأسعار بسرعة وشفافية ودقة.

**النتيجة القطاعية 3.3. زيادة معارف المنتجين وتنمية قدراتهم**

تعتبر البطالة، وخصوصًا بين الشباب والنساء، قضية رئيسية في فلسطين. أضف إلى ذلك، تَخلُّف الإنتاجية الزراعية عن مستوى البلدان المماثله، ولا سيما بين أصحاب الحيازات الصغيرة. ولتوليد وظائف أفضل وفرص عمل أكثر لياقة وتحسين الإنتاجية الزراعية، ينبغي أن يركز تبادل المعارف والابتكار في المناطق الريفية على تنمية القدرات. فتقاسم المعارف وبناء القدرات والاستثمار في التكنولوجيا المبتكرة، ما هي برمتها إلا جزء من عملية التحوُّل إلى نظم مستدامة للأغذية والزراعة. وقد شهدت السنوات الأخيرة تحولا كبيرًا في طريقة توسيع المعارف، من أنظمة معالجة المعلومات من أعلى إلى أسفل ومن الأنظمة الموجهة نحو التكنولوجيا، إلى أساليب أكثر تكاملا ذات توجه سوقي

منصَب على المزارعين، انطوت في كثيرٍ من الأحيان على عمليات تشاركية للأطراف ذات العلاقة المتعددة. أما في فلسطين، فتعاني هذه العملية من تأخرٍ كبيرٍ، ما يعد أمرًا حاسمًا يجب معالجته لخدمة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. لذلك، يمكن أن تقوم تنظيمات المنتجين بدور رئيسي في تقديم الخدمات وإتاحة فرصة للمزارعين كي يعبروا عن شواغلهم.

ومن أمثلة التدخلات المندرجة تحت هذا البند ما يلي:
- تحسين التعليم المهني الزراعي وتزويد الشباب بالتدريب والتعليم في مجال ريادة الأعمال الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، بما في ذلك المهارات البشرية وربط الزراعة بالصناعة والخدمات؛
- بناء قدرات أصحاب الحيازات الصغيرة في التوجهات التجارية كي تشمل مجموعة المهارات اللازمة لإدارة المزرعة في مرحلتي الإنتاج والتسويق على السواء؛
- وجوب قيام الحكومة بدور المنسق والمنظم بدلا من قيامها بدور مقدم خدمات مباشر في مجال المعارف حتى تضمن جدوى المعارف وسلامتها فنيًا وتوازنها على نحو مستدام، وأنها مستهدفة وموجهة نحو الطلب، وتعالج الاحتياجات الخاصة لمختلف فئات المنتجين، وتضمن في نفس الوقت الوصول إلى الأفراد الأكثر تهميشًا واحتياجا لها.

## 4.4. ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة

**الهدف الاستراتيجي 4:** ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة وتنفيذ ممارسات زراعية متينة بحلول 2030.

في بلدٍ مثل فلسطين، يتمتع بموارد طبيعية محدودة ويعاني من ضغوط بشرية ثقيلة على الموارد القليلة التي يمكن الوصول إليها، يعد ضمان الاستدامة البيئية شرطًا مسبقًا في سبيل تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية، بل إنه لأمر أكثر أهمية في نظم إنتاج الأغذية التي تعتمد على الموارد الطبيعية اعتمادا أساسيًا.

**النتيجة القطاعية 4.1. تحسين الوصول إلى إدارة موارد الأراضي والمياه**

تعتمد الإمدادات الغذائية المحلية اعتمادا أساسيًا على الوصول إلى الموارد الطبيعية، وفي المقام الأول منها الأراضي والمياه، ما يعني أنه من المهم الوقوف على حق الفلسطينيين في الأرض والمياه حتى يتخلصوا من الضعف الشديد الذي يفرضه عليهم الاحتلال الإسرائيلي. أضف إلى ذلك أن ممارسات استخدام الأراضي غير المستدامة والضغوط البشرية على الموارد وصلت الآن إلى حدود حرجة. فالاستغلال المفرط وأساليب الزراعة السيئة تستنزف مغذيات التربة بسرعة أكبر من القدرة على تكوينها. وفي نفس الوقت، كثيرًا ما تُدار المياه إدارة سيئة حتى أنها أصبحت أقل ندرة عن أي وقت مضى.

ومن أمثلة التدخلات المندرجة تحت هذا البند ما يلي:
- تنمية القدرات في مجال كفاءة استخدام المياه على جميع المستويات: تحسين المعارف والبحوث والابتكار والتنفيذ الموجه نحو استخدامات أكثر استدامة للمياه (مثل إعادة تدوير المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي إلخ.)؛
- دعم النُهُج المتكاملة، مثل إدارة مستجمعات المياه والإدارة المستدامة للأراضي كي تساعد على إدارة هذه الموارد إدارة مستدامة.

**النتيجة القطاعية 4.2. الحد من فقد وهدر الأغذية والتشجيع على استخدام موارد الطاقة المتجددة**

يُقدَّر فقدان وهدر الأغذية في فلسطين بنسبة 11% في مرحلتي مناولة وتخزين ما بعد الحصاد ويتم فقْدان 11% أخرى في مرحلة التوزيع، الأمر الذي يرجع في الغالب إلى قلة المعرفة بمعاملات ما بعد الحصاد وعدم وجود بنية تحتية مناسبة (مثلا التخزين البارد والنقل). وتؤثر الخسائر الناتجة على المستهلكين والمنتجين كليهما بزيادة أسعار الأغذية على المستهلكين وخفض الكمية التي يمكن أن يبيعها المنتجون، ما يشكل تهديدًا على الأمن الغذائي في البلاد وإهدارا للموارد وضغوطًا أكبر من أي وقعت مضى على النظم البيئية وخطرًا على البيئة في صورة انبعاثات غازات الدفيئة. ولإصلاح هذه الأوضاع، يمكن أن تقوم كل الجهات الفاعلة في السلسلة الغذائية، من المزرعة إلى المائدة، بدور في الحد من الفاقد وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير والتشجيع على اتباع أنماط استهلاك أكثر استدامة.

ومن أمثلة التدخلات المندرجة تحت هذا البند ما يلي:
- دعم تبادل المعارف والتقنيات عملا على تحسين أنشطة ما بعد الحصاد وتحسين كفاءة النظم الغذائية؛
- الحد من الإنتاج الزائد عن طريق التثقيف التغذوي، وتشجيع التحوُّل إلى النظم الغذائية المغذية والسليمة ذات البصمة البيئية المنخفضة الأقل استخداما للطاقة؛
- تقديم حوافز على الاستهلاك والانتاج المستدام القادر على الصمود على امتداد سلسلة القيمة حتى يكون المستهلكون والمنتجون على دراية بالآثار البيئية والاجتماعية عند اتخاذ القرارات؛
- تحديد موارد الطاقة المتجددة المتاحة محليًا والتشجيع على استخدامها سيُسهم في إنتاج الأغذية واستهلاكها ببصمة منخفضة من حيث الطاقة.

**النتيجة القطاعية 4.3. مواجهة تحديات تغير المناخ وتكييف النظم الزراعية**

يعتمد المزارعون والرعاة والصيادون على أنشطة ترتبط ارتباطا وثيقًا بالمناخ. ورغم انطباق هذا الواقع على ممتهني هذه المهن في كل أنحاء العالم، إلا أنه ينطبق حرفيًا وبشكل خاص على فلسطين، نظرًا لأن خطورة تأثير تغير المناخ قد تكون خطيرة بالفعل في المستقبل القريب. فتأثيرات أنماط الطقس المتزايد في تقلبه وتطرفه على المحاصيل باتت حقيقيه، كما أنها تهدد المخزون السمكي وتؤدي إلى تعرية الموارد الطبيعية وتعريض السلالات للخطر. لذلك، تتداخل وتتشابك عمليات تحقيق الأمن الغذائي والزراعة المستدامة ومواجهة تحديات تغير المناخ مع بعضها البعض، ما يوجب معالجتها بطريقة منسقة. أما المزارعون والرعاة والصيادون، فسيتطلب تكيفهم مع تغير المناخ وصولهم إلى التقنيات والأسواق والمعلومات والائتمان لأغراض الاستثمار من أجل تكييف نظم الإنتاج التي يتبعونها وممارساته.

ومن أمثلة التدخلات المندرجة تحت هذا البند ما يلي:
- تنفيذ الخطة الوطنية للمناخ من أجل التكيُّف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؛
- تعميم نهج زراعة 'ذكي مناخيًا' يهدف إلى تحقيق زيادة مستدامة في الإنتاجية الزراعية والدخول والتكيُّف مع تغيُّر المناخ وتنمية القدرة على مواجهته والحد من انبعاثات غازات الدفيئة؛
- تعزيز الوعي والابتكار وتنمية القدرات والحوافز القائمة على تقييم منهجي لآثار تغير المناخ المتوقعة.

## 4.5. حفظ التنوع البيولوجي الزراعي

**الهدف الاستراتيجي 5:** حفظ تنوع الموارد الوراثية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة بحلول 2022.

التنوع البيولوجي جزء لا يتجزأ من صحة النظام البيئي وعنصر مهم في زيادة الإنتاج الغذائي ومكون ضروري في دعم سبل العيش. ومع ذلك، فالإرث الثري الذي تتمتع به فلسطين من التنوع البيولوجي أصبح اليوم مهددًا. وثمة عوامل - مثل التبسيط المفرط لنظام الزراعة والتغير في استخدامات الأراضي وتدهور الأراضي والتلوث وغزو السلالات الغريبة وتدهور الموائل وتغير المناخ - تَحُد من عدد السلالات وتُفقر تنوعها الوراثي وتضغط على النظم البيئية، التي تتجاوز في كثيرٍ من الأحيان قدراتها على التجديد. أما تنويع الإنتاج الزراعي، فيحفظ التنوع البيولوجي ويُحسِّن صحة التربة والنبات ويقلل من التعرض للآفات والأمراض وأحداث الطقس المتطرفة. ومع ذلك، يجب أن يُكمِّل ما سبق الحفظ النشط للنباتات المزروعة والحيوانات الداجنة والأنواع البرية المرتبطة بهما.

**النتيجة القطاعية 5.1. صون التنوع البيولوجي الزراعي وتعميم حماية النظام الإيكولوجي**

يعمل حفظ واستخدام مجموعة واسعة من التنوع النباتي والحيواني المحلي، وما يتصل بهما من أنواع بريَة، على توفير القدرة على التكيف والتصدي في مواجهة تغير المناخ والأمراض الناشئة والضغوط على الأعلاف وإمدادات المياه ومتطلبات السوق المتغيرة. وكلما زاد إدماج عناصر أكثر في النظام الزراعي، كلما أصبح أكثر قدرة على المواجهة وكلما وفر مزيدًا من خدمات النظام البيئي.

ومن أمثلة التدخلات المندرجة تحت هذا البند ما يلي:

- تشجيع استخدام نظم الزراعة المتكاملة، التي تشمل زراعة المحاصيل المختلطة والزراعة المختلطة بين الإنتاج المحصولي والحيواني والحراجة الزراعية والزراعة المختلطة بين الإنتاج المحصولي والحيواني والحرجي، إلى جانب تربية الأحياء المائية؛
- معالجة الاستثمار في مجال حفظ التنوع البيولوجي الزراعي داخل الموطن الطبيعي وخارج الموطن الطبيعي لصيانة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة؛
- رصد التنوع البيولوجي النباتي والحيواني من أجل تحديد الأنواع النباتية والسلالات الحيوانية المعرضة لخطر الانقراض؛
- بناء مؤسسات وطنية وإنشاء تشريعات لإدارة الموارد الوراثية للزراعة.

## 4.6. خلق بيئة تمكينية للأمن الغذائي والتغذوي

**الهدف الاستراتيجي 6:** وجود بيئة تمكينية للأمن الغذائي والتغذوي بحلول 2022.

من الفرضيات الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين خلق بيئة سياساتية تمكينية وتغيير طريقة عمل الوزارات القطاعية وتحسين التنسيق السياساتي عبر الأجهزة الحكومية. فالانتقال إلى نظم غذائية أكثر استدامة وإنصافا يتطلب اتخاذ إجراءات تبني التحالفات والتكتلات السياسية مع الجهات الفاعلة خارج نطاق الأغذية والزراعة، الأمر الذي يعتمد إلى حدٍ كبيرٍ على التعاون الحكومي وما يتمخض عنه الحوار بين الشركاء. أما صناع السياسات، فيتعين عليهم إدارة المفاضلات ووضع تدابير ملموسة تُحدث توافق أفضل بين الأهداف المتعددة وهياكل الحوافز. وستعمل الآليات متعددة الأطراف والأشكال الجديدة لهياكل الحوكمة التشاركية على دعم ملكية السياسة، بينما تساعد على تعبئة القدرات والمعلومات والتقنيات وعلى الوصول إلى الموارد المالية والإنتاجية. كما يتطلب الاقتصاد الفلسطيني، في نفس الوقت، وجود محفزات هامة لمشاركة أقوى وأكثر ديناميكية من الجهات الفاعلة بالقطاع الخاص في جميع مراحل سلاسل القيمة الغذائية الزراعية. وللقيام بذلك، يجب خفض تكاليف المعاملات وتنفيذ هيكل حوافز يكافئ السلوكيات الإيجابية - أي الاستدامة والكفاءة والابتكارات التكنولوجية والمؤسسية والاجتماعية.

### النتيجة القطاعية 6.1. تعزيز نظام الابتكار الزراعي الغذائي

الابتكار عنصر أساسي في الأمن الغذائي والتغذوي، فهو لا يشير إلى تقنيات وممارسات فقط مثل أنواع المحاصيل المُحسَّنة والممارسات البيئية الزراعية والتقنيات الحيوية والأدوات المالية، وإنما يشير أيضًا إلى الأشكال التنظيمية مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتعاونيات المزارعين. ورغم التقدم المحرز مؤخرًا، تظل الفئات الأكثر فقرًا وحرمانا مستبعدة من فوائد التغير الاجتماعي والفني. ولتصحيح ذلك، ينبغي أن تشجع الحكومات والشركاء الابتكار الذي يفيد هذه الفئات من خلال معالجة قضايا مثل تحسين الاستدامة والصمود وزيادة الدخول والحد من المخاطر، بما في ذلك عبر خلق فرص سوقية جديدة وتشجيع التنويع والحد من استنزاف الموارد الطبيعية وتدهورها.

ومن أمثلة التدخلات المندرجة تحت هذا البند ما يلي:

- زيادة الاستثمارات في البحوث والتنمية الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي والاستشارات، إلى جانب تنمية القدرات من أجل تحسين نظم الابتكارات الزراعية الوطنية؛
- تحسين وسائل توفير المعلومات المتاحة حول الابتكارات، سواء كانت في شكل منتجات أو عمليات تكنولوجية مُحسَّنة، فضلا عن الممارسات والتنظيمات الاجتماعية.

### النتيجة القطاعية 6.2. زيادة الاستثمارات العامة الموجهة إلى الأمن الغذائي والتغذوي

العمل على تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي يتطلب توضيح أهمية الاستثمار وكيف يمكن أن يُسهم الاستثمار في نظم الإنتاج الغذائي والزراعي المستدامة إسهامات مادية كبيرة تحقق الأهداف الوطنية الأوسع حيث تفيد الأدلة أن الاستثمارات العامة في البحوث والتنمية والتعليم وفي وصول المعلومات إلى المنتجين وفي البنية التحتية، تحقق عائدات أعلى بكثير من النفقات الأخرى، مثل إعانات المدخلات، ويمكن أن توفر حافزًا للوكلاء الاقتصاديين يدفعهم إلى الدخول في مزيدٍ من الاستثمارات. ومع ذلك، تشكل صعوبة الوصول إلى الخدمات المالية والتأمينية عقبة بارزة

أمام الزراعة الفلسطينية،[27] نظرًا لخدمات الائتمان الزراعي المنقوصة بتأثير الاحتلال القائم والبيئة المؤسسية غير المواتية. من ثم، لا تتاح للمزارعين الفلسطينيين سوى فرص محدودة للاستفادة من خطط التأمين الزراعي. لذلك، يمكن أن يعزز التمويل الشامل والتأمين تنمية النشاط الزراعي بتخفيف القيود المفروضة على السيولة والحد من المخاطر التي تواجهها جهات فاعلة عديدة.

ومن أمثلة التدخلات المندرجة تحت هذا البند ما يلي:
- زيادة الاستثمار في البنية التحتية مثل الطرق ووسائل إداره المياه والأسواق لتوفير حافز للوكالات الاقتصادية بالقطاع الخاص كي تدخل في مزيدٍ من الاستثمارات؛
- وضع حوافز على توفير الخدمات العامة، التي تتجاوز الإرشاد، ومراجعة مدى شمولها وكفاءتها؛
- استكشاف واستغلال الفرص الجديدة للتمويل الشامل في المجالين الزراعي والريفي، مثل صناديق الاستثمار وتشجيع الاستثمار وصناديق الضمان وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل زيادة مستوى التمويل، مع الحد من المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون؛
- إجراء تقييم للعمليات التي تضطلع بها المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي وصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية من أجل زيادة فعاليتهما وكفاءتهما حسب الحاجة؛
- الترويج لمحو الأمية المالية وتنمية مهارات الإدارة وتعزيز تنظيمات المنتجين ونظم الادخار القائمة على المجتمعات المحلية ومجموعات الإقراض التي تسمح بإدارة أفضل للمخاطر وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية.

### النتيجة القطاعية 6.3. تخصيص موارد بشرية ومالية كافية للأمن الغذائي والتغذوي

يتسم أداء الحكومة الفلسطينية بالضعف فيما يتعلق بتوفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لمعالجة قضايا الأمن الغذائي والتغذوي القائمة. ووفقًا لآراء الأطراف ذات العلاقة، يعتبر الإنفاق العام غير كافٍ لتحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذوي. كما أن هيئة الموظفين الحكوميين ذوي المعارف الفنية المختصين بتخطيط وتنفيذ استجابات الأمن الغذائي والتغذوي غير كافية أيضًا، الأمر الذي يرجع إلى حدٍ كبيرٍ إلى تقلص دعم الجهات المانحة خلال السنوات الأخيرة. نتيجة لذلك، تنظر الأطراف ذات العلاقة إلى ما سبق باعتباره عاملاً شديد التقييد في تحقيق الأهداف المحددة للأمن الغذائي والتغذوي.

ومن أمثلة التدخلات المندرجة تحت هذا البند ما يلي:
- الدعوة إلى مساهمة الجهات المانحة في التدخلات الموجهة نحو تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي؛
- الدعوة إلى تخصيص حصص أكبر للأمن الغذائي والتغذوي في ميزانية الحكومة؛
- الاستثمار في تنمية القدرات في المهارات الرئيسية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي على المستويين المركزي ودون الوطني.

### النتيجة القطاعية 6.4. تعزيز حوار السياسات وتحسين التنسيق في المسائل المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي

العمل على تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي يتطلب سياسات تراعي بشكل منهجي الروابط القطاعية وتدعم التواصل والتعاون عبر القطاعي. لذلك، تشكل الشراكات الاستراتيجية بين الجهات الفاعلة على المستوى الوطني ودون الوطني أهمية شديدة في تعبئة الموارد، ما يتطلب وجود هياكل مؤسسية تسمح بتبادل المعلومات والآراء وتقسيم الأدوار والمسؤوليات وآليات لتتبُّع النتائج. كما تتيح منصات الأطراف ذات العلاقة المتعددة مساحة مشتركة تُطرَح فيها حلول للأهداف المشتركة، ما يساعد في تعبئة القدرات والتقنيات والمتطلبات المالية والوصول إلى الموارد الإنتاجية.

ومن أمثلة التدخلات المندرجة تحت هذا البند ما يلي:
- إقامة شراكات تعمل ضمن الأطر المعيارية المنشأة وتستثمر في قدرة الدولة على التنسيق؛
- الاستفادة من صلاحيات الحكومة في الدعوة إلى عقد الاجتماعات في جذب الأطراف الرئيسية ذات العلاقة وخلق فرص لاتخاذ القرارات والمشاورات في مسائل الاستثمارات العامة؛

[27] تم مؤخرًا إنشاء المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي وصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، ولكن لم يتضح بعد مدى فاعليتهما في تحقيق الأهداف المعلنة.

- الانخراط مع المستثمرين والاستفادة من إمكانات القطاع الخاص، بما في ذلك تنظيمات المزارعين والتعاونيات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة على امتداد سلسلة القيمة الغذائية، بالإضافة إلى المؤسسات الدولية؛
- زيادة قدرة المنتجين على إسماع أصواتهم وتقوية نفوذهم، خاصة الصغار منهم، ولا سيما النساء والشباب، والاستفادة من تنظيمات المنتجين في مساعدة صغار المنتجين على الوصول إلى الخدمات وتعزيز القدرة على المفاوضة الجماعية؛
- وضع وتنفيذ خطة الاستثمار الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة؛
- تحديد/إنشاء آلية مؤسسية مناسبة تضمن تنسيق تصميم وتنفيذ ورصد كل التدخلات في مجال الأمن الغذائي والتغذوي.

### 6.5. النتيجة القطاعية تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية للأمن الغذائي والتغذوي

يتطلب الوضع الحالي لإدارة الأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين إجراء تحسينات كبيرة حيث تنتشر القضايا التي تغطي مسائل الأمن الغذائي والتغذوي عبر مختلف الاستراتيجيات، ولا توفر أجندة السياسات الوطنية نظام حوكمة رفيع المستوى يؤمن الاحتياجات الملحة للمواطنين في هذا الصدد. فالمدخلات موجهة في معظمها إلى أغراض إنسانية، ما يستوجب تنفيذ نهج أكثر توازنًا - أي نهج يغطي الجوانب الإنسانية والتنموية على السواء. أما المعلومات والتحليلات المتاحة عن الأمن الغذائي والتغذوي، فلا تُستخدم في صنع السياسات إلا فيما ندر. ورغم وفرة البيانات والمعلومات والتحليلات في مسائل الأمن الغذائي والتغذوي، إلا أنه لم يتم جمع هذه البيانات وترتيبها في نظام معلومات واحد منظم، ولا يتم رصد الأمن الغذائي والتغذوي بانتظام.

ومن أمثلة التدخلات المندرجة تحت هذا البند ما يلي:

- إدراك مصالح الجهات الفاعلة الرئيسية وصراعاتها، وإنشاء آليات يستطيعون من خلالها توضيح وجهات نظرهم ومطالبهم؛
- متابعة المصادقة على السياسة الوطنية من مجلس الوزراء وتنفيذها؛
- متابعة وضع إطار نتائج السياسة الوطنية من أجل رصد التقدم المحرز وبناء المساءلة؛
- تعزيز قدرات مجموعة العمل المعنية بتحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني كهيئة فنية تقدم خدمات أمانة السر، بالإضافة إلى رصد وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق مقاصد هدف التنمية المستدامة الثاني؛
- إجراء استقصاء تمثيلي منتظم للأمن الغذائي والتغذوي على المستوى الوطني؛
- إنشاء نظام وطني للمعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي يجمع في مكان واحد كل المعلومات والمعارف المتناثرة ويصعب الوصول إليها حاليًا.

## 5. إطار نتائج السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي

يمثل إطار النتائج 'صياغة واضحة (رسم بياني أو مصفوفة أو ملخص) لمختلف مستويات أو سلاسل النتائج المتوقعة من تدخل معين – سواء كان مشروعًا أو برنامجًا أو استراتيجية تنمية' (البنك الدولي، 2012: 7) – ويلتقط العناصر الأساسية لعلاقات السبب والأثر المنطقية المتوقعة من المدخلات والمخرجات والنتائج والتأثير.

تُحدَّد النتائج من خلال بيان يصف الإنجازات المرغوبة ويقيسها بمؤشرات تُحدِّد كميتها أو حجمها أو بمؤشرات يمكن ملاحظتها قدر الإمكان، مصحوبة بقيم أساسية وأهداف متوقعة. إضافة لما سبق، يحدد إطار النتائج التدابير والأدوار والمسؤوليات التي ستُستخدم في جمع البيانات والإبلاغ، وفي عمليات صنع القرار والاتصالات.

يُعرَض إطار نتائج السياسة الوطنية في مصفوفة تتكون من مكونين متناسقين، هما:

أ) مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية التي تقيس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الستة للسياسة الوطنية على النحو المبين في قسم 4 أعلاه؛

ب) ومصفوفة إطار النتائج التي تبين كيف يمكن أن تسهم تدخلات معينة - مثلا تدخلات الاستراتيجيات القطاعية وتدخلات الاستراتيجيات عبر القطاعية وتمويل المشاريع والبرامج الواردة بخطة الاستثمار الوطنية - في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للسياسة الوطنية.

يتوافق كلا المكونين مع التصنيف التفصيلي للأهداف الاستراتيجية الستة المحددة في قسم 4 ويعكس كلٍ منهما منطق التدخل من بين التدخلات المحددة إزاء تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين، ليشكلا معًا الأداة اللازمة لرصد التقدم المحرز في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي على مختلف المستويات المُصنفة.

### 5.1. مؤشرات الأداء الرئيسية

مؤشرات الأداء الرئيسية للسياسة الوطنية هي المؤشرات الثلاثة عشر التي تم تحديدها كمؤشرات مقصد هدف التنمية المستدامة الثاني في خطة الأمم المتحدة لعام 2030، بالإضافة إلى مؤشرين تم إضافتهما إلى الهدف الاستراتيجي 6 - خلق بيئة تمكينية للأمن الغذائي والتغذوي (جدول 5.1)، إلى جانب التدخلات ذات الصلة بمقاصد الأمم المتحدة الثلاثة المتعلقة بـ 'الوسائل' (هدف التنمية المستدامة 2أ حتى هدف التنمية المستدامة 2ج). كما أُخِذَت في الاعتبار بعض التدخلات الإضافية ذات التوجه المؤسسي التي تركز على الإطار التنظيمي وآليات التنسيق.[28].

يشير جدول 5.1 إلى أحدث قيم هذه المؤشرات التي يمكن استخدامها كخط مرجعي وأهداف ترصد التقدم المحرز في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين. ومع ذلك، لا توجد قيم مرجعية إلا لست مؤشرات فقط من 15 مؤشرًا. أما القيم المفقودة، فتشير إلى مؤشرات لم تُضَع لها منهجية (المستوى الثالث) أو لمؤشرات وضعت منهجيتها، ولكن بياناتها غير متاحة بسهولة (المستوى الثاني). من ثم، يعمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على كلٍ منها، بالتعاون مع شعبة إحصاءات الأمم المتحدة من أجل سد الفجوة المعلوماتية. وبالمثل، لا تزال القيم المستهدفة غير موجودة لأن القيمة في عام 2030 ما هي إلا أهداف سياساتية لم تحددها حكومة فلسطين بعد، ولكن ما أن تحددها الحكومة، سيتم استكمال جدول مؤشرات الأداء الرئيسية.

**جدول 5.1.** مؤشرات الأداء الرئيسية لكل مجال من مجالات التدخلات

| مجالات التدخلات / مقاصد هدف التنمية المستدامة الثاني | المؤشرات | القيمة المرجعية (سنة) | االقيمة المستهدفة (2030) | المصدر |
|---|---|---|---|---|
| 1.القضاء على الجوع (هدف التنمية المستدامة 2.1) | 2.1.1. انتشار نقص التغذية | - | | - |

[28] المؤشر 2.ب.1 - تم الإبقاء على دعم الصادرات الزراعية في جدول 5.1، رغم أن حكومة فلسطين لا تسيطر حاليًا على حدودها ولا تستطيع تنفيذ سياسات تجارية في حالة الحصول على هذه السلطة بحلول 2030.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | 2.1.2. انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بين السكان، استنادا إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي | %29.9 (2016-2014) | | منظمة الأغذية والزراعة |
| 2.انهاء جميع أشكال سوء التغذية (هدف التنمية المستدامة 2.2) | 2.2.1. انتشار قصر القامة (انخفاض نسبة الطول مقابل السن <-2 من الدرجة الثانية من متوسط معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل) بين الأطفال دون سن الخامسة | %7.4 (2016-2014) | | البنك الدولي حول منهجية منظمة الصحة العالمية |
| | 2.2.2. انتشار سوء التغذية (انخفاض نسبة الوزن مقابل الطول >+2 أو <-2 من الدرجة الثانية من متوسط معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل) بين الأطفال دون سن الخامسة حسب النوع (الهزال وزيادة الوزن) | الهزال: 1.2% زيادة الوزن: 8.2% (2016-2014) | | البنك الدولي حول منهجية منظمة الصحة العالمية |
| 3.زيادة الإنتاجية الزراعية والمداخيل (هدف التنمية المستدامة 2.3) | 2.3.1. حجم الإنتاج لكل وحدة عمل حسب قئات حجم المشروع الزراعي/الرعوي/الحرجي | | | المستوى 3(أ) |
| | 2.3.3. متوسط دخل صغار منتجي الأغذية حسب الجنس ووضع السكان الأصليين | | | المستوى 3(أ) |
| 4.ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة (هدف التنمية المستدامة 2.4) | 2.4.1. نسبة المساحة الزراعية المزروعة زراعة إنتاجية ومستدامة | | | المستوى 3(أ) |
| 5.حفظ التنوع البيولوجي الزراعي (هدف التنمية المستدامة 2.5) | 2.5.1. عدد الموارد الوراثية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة المحفوظة في مرافق الصيانة متوسطة وطويلة الأجل | | | المستوى 3(أ) |
| | 2.5.2. نسبة السلالات المحلية المصنفة كسلالات معرضة للخطر وغير المعرضة للخطر أو على مستوى غير معروف من خطر الانقراض | | | المستوى 3(أ) |
| 6.خلق بيئة تمكينية للأمن الغذائي والتغذوي (هدف التنمية المستدامة 2أ - هدف التنمية المستدامة 2ج) | 2.أ.1. مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية | 0,13 (2011) | | إحصاءات الأمم المتحدة |
| | 2.ا.2. مجموع التدفقات الرسمية (المساعدة الإنمائية الرسمية، بالإضافة إلى التدفقات الرسمية الأخرى) الواردة إلى القطاع الزراعي | %21.1 (2015) | | إحصاءات الأمم المتحدة |
| | 2.ب.1 دعم الصادرات الزراعية (ب) | | | منظمة التجارة العالمية |
| | 2.ج.1. مؤشر شذوذ سعر الغذاء | | | المستوى 3(أ) |
| | التصديق على السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي وخطة الاستثمار | لا (2017) | | (ج) |
| | عجز الموارد لتنفيذ خطة الاستثمار الوطنية للسياسة الوطنية (النسبة المئوية لمتطلبات الموارد الإجمالية) | | | (ج) |

(أ) صُنِّفت مؤشرات هدف التنمية المستدامة مؤقتًا على ثلاثة مستويات، هي: (أ) المستوى الأول له منهجية قائمة وبيانات متاحة فعلا على نطاق واسع؛ المستوى الثاني وضعت منهجيته، ولكن بياناته غير متاحة بسهولة؛ المستوى الثالث لم تُضَع له منهجية متفق عليها دوليًا وبياناته غير متوفرة إلى حدٍ كبير.

(ب) هذا المؤشر غير مناسب في الوقت الحالي لفلسطين بسبب عدم تمكين الحكومة من السيطرة على حدودها وسياساتها التجارية.

(ج) لا تتضمن مؤشرات مقصد هدف التنمية المستدامة الثاني هذه المؤشرات.

## 5.2. إطار نتائج السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي

يقدم ملحق 4 هيكل مصفوفة إطار النتائج، الذي ستستكمله مجموعة العمل المعنية بتحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني من أجل ربط تدخلات محددة بالأهداف الاستراتيجية للسياسة الوطنية. ولكل مستوى بسلسلة النتائج، يُدرج بيان المؤشر ذي الصلة وقيَمُه المرجعية والسنة الموافقة له وأهداف عام 2022 (الموعد النهائي لتنفيذ خطة الاستثمار الوطنية الأولى) وأهداف عام 2030 ووسائل التحقق (بما في ذلك مصدر البيانات والمؤسسة الرئيسية مقدمة الخدمة، وغيرها من المؤسسات المساهمة وتواتر جمع البيانات).

وقد بُذلت الجهود اللازمة لاختيار مؤشرات محددة، قابلة للقياس، يمكن بلوغها، واقعية، محددة زمنيًا، أي بالاختصار مؤشرات ذكية.[29] وبناءا عليه، حددت مجموعة العمل المعنية بتحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني 41 مؤشرًا، ولكن القيم المتاحة للقيم المرجعية والمقاصد لا تمثل سوى 34 مؤشرًا فقط، ويحتمل ألا تُتاح البيانات المفقودة في الوقت الذي يصادق فيه مجلس الوزراء على السياسة الوطنية. ومن وجهة النظر التشغيلية، يعني هذا أن أحد الأنشطة الرئيسية التي يجب القيام بها خلال السنة الأولى من تنفيذ السياسة الوطنية ستكون سد فجوة المعلومات.[30]

وخلاصة القول، يجدر التأكيد على أنه لم يتم وضع إطار نتائج نهائي أخير للسياسة الوطنية، بل إنه يعتبر، مثله مثل أي إطار نتائج، أداة إدارة حية ترشد إلى الإجراءات التصحيحية وتسهل تنسيق جهود التنمية وترسم مسارا يحقق أهداف السياسة الوطنية ويعمل أساسا بمثابة أداة مساءلة رئيسية للتقييم.

## 5.3. العلاقات بأجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية

رغم أن أجندة السياسات الوطنية لا تبرز بوضوح الحاجة إلى ضمان حصول كل المواطنين على الغذاء في جميع الأوقات ولا تضع التغذية الكافية كأولويات وطنية، إلا أن الموائمة بين أجندة السياسات الوطنية ومختلف أبعاد الأمن الغذائي والتغذوي تبين أن لأجندة السياسات الوطنية عدة 'سياسات وطنية' مرتبطة بمقاصد هدف التنمية المستدامة الثاني (ملحق 3.ب.1). ويبرز جدول 5.2 على وجه التحديد 'السياسات الوطنية' و'التدخلات السياساتية' لأجندة السياسات الوطنية ذات الصلة بالسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي.

وينطبق نفس الشيء على أهم الاستراتيجيات القطاعية أو عبر القطاعية. وعليه، ترتبط تدخلات الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي والخطة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ بكل مقاصد هدف التنمية المستدامة الثاني (ملحق 3.ب.2 و3.ب.3 على التوالي)، في حين ترتبط استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية في غالبيتها بمقصد 1 لهدف التنمية المستدامة الثاني - 'القضاء التام على الجوع' (ملحق 3.ب.4). وترتبط كل من الاستراتيجية الوطنية للصحة والسياسة الوطنية للتغذية واستراتيجياتها وخطط عملها والاستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية في غالبيتها بمقصد 2 لهدف التنمية المستدامة الثاني - 'وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية' (ملحق 3.ب.4 إلى ملحق 3.ب.7).

**جدول 5.2.** الأولويات الوطنية والسياسات الوطنية والتدخلات السياساتية لأجندة السياسات الوطنية ذات الصلة بالسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي

| الأولويات الوطنية | السياسات الوطنية | التدخلات السياساتية |
|---|---|---|
| 3. تعزيز المكانة الدولية لدولة فلسطين | 5. توسيع نطاق المشاركة الفلسطينية في المنظومة الدولية | • الوفاء بالالتزامات الناشئة عن انضمام فلسطين إلى المعاهدات الدولية وعضويتها في المنظمات الدولية |

[29] يُقصد بالمختصر سمارت على النحو المشار إليه بالمؤشرات أن يمثل مؤشرات جيدة بقدر ما تكون: محددة - أي أنها مرتبطة بشكل واضح ومباشر بالنتيجة التي سيتم رصدها؛ وقابلة للقياس - أي أنه يمكن قياس كميتها أو على الأقل يمكن اقتراح اتجاه التغيير فيها؛ قابلة للتحقيق - أي أنه يمكن تحقيقها إذا حدد غرض الأداء بدقة مقدار أو مستوى ما يجب قياسه من أجل تحقيق النتيجة؛ واقعية - أي أنها تمثل مقياس صحيح للنتيجة وتذكر ما يمكن تحقيقه في الواقع، في ضوء الموارد المتاحة؛ حسنة التوقيت - أي أنه يجب أن يتم ربطها بإطار زمني ووضع عند قياسها في المستقبل.

[30] في بضع حالات - على سبيل المثال 3.1.3 - نسبة المزارعين الراضين عن للخدمات المقدمة من مختلف الجهات الفاعلة أو 4.1.2 - كمية المياه المستخدمة لري دونم واحد من الأراضي الزراعية ، إلخ. - يتطلب سد الفجوة المعلوماتية تنفيذ الدراسات / التقييمات المخصصة التي غالبًا ما تكون في شكل استقصاءات تقييم سريعة تُنفذ كل ثلاث سنوات.

| | | |
|---|---|---|
| 4. حكومة مستجيبة للمواطن | 7. حكومة محلية سريعة الاستجابة | • دعم وحماية المنتجات الوطنية وزيادة القدرة التنافسية والتوسع في إحلال الواردات |
| | 8. تحسين الخدمات المقدمة إلى المواطنين | • وضع وتنفيذ استراتيجية تُحسِّن الخدمة على مستوى الحكومة، مع التركيز بشكل خاص على 'المنطقة ج' والقدس الشرقية، بالتعاون مع شركائنا في تقديم الخدمة المعنية |
| 6. تحقيق الاستقلال الاقتصادي | 11. بناء اقتصاد فلسطين المستقبلي | • إعادة بناء القطاعات الإنتاجية في فلسطين، مع التركيز على التصنيع والزراعة والسياحة واستعادة القاعدة الصناعية في قطاع غزة<br>• جذب الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر<br>• التركيز على قطاعات البناء والسياحة والزراعة والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات<br>• التوسع في التجارة الدولية والصادرات<br>• تخطيط البنية التحتية الاستراتيجية والاستثمار فيها (المياه والكهرباء والنقل وشبكات الاتصالات والمطارات والموانئ البحرية والمجمعات الصناعية) |
| | 12. خلق فرص عمل | • التعجيل بخلق فرص عمل من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص<br>• وضع برامج تخلق فرص عمل للخريجين وتضمن إتاحة فرص متكافئة للنساء<br>• ضمان إتاحة فرص للشباب توفر لهم مستقبل ناجح |
| | 13. تحسين بيئة الأعمال في فلسطين | • دعم التعاونيات والتوسع في إنشائها<br>• التخلص من البيروقراطية في مجال الأعمال التجارية من خلال وضع لوائح ذكية |
| 7. العدالة الاجتماعية وسيادة القانون | 15 إنهاء الفقر | • تعزيز برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي التي تعود بالفائدة على الفئات الضعيفة والفقراء<br>• التأكد من أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية تعالج احتياجات الفئات الضعيفة والفقيرة<br>• دعم الاندماج الاجتماعي بوضع برامج تخلق فرص عمل للفئات المستبعدة (المعاقين والشباب والنساء والسجناء السابقين) |
| | 16. تعزيز توفير الحماية الاجتماعية | • تحسين فعالية وتماسك نظام الحماية الاجتماعية |
| | 18. المساواة بين النوع الاجتماعي وتمكين المرأة | • إزالة العقبات التي تحول دون المشاركة الكاملة للمرأة في التنمية المجتمعية والاقتصادية والحياة العامة |
| 8. تعليم جيد وشامل للجميع | 23. من التعليم إلى العمل | • مواءمة التعليم والتدريب الفني والمهني والتعليم العالي مع احتياجات التنمية وسوق العمل، مع كفالة الوصول المنصف إلى هذه الفرص<br>• تحسين البنية التحتية ومرافق التعليم الفني والمهني والتوسع فيهما<br>• تعزيز قدرة البحث العلمي في فلسطين |
| 9. رعاية صحية شاملة ذات جودة ومتاحة للجميع | 25. تحسين صحة المواطنين ورفاهيتهم | • تعزيز الرعاية الصحية الوقائية ورفع مستوى الوعي والتشجيع على اتباع أنماط الحياة الصحية |
| 10. مجتمعات قادرة على الصمود والتنمية | 26. ضمان أمن المجتمع والسلامة العامة وسيادة القانون | • تنفيذ تدابير تعزز أمن المجتمع والسلامة العامة |
| | 27. تلبية الاحتياجات الأساسية للتجمعات السكانية | • ضمان الأمن الغذائي<br>• توسيع نطاق وصول التجمعات السكانية إلى مياه نظيفة وصرف صحي<br>• توسيع نطاق وصول التجمعات السكانية إلى طاقة موثوقة<br>• تعزيز القدرة على الاستجابة للكوارث وإدارة الأزمات |
| | 28. ضمان بيئة مستدامة والتكيف مع تغير المناخ | • إدارة وحماية وتشجيع الاستخدام المستدام وحفظ الموارد الطبيعية (الأراضي والمياه والطاقة)<br>• التوسع في إدارة مياه الصرف الصحي ومعالجتها وإعادة استخدامها<br>• خفض التلوث وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري والسيطرة عليهما بفعالية<br>• تعزيز القدرة على الاستجابة للكوارث وإدارة الأزمات<br>• حماية المزارعين ودعمهم، ولاسيما في المناطق المعرضة للتهديد<br>• الحفاظ على الخضرة في فلسطين (حفظ التنوع البيولوجي وإنشاء المحميات الطبيعية والتوسع في إنشاء المساحات الخضراء) |

| | | |
|---|---|---|
| | 29. النهوض بالزراعة وتعزيز المجتمعات الريفية | • زيادة الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني وإنشاء سلاسل قيمة<br>• حماية المزارعين ودعمهم، ولاسيما في المناطق الواقعة تحت التهديد |

وقد تم تحقيق الانسجام والتوافق بين السياسة الوطنية وكل هذه الأطر السياساتية، لتسهم في تحقيق أهدافهم وتتأثر بتدخلاتهم في علاقة مثمرة ثنائية الاتجاه. فهذه الأطر السياساتية تعتبر هي الأوثق صلة بالأمن الغذائي والتغذوي، رغم أنها ليست الوحيدة. هناك بالفعل استراتيجيات أخرى كثيرة للقطاع الوزاري واستراتيجيات عبر قطاعية، فضلا عن استراتيجيات وخطط وضعتها هيئات وسلطات حكومية تتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي، ولكن تم إقرارها بالكامل في السياسة الوطنية (راجع قسم 1.3).

## 5.4. العلاقات بأهداف التنمية المستدامة

تسهم السياسة الوطنية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الصادرة عن الأمم المتحدة، مع تركيزها تحديدًا على هدف التنمية المستدامة الثاني 'القضاء التام على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المُحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة'.

ومع ذلك، يجب التأكيد على أن التقدم الناشئ عن التنفيذ الفعال للسياسة الوطنية يسهم إلى حدٍ كبيرٍ أيضًا في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى على النحو المبين في جدول 5.3 الذي يشير أيضًا إلى السياسات الوطنية بأجندة السياسات الوطنية لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة .

**جدول 5.3.** إسهام السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي في أهداف التنمية المستدامة وتوافقها مع الأولويات الوطنية لأجندة السياسات الوطنية

| أهداف التنمية المستدامة | الأولويات الوطنية لأجندة السياسات الوطنية |
|---|---|
| هدف التنمية المستدامة - 1 لا فقر | • التخلص من الفقر<br>• تعزيز توفير الحماية الاجتماعية |
| هدف التنمية المستدامة الثاني: القضاء على الجوع | • تلبية الاحتياجات الأساسية للتجمعات السكانية<br>• النهوض بالزراعة وتعزيز المجتمعات الريفية |
| هدف التنمية المستدامة - 3 صحة جيدة ورفاهية | • تحسين صحة المواطنين ورفاهيتهم |
| هدف التنمية المستدامة 4 - التعليم الجيد | • من التعليم إلى العمل |
| هدف التنمية المستدامة - 5 المساواة بين النوع الاجتماعي وتمكين كل النساء والفتيات | • المساواة بين النوع الاجتماعي وتمكين المرأة |
| هدف التنمية المستدامة – 6 مياه نظيفة وصرف صحي | • تلبية الاحتياجات الأساسية للتجمعات السكانية |
| هدف التنمية المستدامة - 7 طاقة نظيفة بسعر ميسور | • تلبية الاحتياجات الأساسية للتجمعات السكانية |
| هدف التنمية المستدامة - 8 عمل لائق ونمو اقتصادي | • خلق فرص العمل<br>• بناء اقتصاد فلسطين المستقبلي |
| هدف التنمية المستدامة - 10 الحد من انعدام المساواة | • تحسين الخدمات المقدمة إلى المواطنين<br>• تعزيز توفير الحماية الاجتماعية |
| هدف التنمية المستدامة - 12 الاستهلاك والإنتاج المسؤول | • ضمان بيئة مستدامة والتكيف مع تغير المناخ |
| هدف التنمية المستدامة – 13 اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره | • ضمان بيئة مستدامة والتكيف مع تغير المناخ |

| | |
|---|---|
| **هدف التنمية المستدامة – 14 حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة** | • ضمان بيئة مستدامة والتكيف مع تغير المناخ |
| **هدف التنمية المستدامة - 15 حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي** | • ضمان بيئة مستدامة والتكيف مع تغير المناخ |
| **هدف التنمية المستدامة - 16 التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات** | • ضمان أمن المجتمع والسلامة العامة وسيادة القانون |
| **وهدف التنمية المستدامة - 17 تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة** | • حكومة محلية سريعة الاستجابة<br>• توسيع المشاركة الدولية لفلسطين |

## 6. التوصيات

### 6.1. أولويات التدخلات

تمثل التدخلات الواردة بقسم 4 مجموعة منسقة وشاملة من التدخلات القادرة على تنفيذ التغييرات المتوخاة من السياسة الوطنية، التي تمتد على مدى 12 عاما حيث أن تنفيذ جميع التدخلات من البداية والبدء من الصفر هو ببساطة أمر غير مجدٍ من الناحية العملية. لذلك، يجب إدارج التدخلات في نظام متعاقب يحدد التدخل تلو الآخر.

رغم ما يشكله تحديد أولويات التدخلات من أهمية كبيرة على مستوى التشغيل - وسيتم ذلك في خطة الاستثمار الوطنية للفترة بين عامي 2019-2022 في السنوات الثلاث الأولى من التنفيذ - إلا أن هناك بضع تدخلات تعتبر المخرجات المتوقعة منها أساسية لنجاح السياسة الوطنية بسبب إلحاح القضايا التي تعالجها هذه التدخلات و/أو بسبب ما تخلقه من تأثير فعال على التدخلات الأخرى.

وعليه، خلال المشاورات مع الأطراف ذات العلاقة، تم تحديد بعض التدخلات الرئيسية التي تمثل متطلبات أساسية لتنفيذ السياسة الوطنية تنفيذًا فعالا وناجعًا، وكلها تدخلات تندرج تحت الهدف الاستراتيجي 6، الذي يسعى إلى خلق بيئة مؤسسية تمكينية للأمن الغذائي والتغذوي تنتمي إلى خطوط التدخل التالية:

- سد الفجوات المتعلقة بالموارد البشرية والمالية في الشؤون الإدارية (النتيجة القطاعية 6.3)؛
- تحديد وتنفيذ آليات تنسيق أكثر فعالية وكفاءة لتدخلات الأمن الغذائي والتغذوي (النتيجة القطاعية 6.4)؛
- سد الثغرات التنظيمية في المجالات الهامة التي يمكن أن تحسن فعالية وكفاءة تدخلات الأمن الغذائي والتغذوي (النتيجة القطاعية 6.5).

ومن منظور المحتوى، برزت القضايا التالية كقضايا لها أولوية قصوى، وهي:

- ضمان الوصول إلى موارد الأراضي والمياه، التي يعيق الاحتلال الإسرائيلي في الوقت الحالي الوصول إليها، وتحسين إدارة هذه الموارد من خلال الابتكارات التقنية والمؤسسية من أجل تخفيف القيود المفروضة على الإنتاج الزراعي المستدام (النتيجة القطاعية 4.1): وسيؤثر ذلك مباشرة على توافر الغذاء؛
- تحسين سبل العيش، ولا سيما بالنسبة للفئات الأكثر احتياجا وتهميشًا، من خلال تدخلات الحماية الاجتماعية (النتيجة القطاعية 1.1)، وخصوصًا خلق فرص عمل وزيادة قابلية توظيف الأفراد: وسيؤثر ذلك مباشرة على الحصول على الغذاء؛

- تشجيع تنويع النظم الغذائية وعادات الأكل الصحية من خلال التثقيف التغذوي وحملات التوعية (النتيجة القطاعية 2.3)، التي تستهدف أساسا الفتيات والنساء والأسر التي لديها أطفال صغار، الأمر الذي يمكن أن يحقق إنجازات هائلة حتى في ظل القيود الحالية المفروضة على توافر الغذاء والحصول عليه: وسيؤثر ذلك مباشرة على الاستفادة من الغذاء.
- تعزيز القدرة على مواجهة المخاطر البشرية والطبيعية (النتيجة القطاعية 1.3) من خلال تنويع محفظة الأنشطة والاستعداد الأفضل لمواجهة الصدمات. وفي حالات ما بعد الكوارث، العمل على إعادة تأهيل الأصول واستعادة قدرات إنتاج الأغذية التي تضمن سبل عيش المواطنين: وسيؤثر ذلك مباشرة على استقرار توافر الغذاء.

## 6.2.المخاطر الاستراتيجية

هناك بالطبع بعض المخاطر التي ترتبط بتحقيق أهداف السياسة الوطنية، من أهمها على المستوى الاستراتيجي ما يلي:

- التأثر بحالات الركود السياسي الناجم عن الوضع السياسي المضطرب في فلسطين، وفي المقام الأول منه التطور السلبي للسياسة الدولية تجاه فلسطين، وإحكام الاحتلال الإسرائيلي قبضته عليها والانقسام السياسي الداخلي والشكوك في القيادة المقبلة، الأمر الذي يُترجَم مباشرة إلى مخاطر اقتصادية بسبب انخفاض النمو الاقتصادي والعائدات المالية من التدخلات العامة، التي يضخمها تقلص مساعدة الجهات المانحة والمنظمات الدولية. من ثم، يجب بذل كل الجهود الممكنة لإبقاء القضية الفلسطينية حية في المحافل الدولية والعمل على استقرار الوضع السياسي في دولة فلسطين؛
- الافتقار إلى الدعم السياسي والإجراءات السياساتية المتأخرة التي يمكن أن تعيق التنسيق الفعال بين كل الأطراف المعنية ذات العلاقة وتُقوّض استمرارية الإجراءات التي يتطلبها التغير طويل الأجل الذي تتوخاه السياسة الوطنية. من ثم، ينبغي بذل كل الجهود الممكنة لضمان الدعم والتوجيه السياسي المطلوبين على أعلى مستوى (مكتب رئيس الوزراء)؛
- غياب دعم المجتمع ككل بسبب عدم فهم الدور الذي يمكن أن يقوم به الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة. لذلك، تعتبر التوعية المستمرة وحملات التواصل والحوار مع كل الأطراف المعنية ذات العلاقة عاملا رئيسيًا في ترجيح إبرام عقد اجتماعي جديد يكتسب دعمًا سياسيًا واسعًا لخدمة السياسة الوطنية.

## 6.3. ترتيبات التنفيذ

تعد السياسة الوطنية استراتيجية يمتد نطاقها ويتشعب إلى ما يتعدى صلاحيات وزارة بعينها، بل إن تنفيذها مسألة تتطلب مشاركة فعالة من عددٍ كبيرٍ من الوزارات والهيئات والسلطات وغيرهم من المؤسسات. وعليه، تعد مسألة تحديد آليات تنسيق فعالة مسألة أساسية للنجاح في تحقيق أهداف السياسة الوطنية.

لذلك، أُنشِأت مؤخرًا مجموعة العمل المعنية بتحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني باعتبارها آلية تنسيق على المستوى الفني تضم الوزارات المعنية والمؤسسات العامة التي يرتكز عملها على الأمن الغذائي والتغذوي. ورغم أن تكوين مجموعة العمل ملائم من حيث المبدأ لمناقشة القضايا ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذوي، إلا أن دورها يقتصر على مراقبة التقدم المحرز نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني، ما يبعدها عن دور التنسيق الفعال من حيث مسؤوليات التخطيط والإدارة.

وعليه، يتطلب ذلك تكليف هيئة داخل الإدارة الفلسطينية تكون قادرة على قيادة عمليتي التخطيط والإشراف على تنفيذ السياسة الوطنية وتبسيطها، وتنسيق الاستثمارات العامة، وتحفيز الاستثمارات الخاصة ذات الصلة وتعادل القوة الشرائية، والتنسيق مع الأطراف الرئيسية الأخرى ذات العلاقة ودعوة المؤسسات الأخرى إلى تخطيط التدخلات وتنفيذها.

وللقيام بذلك، يجب اتخاذ بعض الإجراءات الضرورية داخل وخارج مختلف الوزارات المعنية. فداخليًا، يتطلب ذلك استثمارات ضخمة في تنمية القدرات البشرية (عدد أكبر من الموظفين الأفضل تدريبًا) في المجالات الرئيسية (التخطيط والإدارة والإحصاءات والمعلومات والاتصالات)، ويستلزم تبسيط المسؤوليات الناشئة عن اختصاصات السياسة

الوطنية (وربما أيضًا تغيير الهيكل الداخلي لبعض الوزارات). وخارجيًا، تُشكل المشاركة في حوار السياسات مع الشركاء البارزين، ممن لهم حضور سياسي واسع النطاق في المجتمع وصلاحيات في السياق الوطني (مثلا المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني)، عاملا هاما، بالإضافة إلى التواصل على نطاق أوسع مع المجتمع الفلسطيني والمجتمع الدولي.

كما أن إنشاء مجلس رفيع المستوى للغذاء والتغذية من ممثلي جميع الوزارات ذات الصلة، له السلطة السياسية في اتخاذ القرار، يعتبر أمرًا حاسمًا لضمان إدارة فعالة للأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين.

في هذا الإطار، يمكن تصور إدارة السياسة الوطنية على النحو التالي:

- ستكون وزارة الزراعة مسؤولة عن بدء وترتيب التنسيق المشترك بين المؤسسات وعقد حوار السياسات حول مختلف الموضوعات التي ستعالجها السياسة الوطنية؛
- ستقوم مجموعة العمل المعنية بتحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني بدور فني يتمثل في ورصد وتقييم التدخلات الموجهة نحو الأمن الغذائي والتغذوي؛
- سيكون المجلس الأعلى للغذاء والتغذية هو المركز السياسي الذي تُتخذ فيه القرارات على المستوى الوزاري، وسيكون مسؤولا عن تنسيق تدخلات السياسة الوطنية/خطة الاستثمار الوطنية، وسيشرف على تنفيذ السياسة الوطنية وعلى تحقيق نتائجها، وسيقدم خدماته (مثلا إعداد الملفات) للهيئات التداولية على المستوى السياسي الأعلى.

## 6.4. السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي وخطة الاستثمار الوطنية

تُعَد السياسة الوطنية وثيقة استراتيجية تحدد الرؤية التي ينبغي أن يدعمها جميع الشركاء، كما تحدد الأهداف طويلة الأجل التي ينبغي السعي إلى تحقيقها والتدخلات المحددة التي سيتم تنفيذها. أما خطة الاستثمار الوطنية، فتمثل مرحلة تخطيط الدورة الاستثمارية التي تترجم فيها أولويات الاستثمار بالسياسة الوطنية إلى إطار مشترك تعتمده جميع الأطراف الرئيسية ذات العلاقة على المستوى التشغيلي والمالي (تصميم وتنفيذ المشاريع وجمع الأموال، إلخ.).

وعلى هذا النحو، تعكس خطة الاستثمار الوطنية هيكل السياسة الوطنية؛ فهدف الخطة هو إيجاز أولويات الاستثمار وتوجيه تنفيذ التدخلات، والسعي إلى التوصل إلى اتفاق مع الأطراف الرئيسية ذات العلاقة حول الجهود المالية والتنظيمية التي سيتعهد كل منهم بتنفيذها في السياسة الوطنية وإلزامهم بها. وستضع خطة الاستثمار الوطنية ميزانية للتدخلات المحددة التي سيتم تنفيذها على المدى القصير والمتوسط الأجل، مع تقدير كمية الموارد المطلوب تخصيصها لمختلف التدخلات.

خطة الاستثمار الوطنية تتوائم مع إطار التخطيط متعدد السنوات الذي تعتمده حكومة فلسطين. كما أن خطة الاستثمار الوطنية الأولى للسياسة الوطنية تتوائم مع خطة التنمية الوطنية الرابعة للفترة بين عامي 2017-2022، وستغطي السنوات من عام 2019 حتى عام 2022. بعد هذه الفترة، وعلى أساس النتائج المحققة والدروس المستفادة، سيتم إعداد خطة استثمار وطنية جديدة تُنفذ في فترة التخطيط التالية، وهكذا حتى عام 2030 (شكل 6.1).[31]

[31] رغم أن السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي تهدف إلى وضع خارطة طريق للأهداف التي يجب تحقيقها حتى 2030، إلا أن البرمجة التفصيلية للاستثمارات لا يمكن إجراءها بصورة واقعية سوى لفترة أقصر حيث أن نتائج الاستثمار على المدى الطويل لا يمكن التنبؤ بها بالضبط، ويجب أن يتكيف التخطيط حسب ما يستجد من حقائق (مثل التغيير في مصادر التمويل وتوافر الأموال).

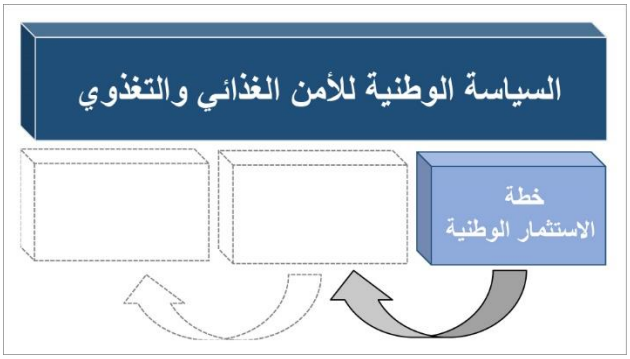


**شكل 6.1.** العلاقة بين الإطار الزمني لخطة الاستثمار الوطنية والإطار الزمني للسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي

بذلك، تتمتع خطة الاستثمار الوطنية بميزة فريدة كونها مدمجة بالكامل في الميزانية القياسية وإجراءات التخطيط القائمة في فلسطين، ما يوفر مرونة في تنفيذ السياسة الوطنية ويسمح بالتعلم من فترة التخطيط السابقة وبالنظر في الإنجازات والتغييرات المحتملة في ظروف التشغيل.

ومجمل القول، أن خطة الاستثمار الوطنية تعتبر بمثابة الذراع التشغيلي للسياسة الوطنية، الذي يشير إلى الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل تحقيق أهداف السياسة الوطنية. فهي تتكون من إطار توجيهي استثماري يوجه ترتيبات تعبئة الموارد العامة والخاصة وتنفيذها، ويوجه ترتيبات الرصد والتقييم التي تقدم معلومات منتظمة عن التقدم المحرز تحقيقًا للأمن الغذائي والتغذوي.، خصوصًا وأنها تعمل على ثلاث مستويات مختلفة، وهي:

- **مواءمة وانسجام الاستثمارات**: تساعد خطة الاستثمار الوطنية في وضع إطار للاستثمارات وفقًا لهيكل السياسة الوطنية، وتجنب التداخل والبحث عن أوجه التآزر في إطار منسق؛
- **الدعوة إلى الاستثمار**: تبرز خطة الاستثمار الوطنية مجالات الاستثمار ذات الأولوية وتلقي الضوء على فجوات الاستثمار المحتملة، وتمهد الطريق لمجموعة من الاستثمارات الأكثر شمولا وفعالية؛
- **رصد وتقييم الاستثمارات**: تطابق خطة الاستثمار الوطنية هيكل إطار نتائج السياسة الوطنية على مستوى الاستثمار، وبالتالي تسهم في قياس التقدم المحرز وتقديم معلومات للحكومة وغيرها من الشركاء عن إنجازات السياسة الوطنية.

وفضلا عن ذلك، ستساعد خطة الاستثمار أيضًا في وضع قواعد الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة. وبناء على المعلومات والمعارف التي تولدها أنشطة الرصد والتقييم، ستزود حكومة فلسطين بعناصر أساسية لتغيير قواعد لعبة الاستثمارات في هذا المجال بهدف تحسين الأداء.

**المراجع**

Coates, J., Swindale, A., and Bilinsky, P. (2007). Household Food Insecurity Access Scale (HFIAS) for Measurement of Household Food Access: Indicator Guide (v. 3). واشنطن، دي سي: Food and Nutrition Technical Assistance Project, Academy for Educational Development, August 2007. يمكن تنزيله من الرابط: http://www.fantaproject.org/sites/default/files/resources/HFIAS_ENG_v3_Aug07.pdf.

Prevalence and associated factors influencing stunting in children aged 2-5 years in the Gaza Strip-Palestine: a cross-sectional study. BMC Pediatrics, 2017 Dec 21, 17(1): 210. يمكن تنزيله من الرابط: https://bmcpediatr.biomedcentral.com/articles/10.1186/s12887-017-0957-y.

EQA – سلطة جودة البيئة (2017). *Cross-cutting Environment Sector Strategy 2017-2022*. سلطة جودة البيئة، رام الله، 2017.

EQA – سلطة جودة البيئة (2016). *National Adaptation Plan (NAP) to Climate Change*. سلطة جودة البيئة، رام الله، 2016. Downloadable at http://www4.unfccc.int/nap/Pages/Palestine_NAP.aspx.

FAO – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (1996). Rome Declaration on World Food Security and World Food Summit Plan of Action. مؤتمر القمة العالمي للأغذية، 13-17 نوفمبر/تشرين الأول 1996، روما، إيطاليا. يمكن تنزيله من الرابط http://www.fao.org/docrep/003/w3613e/w3613e00.HTM.

FAO – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2014). Better Nutrition, Better Lives. المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية (ICN2). 19-21 نوفمبر/تشرين الأول 2014، روما، إيطاليا. آخر وصول في 23 يوليو/تموز 2018 على الرابط http://www.fao.org/about/meetings/icn2/news-archive/news-detail/en/c/261494/.

FAO – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2016). Strengthening resilience and livelihoods of Gazan fishing communities through promoting the establishment of a marine cage farming social business. وثيقة المشروع. بيت المقدس: The Case of West Bank and Gaza Strip. دراسة غير مطبوعة.

FAO – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2018). *Country Programming Framework for Palestine 2018-2022*. بيت المقدس: مكتب منظمة الأغذية والزراعة في الضفة الغربية وفلسطين. يمكن تنزيله من الرابط http://www.fao.org/documents/card/es/c/I8933EN.

FAO – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، IFAD – الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، UNICEF – صندوق الأمم المتحدة الدولي للطفولة، WFP – برنامج الأغذية العالمي و WHO – منظمة الصحة العالمية (2017). *The State of Food Security and Nutrition in the World 2017. Building Resilience for Peace and Food Security*. روما: منظمة الفاو. يمكن تنزيله من الرابط http://www.fao.org/policy-support/resources/resources-details/en/c/1037641/.

FAO – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وWFP – برنامج الأغذية العالمي (2016). *Socio-Economic & Food Security Survey 2014*. منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. رام الله، مايو/أيار 2016. يمكن تنزيله من الرابط

http://fscluster.org/sites/default/files/documents/sefsec2014_report_all_web.pdf.

FIRST – المرفق المعني بتأثير الأمن الغذائي والتغذوي والصمود والاستدامة والتحول (2018). Strengthening the Enabling Environment for Food and Nutrition Security. موجز قطري. فلسطين. Paper prepared by the Palestine Economic Policy Research Institute (MAS) for the FIRST FAO-EU Partnership Programme, Policy Assistance Facility. بيت المقدس: مكتب منظمة الأغذية والزراعة في الضفة الغربية وفلسطين. دراسة غير مطبوعة.

GoP – حكومة دولة فلسطين (2016). *National Policy Agenda: Putting Citizens First*. حكومة دولة فلسطين، رام الله، ديسمبر/كانون الأول، 2016. يمكن تنزيله من الرابط https://palaestina.org/uploads/media/NPA_English_Final_Approved_20_2_2017_Printed.pdf.

GoP – حكومة دولة فلسطين (2017). *National Strategy for Food Safety 2017-2022*. حكومة دولة فلسطين، رام الله، 2017.

GoP – حكومة دولة فلسطين (2018). *Palestinian National Voluntary Review on the Implementation of the 2030 Agenda*. حكومة دولة فلسطين، رام الله، يونيو/حزيران 2018.

MAS – معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس (2017). Strategic Review of Food and Nutrition Security in Palestine. رام الله:: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني. يونيو/حزيران 2017.

MoA – وزارة الزراعة (2016). *National Agricultural Sector Strategy 2017-2022*. وزارة الزراعة، دولة فلسطين، رام الله، ديسمبر/كانون الأول، 2016.

MoEHE وزارة التربية والتعليم العالي (2017). *Education Sector Strategic Plan 2017-2022*. وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني، دولة فلسطين، رام الله، أبريل/نيسان 2017.

MoH وزارة الصحة. *National Health Strategy 2017-2022*. وزارة الصحة، دولة فلسطين، رام الله، أكتوبر/تشرين الأول 2016.

MoH وزارة الصحة *National Nutrition Policy, Strategies & Action Plan (NNPSAP) 2017 – 2022*. إدارة التغذية، وزارة الصحة، دولة فلسطين، رام الله، أكتوبر/تشرين الأول 2016.

MoH – وزارة الصحة و UNICEF – صندوق الأمم المتحدة الدولي للطفولة (2015). Palestine Micronutrient Survey. وزارة الصحة، دولة فلسطين، رام الله.

MNE – وزارة الاقتصاد الوطني (2017). *Sectoral Strategy for the Development of the National Economy 2017-2022*. وزارة الاقتصاد الوطني، دولة فلسطين، فبراير/شباط 2017.

MoSD وزارة التنمية الاجتماعية. *Social Development Sector Strategy (2017-2022)*. وزارة التنمية الاجتماعية، دولة فلسطين، رام الله، فبراير/شباط 2017.

MoWA – وزارة شؤون المرأة (2017). *National Cross-Sectoral Strategy to Promote Gender Equality and Equity and the Empowerment of Women 2017-2022*. وزارة شؤون المرأة، دولة فلسطين، رام الله، 2017.

PACI المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي (2017). *Palestinian Agricultural Credit Institution Strategy 2017-2022*. استراتيجية المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي، رام الله، مايو/أيار 2017.

PADRRIF صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية (2016). *PADRRIF Strategy 2017 – 2022*. صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية الفلسطيني، رام الله، ديسمبر/.كانون أول 2016.

PCBS الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011). *Agricultural Census 2010*.رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ديسمبر/كانون الأول 2011. يمكن تنزيله من الرابط http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book1818.pdf.

PCBS الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015).المسح الفلسطيني العنقودي متعدد المؤشرات .رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. يمكن تنزيله من الرابط

http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2113.pdf

PCBS الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016أ). *National Accounts at Current and Constant Prices*, Various years.رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. يمكن تنزيله من الرابط http://www.pcbs.gov.ps/site/lang__en/741/default.aspx.

PCBS الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016ب). *Registered Foreign Trade Statistics Goods and Services, 2015*.النتائج الرئيسية. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ستبمبر/أيلول، 2016. يمكن تنزيله من الرابط http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2216.pdf.

PCBS الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016ج). *Economic Surveys Series 2015.* النتائج الرئيسية. الإصدار 21، أكتوبر/تشرين الأول 2106. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. يمكن تنزيله من الرابط http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2225.pdf.

PCBS الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017). *National Strategy for the Development of Official Statistics 2018-2022*.الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، ديسمبر/كانون الأول 2017.

PCBS الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2017). الإحصاءات الزراعية- بيانات متنوعة، 1998-2016. رام الله

PCBS الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018أ). المؤشرات الإحصائية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة. آخر وصول في 3 يوليو/تموز 2018 على الرابط http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/StatInd/StatisticalMainIndicators_E.htm.

PCBS الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018ب). Levels of Living in Palestine, 2017. أخبار. آخر وصول في 3 يوليو/تموز 2018 على الرابط http://www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=3115.

PCBS الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018ج). General Census of Population, Housing and Establishments 2017, Final Results - Establishments Report.

PWA سلطة المياه الفلسطينية (2013). Status Report of Water Resources in the Occupied State of Palestine – 2012.رام الله: PWA. أكتوبر/تشرين الأول 2013. يمكن تنزيله من الرابط http://www.pwa.ps/userfiles/file/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D9%81%201/WR%20STATUS%20Report-final%20draft%202014-04-01.pdf.

PWA سلطة المياه الفلسطينية (2015). Water Resources Status Summary Report 2014 Gaza Strip. PWA. Downloadable at :رام الله/ http://www.pwa.ps/userfiles/file/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/Status%20WR%20Report%202014.pdf.

PWA سلطة المياه الفلسطينية (2016). *National Water Sector Strategic Plan and Action Plan (2017-2022)*. سلطة المياه الفلسطينية، رام الله، ديسمبر/كانون الأول 2016.

Romano, D., Stefani, G., Rocchi, B., and Fiorillo, C. (2017). The Impact of Assistance on Poverty and Food Security in a Protracted Conflict Context: The Case of West Bank and Gaza Strip. ورقة عمل رقم P13/2017، قسم الاقتصاد والإدارة، جامعة فلورنسا. يمكن تنزيله من الرابط https://www.disei.unifi.it/cmpro-v-p-95.html.

UN الأمم المتحدة (2015). تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة التي اعتمدتها الجمعية العامة في 25 سبتمبر 2015. الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الدورة السبعون. نيويورك. يمكن تنزيله من الرابط http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=E.

UNCTAD مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2015). *The Besieged Palestinian Agricultural Sector*. UNCTAD/GDS/APP/2015/1. نيويورك وجنيف: الأمم المتحدة. يمكن تنزيله من الرابط http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/gdsapp2015d1_en.pdf.

UNCTAD مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2016). تقرير عن مساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني: *Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory*. UNCTAD/APP/2016/1*. نيويورك وجنيف: الأمم المتحدة. يمكن تنزيله من الرابط http://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/tdb63d3_en.pdf.

UNDP برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2017). *Human Development Report 2016. Human Development for Everyone*. يمكن تنزيله من الرابط http://hdr.undp.org/sites/default/files/2016_human_development_report.pdf.

UNSCO – المنسق الخاص للأمم المتحدة المعني بعملية السلام في الشرق الأوسط (2016). *Common Country Analysis 2016. Leave No One Behind: A Perspective on Vulnerability and Structural Disadvantage in Palestine*. بيت المقدس: الفريق القطري للأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة. يمكن تنزيله من الرابط http://www.unsco.org/Documents/Special/UNCT/CCA_Report_En.pdf.

WB البنك الدولي (2011) *Coping with Conflict? Poverty and Inclusion in the West Bank and Gaza*. واشنطن، دي سي: البنك الدولي. 29 يوليو/تموز 2011. يمكن تنزيله من الرابط http://documents.worldbank.org/curated/en/561491468327943264/pdf/6129300ESW0P11000PUBLIC00Box379832B.pdf.

WB البنك الدولي (2012). *Designing a Results Framework for Achieving Results: A How-To Guide*. واشنطن، دي سي: البنك الدولي. يمكن تنزيله من الرابط http://siteresources.worldbank.org/EXTEVACAPDEV/Resources/designing_results_framework.pdf.

WB البنك الدولي (2013) *Area C and the Future of the Palestinian Economy*. Report No. AUS2922, Poverty Reduction and Economic Management Department, Middle East and North Africa Region. واشنطن، دي سي: البنك الدولي. 2 أكتوبر/تشرين الأول،

2013. يمكن تنزيله من الرابط http://documents.worldbank.org/curated/en/137111468329419171/pdf/AUS29220REPLAC0EVISION0January02014.pdf.

WB البنك الدولي (2018). مؤشرات التنمية الدولية. الضفة الغربية وقطاع غزة. واشنطن، دي سي: البنك الدولي. يمكن تنزيله من الرابط https://data.worldbank.org/country/west-bank-and-gaza.

WFP برنامج الأغذية العالمي (2008). Technical Guidance Sheet - Food Consumption Analysis: Calculation and Use of the Food Consumption Score in Food Security Analysis. برنامج الأغذية العالمي، روما. فبراير/شباط 2008. يمكن تنزيله من الرابط http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/manual_guide_proced/wfp197216.pdf.

WFP برنامج الأغذية العالمي (2017).(2018 – State of Palestine Country Strategic Plan (2022). Executive Board Second regular session, Rome, 13–16 November 2017. يمكن تنزيله من الرابط http://executiveboard.wfp.org/home.

## ملحق 1 - الأطراف ذات العلاقة المساهمة في وضع السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي

| **الملحق 1.أ** مجموعة العمل المعنية بتحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني | |
|---|---|
| **المؤسسة** | **الاسم** |
| **مكتب رئيس الوزراء** | محمود عطايا |
| **سلطة جودة البيئة** | إبراهيم القوقة |
| **وزارة الزراعة/التخطيط والسياسة** | سامر تيتي، رئيس مجموعة العمل المعنية بتحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني |
| **وزارة الزراعة/ النوع الاجتماعي** | ختام حمايل |
| **وزارة الزراعة/المشاريع** | مرام صوالحة / محمود فطافطة |
| **وزارة التربية والتعليم العالي** | سوزان طوطح |
| **وزارة الصحة** | موسى الحلايقة / لينا البحر |
| **وزارة العمل** | بشار صوافطة |
| **وزارة الاقتصاد الوطني** | محمد الطراوة |
| **وزارة التنمية الاجتماعية** | خالد البرغوثي |
| **المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي** | أنس سمحان |
| **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني** | رانيا أبو غوش |
| **سلطة المياه الفلسطينية** | رحاب ظاهر / سلام أبو هنطش |
| **ممثل المجتمع المدني/جمعية التنمية الزراعية الفلسطينية** | حسنين حسنين |
| **ممثل القطاع الخاص/اتحاد الصناعات الغذائية الفلسطينية** | غادة بريكة |
| **منظمة الأغذية والزراعة** | رنا حنون / بيرو توماسو بيري |
| **هيئة الأمم المتحدة للمرأة** | ... |

**ملحق 1.ب.** المشاركون في مشاورات السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي

| الاسم الأول | الاسم الأخير | المؤسسة |
|---|---|---|
| **عزمي** | عبد الرحمن | وزارة الاقتصاد الوطني |
| **إياس** | أبو **xxxx** | مركز أبحاث الأراضي |
| **شادية** | أبو الزين | الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني |
| **عاصم** | أبو بكر | وزارة العمل |
| **رانيا** | أبو غوش | الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني |
| **سلام** | أبو هنطش | سلطة المياه الفلسطينية |
| **منال** | أبو رمضان | وزارة التنمية الاجتماعية |
| **علاء** | أبو الرب | وزارة الصحة |
| **ابتسام** | أبو حايجة | وزارة الزراعة |
| **يسر** | أحدوش | وزارة العمل |
| **أبي** | العبودي | اتحاد لجان العمل الزراعي |
| **عماد** | البابا | سلطة جودة البيئة |
| **وفاء** | البيتاوي | معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس |
| **ميرال** | الفار | التعاون الدنماركي |
| **إبراهيم** | القاضي | وزارة الاقتصاد الوطني |
| **أديب** | القمري | مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية |
| **محمد** | الطرواة | وزارة الاقتصاد الوطني |
| **توماسو** | ألاسفيتش | منظمة الأغذية والزراعة |
| **أمين** | الحج | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني |
| **محمد** | المصري | صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية |
| **آمنه** | النتشة | الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني |
| **إبراهيم** | القوقة | سلطة جودة البيئة |
| **خالد** | الراي | وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) |
| **يسري** | السوسا | وزارة العمل |
| **جواو** | أنسيلمو | مفوضية الاتحاد الأوروبي |
| **حسن** | الأشقر | وزارة الزراعة |
| **رياض** | عطاري | - |
| **محمود** | عطايا | مكتب رئيس الوزراء |
| **يوسف** | عوايص | سلطة المياه الفلسطينية |
| **أسامة** | عوّاد | وزارة الزراعة |
| **لينا** | البحر | وزارة الصحة |
| **خالد** | البرغوثي | وزارة التنمية الاجتماعية |
| **كلارا** | كابيللي | التعاون الإيطالي |
| **أيمن** | دراغمة | التعاون السويسري |

| | | |
|---|---|---|
| **شادي** | درويش | وزارة الزراعة |
| **داوود** | الديك | وزارة التنمية الاجتماعية |
| **كريستوفر** | دوجويد | التعاون الكندي |
| **خالد** | الحريزي | منظمة الأغذية والزراعة |
| **محمود** | فطافطة | وزارة الزراعة |
| **ماركو** | فرلوني | قطاع الأمن الغذائي |
| **تشيرو** | فيوريللو | منظمة الأغذية والزراعة |
| **عائشة** | جزاوي | وزارة التربية والتعليم العالي |
| **إياد** | غانم | صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية |
| **ماري** | جيلبرن دوروز | التعاون السويسري |
| **ختام** | حمايل | وزارة الزراعة |
| **رائد** | حنانيا | المجتمعات العالمية |
| **رنا** | حنُّون | منظمة الأغذية والزراعة |
| **طارق** | هشهش | وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) |
| **جنيا** | حلو-رعد | التعاون البلجيكي |
| **حبيب** | هين | معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس |
| **تغريد** | هيثناوي | سلطة المياه الفلسطينية |
| **ذيس** | هويكمن | التعاون الهولندي |
| **نادر** | هريمات | معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) |
| **أميمة** | إبراهيم | جمعية الفلاحين العرب |
| **مأمون** | جبور | وزارة التربية والتعليم العالي |
| **سليم** | جيوسي | مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية |
| **فوزية** | كمال | وزارة الصحة |
| **ستيفن** | كيرنر | برنامج الأغذية العالمي |
| **منتهى** | خضر | الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني |
| **رجا** | خالدي | معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس |
| **منتهى** | خنفر | الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني |
| **منير** | كليبو | منظمة العمل الدولية |
| **صلاح** | لحام | برنامج الأغذية العالمي |
| **عبد الله** | لحلوح | وزارة الزراعة |
| **ناصر** | معالي | استشاري تنمية المجتمع |
| **لبنى** | مديح | وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) |
| **علاء** | مصري | وزارة الصحة |
| **تاريتا** | ممونم | معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس |
| **ميرا** | نصراوي | التعاون الكندي |
| **آمنه** | ناتشي | الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني |
| **هبة** | نسيبة | منظمة الأغذية والزراعة |

| | | |
|---|---|---|
| **محمد** | عمري | الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني |
| **بيرو توماسو** | بيري | منظمة الأغذية والزراعة |
| **كنار** | القاضي | اليونيسف |
| **توفيق** | رعد | التعاون الأسترالي |
| **ثائر** | ربيع | وزارة الزراعة |
| **علي** | رمضان | سلطة المياه الفلسطينية |
| **ريما** | رشيد | المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية |
| **أحمد** | رضا | منظمة الأغذية والزراعة |
| **لؤي** | ريماوي | وزارة التربية والتعليم العالي |
| **لوديفين** | سلامبو | التعاون الفرنسي |
| **إبراهيم** | سلامة | وزارة الزراعة |
| **عزام** | صالح | منظمة الأغذية والزراعة |
| **أنس** | سمحان | المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي |
| **زغلول** | سمحان | سلطة جودة البيئة |
| **رولا** | ستاس | جمعية تنمية المرأة الريفية |
| **بشار** | صوافطة | وكالة العمل التعاوني |
| **أيمن** | صوالحة | وزارة التنمية الاجتماعية |
| **مرام** | صوالحة | وزارة الزراعة |
| **أنس** | سمحان | المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي |
| **نصوح** | شاهين | جمعية التنمية الزراعية – الإغاثة الزراعية الفلسطينية |
| **ريما** | شبيتة | وزارة الحكم المحلي |
| **عبد السلام** | شبيطة | وزارة الاقتصاد الوطني |
| **رحاب** | ظاهر | سلطة المياه الفلسطينية |
| **سامر** | تيتي | وزارة الزراعة |
| **جيزس** | توم | التعاون الإسباني |
| **سوزان** | طوطح | وزارة التربية والتعليم العالي |
| **فيدا** | توام | الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني |
| **حنين** | زقوت | منظمة الأغذية والزراعة |

**ملحق 2 - تحليل الفجوة بين مقاصد هدف التنمية المستدامة الثاني وأجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية**

**مقصد 2.1** لا تبرز أجندة السياسات الوطنية بوضوح الحاجة إلى ضمان حصول كل السكان على الغذاء في جميع الأوقات كأولوية أولى. لذلك، لا يوجد التزام وطني صريح بالقضاء على انعدام الأمن الغذائي في فلسطين.

**مقصد 2.2** لم تُحدِّد أجندة السياسات الوطنية التغذية الكافية والمنافع المترتبة عليها كأولوية على المستوى الوطني، ولا توجد بها إشارة إلى تحديات سوء التغذية وعدم تلبية الاحتياجات التغذوية لأكثر الفئات السكانية ضعفًا.

**مقصد 2.3** لم تُحدِد السياسات و/أو التدخلات الفلسطينية كمية الزيادة المستهدفة في الإنتاج الزراعي، على خلاف مقصد 3 لهدف التنمية المستدامة الثاني، الذي يهدف إلى مضاعفة الإنتاجية الزراعية في السنوات القليلة القادمة.

**مقصد 2.4** يشكل هذا المقصد فجوة مهمة في الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي، التي فشلت في تقديم صلة واضحة بين تحسين الممارسات الزراعية وبين تحسين النتائج البيئية، بينما تناولتها الاستراتيجية القطاعية للبيئة على نحو مرضٍ نوعًا ما، بل وعالجها برنامج العمل الوطني بشأن تغير المناخ على نحو أفضل.

**مقصد 2.5** لا يشير إطار السياسة الفلسطينية صراحة إلى بنوك البذور والنباتات، التي تشكل أهمية قصوى في حفظ التنوع البيولوجي. فضلا عن ذلك، يستلزم حفظ التنوع الجيني إجراء بعض البحوث، وهذا بدوره يتطلب مشاركة وزارة التربية والتعليم العالي. كذلك، لم تُعالج مسألة حفظ التنوع الجيني وغيرها من الجوانب الواردة في مقصد 4 باستراتيجية وزارة التربية والتعليم العالي للفترة الحالية.

**مقصد 2.أ.** لم تُعالَج مسألة بنوك الجينات النباتية والحيوانية في أطر السياسات القائمة. ونظرًا لأن الجامعات تعتبر مراكز البحث الرئيسية في فلسطين، فلا يمكن توقع إلا أن تقوم وزارة التربية والتعليم العالي بدورٍ في إجراء البحوث الزراعية وتحسين الإنتاج الزراعي.

**مقصد 2.ب.** هناك فجوة هامة في إطار السياسة الفلسطينية فيما يتعلق بالإسهام في القضاء على القيود المفروضة على التجارة والتشوهات على المستوى العالمي حيث أنه لم يتم تناول هذه القضية في استراتيجية وزارة الاقتصاد الوطني، التي تعد المؤسسة الوطنية الرئيسية القائمة بإدارة التجارة الدولية في فلسطين والإشراف عليها. ورغم تركيز مقصد 2.ب على تجارة الأغذية وقيام وزارة الزراعة الفلسطينية بالدور الواجب عليها في هذه المسألة بدقة، إلا أنه لا يمكن إغفال دور وزارة الاقتصاد الوطني.

**مقصد 2.ج.** لا يبدو أن هناك أي فجوات (مهمة) حيث تم التعامل بطريقة أو بأخرى مع كل العوامل الرئيسية اللازمة لإنشاء أسواق جيدة الأداء للسلع الأساسية ولتبادل المعلومات. ومع ذلك، كما هو الحال في المقاصد الأخرى لهدف التنمية المستدامة الثاني، تظل قدرة الحكومة الفلسطينية على تنفيذ الإجراءات اللازمة للقضاء التام على الجوع وإنتاج أغذية مستدامة وتوفير الأمن التغذوي في فلسطين متوقفة على تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي عن إسرائيل.

## ملحق 3 - مصفوفة تطابق بين مقاصد هدف التنمية المستدامة الثاني وأجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات المحددة

### ملحق 3.ا. تعريف مقاصد هدف التنمية المستدامة الثاني

- **القضاء على الجوع (مقصد 2.1):** القضاء على الجوع وضمان حصول جميع السكان، وبالأخص الفقراء والأفراد الذين يعانون من حالات ضعف، بما في ذلك الرُضَّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام بحلول عام 2030
- **القضاء على أي شكل من أشكال سوء التغذية (مقصد 2.2):** وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليًا بشأن قصر القامة والهزال في الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام 2025.
- **زيادة الإنتاجية الزراعية والمداخيل (مقصد 2.3):** مضاعفة الإنتاجية الزراعية ومداخيل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء والشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، بما في ذلك من خلال كفالة الوصول الآمن والمتساوي إلى الأراضي، وغيرها من الموارد الإنتاجية والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية بحلول عام 2030.
- **ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة (مقصد 2.4):** ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتُحسن تدريجيًا نوعية الأراضي والتربة بحلول عام 2030.
- **حفظ التنوع البيولوجي الزراعي (مقصد 2.5):** حفظ التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة والداجنة وغيرها من الأنواع البرية المرتبطة بها، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوعة التي تُدار إدارة سليمة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دوليًا بحلول عام 2020.
- **زيادة الاستثمارات (مقصد 2.أ):** زيادة الاستثمار، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزز، في البنى التحتية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموًا.
- **منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات (مقصد 2.ب):** منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقًا لتكليف جولة الدوحة الإنمائية.
- **ضمان الأداء الجيد لأسواق السلع الغذائية (مقصد 2.ج):** اعتماد تدابير تضمن سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسر الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطات الغذائية من أجل المساعدة في الحد من التقلبات الحادة في أسعار الأغذية.

## ملحق 3.ب.ا. مطابقة بين مقاصد هدف التنمية المستدامة الثاني وبين أجندة السياسات الوطنية

| مقاصد الهدف الثاني للتنمية المستدامة<br>اجندة السياسات الوطنية | 2.1 الجوع | 2.2 سوء التغذية | 2.3 الإنتاجية الزراعية | 2.4 الغذاء المستدام | 2.5 التنوع الجيني | 2.أ الاستثمارات | 2.ب التشوهات التجارية | 2.ج سوق الأغذية والمعلومات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأولويات الوطنية والسياسات الوطنية | | | | | | | | |
| الأولوية الوطنية الأولى: إنهاء الاحتلال ؛ تحقيق استقلالنا | | | | | | | | |
| 1. حشد الدعم الوطني والدولي | | | | | | | | |
| 2. محاسبة إسرائيل | | | | | | | | |
| الأولوية الوطنية الثانية: الوحدة الوطنية | | | | | | | | |
| 3. أرض واحدة، شعب واحد | | | | | | | | |
| 4. التمسك بالمبادئ الديمقراطية | | | | | | | | |
| الأولوية الوطنية الثالثة: تعزيز المكانة الدولية لفلسطين | | | | | | | | |
| 5. توسيع المشاركة الدولية لفلسطين | | | | | | | ✓ | |
| 6. توسيع العلاقات الثنائية لفلسطين | | | | | | | | |
| الأولوية الوطنية الرابعة: الحكومة التي تركز على المواطن | | | | | | | | |
| 7. استجابة الحكومة الفعّالة | ✓ | | | | | | | |
| 8. تحسين الخدمات للمواطنين | ✓ | | | | | | | |
| الأولوية الوطنية الخامسة: الحكومة الفعالة | | | | | | | | |
| 9. تعزيز المساءلة والشفافية | | | | | | | | |
| 10. فعالية وكفاءة الإدارة المالية العامة | | | | | | | | |
| الأولوية الوطنية السادسة: الاستقلال الاقتصادي | | | | | | | | |
| 11 - بناء اقتصاد فلسطيني المستقبلي | | | ✓ | | | ✓ | | ✓ |
| 12. خلق فرص العمل | ✓ | | | | | ✓ | | |
| 13. تحسين بيئة الأعمال في فلسطين | | | ✓ | | | ✓ | | |
| 14. تعزيز المناعة الفلسطينية | | | | | | | | |
| الأولوية الوطنية السابعة: العدالة الاجتماعية وسيادة القانون | | | | | | | | |
| 15. القضاء على الفقر | ✓ | | | | | | | |
| 16.تعزيز الحماية الاجتماعية | ✓ | | | | | | | |
| 17.تحسين الوصول إلى العدالة | | | | | | | | |
| 18. المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة | ✓ | ✓ | | | | | | |
| 19. شبابنا مستقبلنا | | | | | | | | |
| الأولوية الوطنية الثامنة: جودة التعليم للجميع | | | | | | | | |
| 20. تحسين تعليم الطفولة المبكرة والتعليم ما قبل المدرسة | | | | | | | | |
| 21. تحسين التحاق الطلاب والبقاء بالتعليم | | | | | | | | |
| 22. تحسين التعليم الابتدائي والثانوي | | | | | | | | |
| 23. من التعليم إلى التوظيف | ✓ | ✓ | | | | | | |
| الأولوية الوطنية التاسعة: جودة الرعاية الصحية للجميع | | | | | | | | |
| 24. خدمات رعاية صحية افضل | | | | | | | | |
| 25. تحسين صحة المواطنين ورفاهيتهم | | | | | | | | |
| الأولوية الوطنية العاشرة: المجتمع القادر على الصمود والتنمية | | | | | | | | |
| 26. ضمان أمن المجتمع والسلامة العامة وسيادة القانون | ✓ | | | | | | | |
| 27. تلبية الاحتياجات الأساسية لمجتمعاتنا | ✓ | | | | | | | |
| 28. ضمان بيئة مستدامة | | | | ✓ | ✓ | | | |
| 29. تنشيط الزراعة وتقوية مجتمعاتنا الريفية | ✓ | | ✓ | | | ✓ | | |
| 30. الحفاظ على الهوية الوطنية والتراث الثقافي | | | | | | | | |

## ملحق 3.ب.2. مطابقة بين مقاصد هدف التنمية المستدامة الثاني وبين الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي

| مقاصد الهدف الثاني للتنمية المستدامة<br>استراتيجية القطاع الزراعي | 2.1 الجوع | 2.2 سوء التغذية | 2.3 الإنتاجية الزراعية | 2.4 الغذاء المستدام | 2.5 التنوع الجيني | 2.أ الاستثمارات | 2.ب التشوهات التجارية | 2.ج سوق الأغذية والمعلومات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الأهداف الاستراتيجية والنتائج** | | | | | | | | |
| **الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز صمود المزارعات والمزارعين وتمسكهم في أراضيهم** | | | | | | | | |
| 1. يحصل المزارعون والمنتجون الذين تعرضوا للأضرار كنتيجة مباشرة للاحتلال الإسرائيلي على الدعم اللازم لضمان صمودهم. | ✓ | | | | | | | |
| 2. يتلقى المزارعون والمنتجون الذين تكبدوا أضراراً كنتيجة مباشرة للكوارث الطبيعية وأزمات السوق الدعم اللازم لضمان قدراتهم على التكيف ومواصلة الإنتاج والتنمية. | ✓ | | | | | | | |
| 3. تتبنى المنظمات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة مواقف تعارض سياسات الاحتلال الإسرائيلي التي تقوض التنمية الزراعية ، وخاصة السيطرة على الموارد المائية والأراضي والأسواق ، وتقديم الدعم للتخفيف من آثارها أو عكس مسارها. | ✓ | | | | | | | |
| 4 - ينخرط الشباب المبتكر والمزارعات والمنتجون في أنشطة زراعية وريفية مستدامة ومجدية. | ✓ | | | | | ✓ | | |
| 5. يمكن للمزارعين الذين تنتهك حقوقهم من قبل الجيش الإسرائيلي أو المستوطنين الوصول إلى القضاء. | ✓ | | | | | | | |
| **الهدف الاستراتيجي الثاني: إدارة مستدامة للموارد الطبيعية الزراعية ومتكيفة مع التغيرات المناخية** | | | | | | | | |
| 1. زيادة حجم المياه المتاحة للمزارعين ومربي الماشية من المصادر التقليدية وغير التقليدية وزيادة كفاءتها. | | | ✓ | ✓ | | | | |
| 2 - توسيع مساحة الأراضي المزروعة أو المحمية من التدهور سنوياً. | | | ✓ | ✓ | | | | |
| 3. يمكن للمزارعين في جميع المحافظات الوصول إلى أراضيهم ومواردهم المائية بسهولة وبحرية. | | | ✓ | | | | | |
| 4. تتبنى المؤسسات الحكومية والسلطات المحلية وتنفذ الإجراءات الإدارية والتقنية التي تعزز إدارة وحماية الأراضي الزراعية المعينة (بما في ذلك الغابات والمراعي والمحميات الطبيعية). | | | | ✓ | ✓ | | | |
| 5- تعزيز وإنفاذ السياسات والتقنيات الزراعية الذكية والمتكيفة مناخياً مع التنوع البيولوجي ومقاومة التصحر. | | | | ✓ | ✓ | | | |
| **الهدف الاستراتيجي الثالث: زيادة إنتاج وإنتاجية وتنافسية الزراعة في الأسواق المحلية والدولية ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والأمن الغذائي** | | | | | | | | |
| 1. مساحات أراضي جديدة تزرع بمحاصيل استراتيجية ومحاصيل عالية القيمة ومزارع ثروة حيوانية ذات عائد. | ✓ | | ✓ | | | ✓ | | |
| 2. تحسين تقنيات الإنتاج الزراعي ، والأصناف والسلالات المستخدمة من قبل المزارعين والمنتجين. | ✓ | | ✓ | | | ✓ | | |
| 3. نوعية وسلامة المنتجات النباتية والحيوانية المنتجة محلياً مطابقة لأفضل المعايير الدولية وتتمتع بتنافسية عالية في الأسواق المحلية والدولية. | ✓ | ✓ | ✓ | | | | | |
| 4. تكاليف الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي تصبح أكثر تنافسية. | ✓ | | ✓ | | | | | |
| 5. الحد من انتشار الأمراض والأوبئة التي تصيب النباتات والحيوانات. | ✓ | | ✓ | ✓ | | | | |
| 6. بيئة الأعمال في الإنتاج والتصنيع والتسويق الزراعي جاذبة للرياديين والرياديات ورجال الأعمال. | ✓ | | | | | ✓ | | |
| **الهدف الاستراتيجي الرابع: وصول المزارعين والمزارعات والرياديين والرياديات إلى خدمات زراعية نوعية متناسبة مع احتياجات سلسلة القيمة في القطاع الزراعي** | | | | | | | | |
| 1. خدمات الإرشاد والبحث الزراعي والبيطرة ودرء المخاطر والتأمين الزراعي والتسليف الزراعي وخدمات تطوير الأعمال للمزارع يتم تطويرها وتوسيعها بشكل مستمر. | | | ✓ | | | ✓ | | |
| 2. خدمات التسويق الزراعي بما يشمل أسواق الجملة تتمتع بإدارة كفؤة وبنية تحتية مناسبة لدعم تقديم خدمات عالية الجودة. | | | ✓ | | | ✓ | | ✓ |
| 3. أدوات درء المخاطر الزراعية متنوعة ومتطورة . | | | | | | ✓ | | |
| 4. تحسين مساهمة الأبحاث التطبيقية في إنتاج المعرفة الزراعية المرتبطة في أولويات التنمية الزراعية. | | | | | | ✓ | | |
| **الهدف الاستراتيجي الخامس: تطوير أطر مؤسسية وقانونية زراعية كفؤة وفعالة** | | | | | | | | |
| 1. التشريعات الزراعية متكاملة ومعززة للتنمية الزراعية المستدامة . | | | | ✓ | | ✓ | ✓ | |
| 2. تعزيز القدرات البشرية والمادية لمؤسسات القطاع الزراعية. | | | | | | ✓ | | |
| 3. الانضمام للاتفاقيات والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالزراعة ودعم الوجود الفلسطيني في المنظمات الدولية الزراعية. | | | | | | ✓ | ✓ | |
| 4. تعزيز التعاون وتبادل المعرفة والشراكة بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي بما يساهم في تحسين منهجية الإدارة بالنتائج وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي. | | | | | | ✓ | | |
| 5. مؤسسات القطاع الزراعي تطبق سياسات وإجراءات لضمان السلامة العامة والصحة النباتية وفق متطلبات السوق. | | | | | | ✓ | | |
| 6. جمعيات وأطر فاعلة تجمع المزارعين والمنتجين. | | | | | | ✓ | | ✓ |

## ملحق 3.ب.3. مطابقة بين مقاصد هدف التنمية المستدامة الثاني وبين الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع تغيرات المناخ

| مقاصد الهدف الثاني للتنمية المستدامة / الخطة الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية | 2.1 الجوع | 2.2 سوء التغذية | 2.3 الإنتاجية الزراعية | 2.4 الغذاء المستدام | 2.5 التنوع الجيني | 2.أ الاستثمارات | 2.ب التشوهات التجارية | 2.ج سوق الأغذية والمعلومات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **خيارات الموضوع / القطاع والتكيف** | | | | | | | | |
| **1. الزراعة** | | | | | | | | |
| 1. تعزيز نظم الري والبنية التحتية المستدامة على مستوى المجتمع | ✓ | | ✓ | | | | | |
| 2. الزراعة المحمية الذكية | | | ✓ | ✓ | | | | |
| 3. تحسين كفاءة استخدام المياه واستخدام موارد المياه البديلة | | | ✓ | ✓ | | | | |
| 4. تخطيط وإدارة استخدام الأراضي - التحصين والتحريج وتنمية المراعي | | | | ✓ | | | | |
| 5. الحد من مخاطر الكوارث الزراعية وإدارتها | ✓ | | | ✓ | | | | |
| 6. زيادة توافر العلف الحيواني (بما في ذلك المخلفات الزراعية والمحسنة) [illegible] | | | ✓ | | | | | |
| 7. تحسين مصادر إنتاج الثروة الحيوانية | | | ✓ | | | | | |
| 8. إنشاء دعم المزارعين (الإعانات، برنامج التدريب الزراعي) | ✓ | | ✓ | | | | | |
| **2. الساحلية والبحرية** | | | | | | | | |
| 1. حصاد مياه الأمطار | | | ✓ | ✓ | | | | |
| 2. بناء حواجز الأمواج المناسبة | | | | ✓ | | | | |
| 3. إدخال محاصيل جديدة تتحمل الملوحة | | | ✓ | | | | | |
| 4. توسيع منطقة الصيد وتحسين معدات الصيد | ✓ | | ✓ | | | | | |
| 5. توفير خدمات التغذية الشاطئية واستصلاح الأراضي والدفاع الشاطئي | | | | | | | | |
| 6. توفير المختبرات والمعدات لجمع وتحليل البيانات | | | | | | | | |
| 7. [illegible] الأسماك / [illegible] | ✓ | ✓ | | | | | | |
| **3. الطاقة** | | | | | | | | |
| 1. توليد الكهرباء والطاقة الشمسية للتطبيقات التجارية والصناعية متوسطة/كبيرة الحجم | | | | | | | | |
| 2. استخدام الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية للحد من الطاقة المستوردة | | | | | | | | |
| 3. تنفيذ تدابير كفاءة الطاقة للحد من الاستهلاك - أسطح التطبيقات التجارية والصناعية | | | | | | | | |
| 4. تنفيذ تدابير كفاءة الطاقة للحد من الاستهلاك وبالتالي الطاقة المستوردة | | | | | | | | |
| 5. ترقية شبكة الكهرباء | | | | | | | | |
| 6. بناء مرافق تخزين الوقود الأحفوري | | | | | | | | |
| 7. إمدادات إضافية من الطاقة من الدول المجاورة | | | | | | | | |
| 8. تعزيز معدات وإقامة محطة توليد الكهرباء في غزة (GPP) | | | | | | | | |
| **4. الغذاء** | | | | | | | | |
| 1. تعزيز سلسلة القيمة الزراعية وتحسين البنية التحتية للإنتاج الحيواني | | | ✓ | | | | | |
| 2. إدارة الفيضانات الزراعية | | | ✓ | | | | | |
| 3. بناء التخزين [illegible] على نطاق واسع | | | ✓ | | | | | |
| 4. بناء صوامع حبوب [illegible] | | | ✓ | | | | | |
| **5. النوع الاجتماعي** | | | | | | | | |
| 1. زيادة وعي الناس - ولا سيما النساء - في المناطق الفقيرة مالياً عن التدابير التي يمكن اتخاذها للمساعدة في الوقاية من الأمراض الرئيسية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والأغذية | | ✓ | | | | | | |
| 2. دعم التحسينات في الاستخدام الفعال للمياه في المشاريع الزراعية الصغيرة الخاصة بالنساء | | | ✓ | ✓ | | | | |
| 3. تشجيع النساء على استخدام حدائق منازلهن لإنتاج الغذاء | | ✓ | ✓ | | | | | |
| **6. الصحة** | | | | | | | | |
| 1. تطوير نظم مراقبة وسلامة المياه والأغذية والمرافق الصحية باستخدام التكنولوجيا الحالية | | ✓ | | | | | | |
| 2. تدريب العاملين الصحيين وزيادة وعي الناس - ولا سيما النساء - في المناطق الفقيرة مالياً عن التدابير التي يمكن اتخاذها للمساعدة في الوقاية من الأمراض الرئيسية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والأغذية | | ✓ | | | | | | |
| **7. الصناعة** | | | | | | | | |
| 1. توفير إمدادات الكهرباء يمكن الاعتماد عليها | | | | | | | | |
| 2. استبدال المواد الخام المستوردة بالمواد المحلية كلما أمكن ذلك | | | | | | | | |
| 3. تحسين إمدادات المياه من خلال نظم جمع ومعالجة مياه الصرف الصحي | | | | | | | | |
| 4. الحد من استهلاك الطاقة من خلال إدخال تقنيات الإنتاج المحسنة | | | | | | | | |
| 5. بناء مرافق تخزين الوقود الأحفوري | | | | | | | | |
| 6. تحسين أساليب المعالجة والتعقيم والتعبئة والتخزين للمواد الخام المعدة للتصدير | | | | | | | | |
| 7. بناء القدرات لتمكين الصناعات من التكيف مع تغير المناخ | | | | | | | | |
| 8. إعادة تأهيل المنشآت الصناعية | | | | | | | | |
| 9. إجراء عمليات تدقيق الطاقة من أجل زيادة استخدام الصناعات لتدابير كفاءة الطاقة | | | | | | | | |
| 10. توفير مرافق تخزين مناسبة للمنتجات الصناعية المعدة للتصدير | | | | | | | | |
| 11. إعادة تأهيل وصيانة المعدات الصناعية | | | | | | | | |
| **8. النظم الإيكولوجية الأرضية** | | | | | | | | |
| 1. الشبكة الوطنية للمناطق المحمية - بما في ذلك 50 منطقة محمية و 51 نقطة ساخنة للتنوع البيولوجي | | | | | ✓ | | | |
| 2. الشبكة الوطنية للمناطق المحمية - بما في ذلك وادي غزة و 8 مناطق ساخنة للتنوع البيولوجي | | | | | ✓ | | | |
| **9. السياحة** | | | | | | | | |
| 1. تحديد وتصميم وتنفيذ خطط إدارة الفيضانات لمواقع التراث الثقافي - عند الاقتضاء | | | | | | | | |
| 2. تحديد وتصميم وتنفيذ خطط إدارة الفيضانات لأغراض الجذب السياحي الإيكولوجي - حسب الاقتضاء | | | | | | | | |
| **10. المناطق الحضرية والبنية التحتية** | | | | | | | | |
| 1. تعزيز المباني الخضراء | | | | | | | | |
| 2. إعادة تأهيل البنية التحتية لتعزيز المرونة | | | | | | | | |
| **11. النفايات ومياه الصرف الصحي** | | | | | | | | |
| 1. تحسين نظام جمع النفايات | | | | | | | | |
| 2. تحسين إدارة المادة المرتشحة من مواقع طمر النفايات | | | | | | | | |
| 3. الحد، إعادة الاستخدام، إعادة التدوير | | | | | | | | |
| **12. المياه** | | | | | | | | |
| 1. إعادة تأهيل مصادر المياه الآبار والقنوات والينابيع | | | ✓ | | | | | |
| 2. السيطرة على التسرب من أنظمة التوزيع | | | | | | | | |
| 3. تخصيص موارد مائية عابرة للحدود بطريقة عادلة ومقبولة بين إسرائيل ودولة فلسطين | | | | | | | | |
| 4. تعزيز استخدام موارد مائية إضافية وبديلة لأغراض غير منزلية | | | ✓ | | | | | |
| 5. تطوير وتحسين نظم مياه الأمطار والبنية التحتية للصرف الصحي | | | | | | | | |
| 6. زيادة حصة المياه المستوردة | | | | | | | | |
| 7. تعزيز استخدام موارد المياه البديلة للأغراض غير المنزلية | | | ✓ | | | | | |
| 8. بناء محطة تحلية كبيرة لغزة | | | | | | | | |
| 9. تطوير وتحسين نظم مياه الأمطار والبنية التحتية للصرف الصحي | | | | | | | | |

## ملحق 3.ب.4. مطابقة بين مقاصد هدف التنمية المستدامة الثاني وبين استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية

| مقاصد الهدف الثاني للتنمية المستدامة<br>استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية | 2.1 الجوع | 2.2 سوء التغذية | 2.3 الإنتاجية الزراعية | 2.4 الغذاء المستدام | 2.5 التنوع الجيني | 2.أ الاستثمارات | 2.ب التشوهات التجارية | 2.ج سوق الأغذية والمعلومات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الأهداف الاستراتيجية والنتائج** | | | | | | | | |
| **الهدف الاستراتيجي الأول: الحد من الفقر** | | | | | | | | |
| 1. الأسر الفقيرة والمهمشة قادرة على ضمان احتياجاتها الأساسية بالجودة والكميات المناسبتين. | ✓ | ✓ | | | | | | |
| 2. مشاركة النساء والرجال والشباب من الأسر الفقيرة في مشاريع التمكين الاقتصادي والجماعي. | ✓ | | | | | | | |
| 3 - أطر الحماية الوطنية والمحلية الفعالة التي تحمي الفقراء والضعفاء من النساء والرجال من الصدمات والأزمات والكوارث. | ✓ | | | | | | | |
| **الهدف الاستراتيجي الثاني: القضاء على جميع أشكال التهميش والعنف والإقصاء الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني** | | | | | | | | |
| 1. السياسات والتشريعات الوقائية التي تعزز العدل والمساواة والحقوق للجميع. | | | | | | | | |
| 2. الثقافة المجتمعية التي تعزز الحقوق والمساءلة. | | | | | | | | |
| 3 - تمكين الفقراء والفئات المهمشة وضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي من الوصول إلى نظام العدالة. | | | | | | | | |
| 4. تلمتع المجموعات المهمشة بالخدمات الاجتماعية والبنية التحتية والتكنولوجيا. | | | | | | ✓ | | |
| 5. المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجموعات المهمشة. | | | | | | | | |
| **الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز التماسك الاجتماعي** | | | | | | | | |
| 1. التدخلات التطوعية الموسسة والفعالة. | | | | | | | | |
| 2. نماذج فعالة للمسوولية الاجتماعية على المستويين المحلي والوطني. | | | | | | | | |
| 3. سياسات اقتصادية عادلة وشاملة. | ✓ | | | | | | | |
| 4. نظم التنشئة الاجتماعية تعزز القيم الإنسانية. | | | | | | | | |
| 5. مؤسسات التنمية الاجتماعية كفؤة وفعالة، فضلا عن الاستجابة لاحتياجات المجتمع. | ✓ | | | | | | | |

## ملحق 3.ب.5. مطابقة بين مقاصد هدف التنمية المستدامة الثاني وبين السياسة الوطنية للصحة

| مقاصد الهدف الثاني للتنمية المستدامة<br>استراتيجية الصحة الوطنية | 2.1 الجوع | 2.2 سوء التغذية | 2.3 الإنتاجية الزراعية | 2.4 الغذاء المستدام | 2.5 التنوع الجيني | أ.2 الاستثمارات | ب.2 التشوهات التجارية | ج.2 سوق الأغذية والمعلومات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأهداف الاستراتيجية والنتائج | | | | | | | | |
| الهدف الاستراتيجي الأول: ضمان توفير الخدمات الصحية الشاملة لجميع الفلسطينيين ، في اتجاه توطين الخدمات الصحية في فلسطين | | | | | | | | |
| .1 | | | | | | | | |
| .2 | | | | | | | | |
| .3 | | | | | | | | |
| .4 الحدادل معدل سوء التغذية لدى الاطفال الذين تقل اعمارهم عن سن الخامسة | | ✓ | | | | | | |
| .5 | | | | | | | | |
| .6 | | | | | | | | |
| .7 | | | | | | | | |
| .8 | | | | | | | | |
| .9 | | | | | | | | |
| الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز إدارة الأمراض غير المعدية ، والرعاية الصحية الوقائية ، والوعي الصحي المجتمعي ، والبرامج ذات الصلة بالنوع الاجتماعي | | | | | | | | |
| 1 | | | | | | | | |
| 2 | | | | | | | | |
| 3. محتوى الملح من الخبز لا يتجاوز 1.0 غرام لكل 100 جم من الخبز | | ✓ | | | | | | |
| 4 | | | | | | | | |
| 5. تنفيذ برامج تعزيز التغذية بعدالية وبما يسهم في تعزيز الانظمة الغذائية الصحية للاطفال والشباب والنساء والاشخاص من مختلف الاعمار | | ✓ | | | | | | |
| .6 | | | | | | | | |
| .7 | | | | | | | | |
| .8 | | | | | | | | |
| .9 | | | | | | | | |
| .10 | | | | | | | | |
| .11 | | | | | | | | |
| الهدف الاستراتيجي الثالث: إنشاء الطابع المؤسسي على أنظمة الجودة في جميع جوانب الخدمات الصحية | | | | | | | | |
| .1 | | | | | | | | |
| .2 | | | | | | | | |
| .3 | | | | | | | | |
| .4 | | | | | | | | |
| .5 | | | | | | | | |
| .6 اعتماد المستشفيات التي تقدم خدمات الامومة كمستشفيات صديقة للطفل | | ✓ | | | | | | |
| .7 اعتماد عيادات الامومة كعيادات صديقة للطفل | | ✓ | | | | | | |
| 8 | | | | | | | | |
| الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز وتطوير نظام إدارة القوى العاملة الصحية | | | | | | | | |
| .1 | | | | | | | | |
| .2 | | | | | | | | |
| .3 | | | | | | | | |
| .4 | | | | | | | | |
| .5 | | | | | | | | |
| .6 | | | | | | | | |
| الهدف الإستراتيجي الخامس: تعزيز الحوكمة الصحية ، بما في ذلك الإدارة الفعالة للقطاع الصحي، وتطوير واتفاذ القوانين والتشريعات، والتنسيق بين القطاعات . | | | | | | | | |
| .1 | | | | | | | | |
| .2 | | | | | | | | |
| .3 | | | | | | | | |
| .4 اعتماد تحليمات فنية إلزامية تنظم تسويق الأطعمة التي تحتوي على الدهون المتحمة والمهدرجة والمحتوى العالي من السكر وتطبيقها بعدالة | | ✓ | | | | | | |
| .5 | | | | | | | | |
| .6 | | | | | | | | |
| .7 | | | | | | | | |
| .8 | | | | | | | | |
| .9 | | | | | | | | |
| .10 | | | | | | | | |
| .11 | | | | | | | | |
| .12 | | | | | | | | |
| الهدف الاستراتيجي السادس: تعزيز التماسك الاجتماعي | | | | | | | | |
| .1 | | | | | | | | |
| .2 | | | | | | | | |
| .3 | | | | | | | | |

## ملحق 3.ب.6. مطابقة بين مقاصد هدف التنمية المستدامة الثاني وبين السياسة الوطنية للتغذية واستراتيجياتها وخطة عملها

| مقاصد الهدف الثاني للتنمية المستدامة<br>السياسة الوطنية للتغذية، والاستراتيجيات، وخطة العمل | 2.1 الجوع | 2.2 سوء التغذية | 2.3 الإنتاجية الزراعية | 2.4 الغذاء المستدام | 2.5 التنوع الجيني | 2.أ الاستثمارات | 2.ب التشوهات التجارية | 2.ج سوق الأغذية والمعلومات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الأهداف الاستراتيجية والنتائج** | | | | | | | | |
| **الأولوية الأولى: تحديد الاتجاهات التغذوية (المراقبة التغذوية) والأسباب الكامنة وراءها** | | | | | | | | |
| 1. تفعيل النظام الوطني لمراقبة التغذية على المستوى الوطني | ✓ | ✓ | | | | | | |
| **الأولوية الثانية: الوقاية من عوز المغذيات الدقيقة ومعالجتها (مكملات المغذيات الدقيقة وإغناء الغذاء وتنويع النظام الغذائي)** | | | | | | | | |
| 1. تنفيذ سياسة وبرامج إغناء الغذاء بين السكان | | ✓ | | | | | | |
| 2. زيادة الامتثال لمكملات المغذيات الدقيقة بين الفئات الضعيفة مثل النساء الحوامل والأطفال حتى سن عامين والأمهات المرضعات، ولاسيما المراهقات | | ✓ | | | | | | |
| 3. تعزيز تنويع التغذية الغذائية من خلال تغيير السلوك | | ✓ | | | | | | |
| **الأولوية الثالثة: الوقاية والعلاج من السمنة والأمراض غير المعدية المرتبطة بالنظام الغذائي ، وتعزيز النظام الغذائي وبرنامج النشاط البدني ، والحد من الكربوهيدرات والسكر والملح والدهون والأحماض الدهنية غير** | | | | | | | | |
| 1. تطوير المبادئ التوجيهية الغذائية الوطنية القائمة على الغذاء والنشاط البدني | | ✓ | | | | | | |
| 2. تطبيق "الرياضة لجميع الأنشطة" في بيئات مختلفة | | | | | | | | |
| 3. الحد من تناول الملح بنسبة 20 ٪ بحلول عام 2018 | | ✓ | | | | | | |
| 4. الحد من الدهون ، وتناول الحموضة الدهنية بنسبة 10 ٪ بحلول عام 2018 | | ✓ | | | | | | |
| **الأولوية الرابعة: حماية وترقية ودعم الرضاعة الطبيعية الحصرية (حتى 6 أشهر) ، التغذية التكميلية المناسبة والآمنة وفي الوقت المناسب للرضع والتنوع الغذائي للأطفال** | | | | | | | | |
| 1. ضمان الرضاعة الطبيعية الحصرية حتى سن 6 أشهر واستمرار الرضاعة الطبيعية حتى 24 شهراً | | ✓ | | | | | | |
| 2. إدخال التغذية التكميلية المناسبة للرضع في سن مناسبة | | ✓ | | | | | | |
| 3. تنفيذ برنامج مبادرة المستشفى صديق الطفل (BFHI) في وزارة الصحة ، والأونروا ، والمنظمات غير الحكومية والمستشفيات الخاصة | | | | | | | | |
| 4. تنفيذ اللائحة الوطنية للتسويق بدائل حليب الأم (NRMBMS) | | | | | | | | |
| 5. تسجيل جميع وصفات الأطفال الرضع ، متابعة الوصفات، أغذية الأطفال الرضع والأطفال الصغار وأغذية المغل الطبية | | ✓ | | | | | | |
| 6. حماية الرضاعة الطبيعية أثناء الطوارئ | | ✓ | | | | | | |
| **الأولوية الخامسة: مراقبة نمو الأطفال حتى عمر 5 سنوات** | | | | | | | | |
| 1. ضمان نظام مراقبة النمو الفعال في جميع مرافق الرعاية الصحية | | | | | | | | |
| 2. تعزيز المعرفة وممارسة رصد النمو على جميع المستويات | | ✓ | | | | | | |
| **الأولوية السادسة: خدمات الغذاء والتغذية في المستشفيات** | | | | | | | | |
| 1. إنشاء نظام خدمات الأغذية والتغذية (FNSS) في المستشفيات | | | | | | | | |
| **الأولوية السابعة: إدارة سوء التغذية الحاد والمعتدل من خلال المرافق الصحية** | | | | | | | | |
| 1. توفير خدمات إعادة تأهيل التغذية الفعالة في المرافق الصحية في فلسطين | | | | | | | | |
| **الأولوية الثامنة: الوقاية والتعرف على المشاكل المتعلقة بالتغذية لدى تلاميذ المدارس** | | | | | | | | |
| 1. تطوير ومواءمة المبادئ التوجيهية والبروتوكولات الخاصة بالتغذية المدرسية | | ✓ | | | | | | |
| 2. رفع الوعي الغذائي بين تلاميذ المدارس والمجتمع | | ✓ | | | | | | |
| 3. التعرف على أطفال المدارس المعرضين لسوء التغذية (سوء النمو ، النقزم ، الهزال ، السمنة ، وفقر الدم) وفقاً لبروتوكولات التغذية الموحدة | | | | | | | | |
| 4. تعزيز برنامج الغذاء الموجه إلى أطفال المدارس من خلال توسيع وتحسين برنامج التغذية المدرسية | | ✓ | | | | | | |
| 5. تحسين القيمة الغذائية للأغذية المقدمة في مقصف المدرسة | | ✓ | | | | | | |
| **الأولوية التاسعة: تحسين وحماية الأمن الغذائي** | | | | | | | | |
| 1. رصد وتخفيف النتائج المتعلقة بالتغذية من انعدام الأمن الغذائي | | ✓ | ✓ | | | | | |
| 2. رصد وتخفيف النتائج المتعلقة بالتغذية من انعدام الوصول للغذاء | ✓ | ✓ | | | | | | |
| **الأولوية العاشرة: تعزيز نظام التسجيل الخاص بالرضيع ومتابعة تركيبة وإضافة المعادن والفيتامينات للغذاء** | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |

## ملحق 3.ب.7. مطابقة بين مقاصد هدف التنمية المستدامة الثاني وبين الاستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية

| مقاصد الهدف الثاني للتنمية المستدامة<br>الاستراتيجية الوطنية لسلامة الغذاء | 2.1 الجوع | 2.2 سوء التغذية | 2.3 الإنتاجية الزراعية | 2.4 الغذاء المستدام | 2.5 التنوع الجيني | أ.2 الاستثمارات | ب.2 التشوهات التجارية | ج.2 سوق الأغذية والمعلومات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الأهداف الاستراتيجية والنتائج القطاعية** | | | | | | | | |
| **الهدف الاستراتيجي الأول: مواءمة التشريعات الفلسطينية مع الاحتياجات الوطنية والمعايير الدولية والأطر ذات الصلة بسلامة الغذاء** | | | | | | | | |
| 1. قرار من مجلس الوزراء بتشكيل مجلس فلسطيني للسلامة الغذائية مكلف بصلاحيات أعلى لمراقبة سلامة الأغذية. | | ✓ | | | | | | |
| 2- سن التشريعات الفلسطينية المتعلقة بسلامة الأغذية والتي تتماشى مع المعايير الدولية والمصالح والاحتياجات الوطنية. | | ✓ | | | | | | |
| 3- اكتمال التشريع التكميلي الملحق بسلامة الأغذية انسجاما مع قانون سلامة الأغذية. | | ✓ | | | | | ✓ | |
| **الهدف الاستراتيجي الثاني: تحسين أداء سلطات مراقبة سلامة الأغذية في إطار عمل نظام فعال لإدارة سلامة الأغذية** | | | | | | | | |
| 1. تعيين مجموعة من الموظفين المتخصصين من ذوي الخبرة في مجال سلامة الأغذية وفقا للهيكل التنظيمي. | | ✓ | | | | | | |
| 2. توفير الوسائل والأدوات والدعم الفني للموظفين في سلطات المراقبة الوفاء بواجباتهم. | | ✓ | | | | | | |
| 3. تعزيز ثقافة الأداء الجيد بين سلطات مراقبة سلامة الأغذية. | | ✓ | | | | | | |
| 4. يعتمد الموظفون في هيئات المراقبة أفضل الممارسات الإدارية. | | ✓ | | | | | | |
| 5. تتوافق القدرات المختبرية في فلسطين مع متطلبات المراقبة الحديثة للأغذية. | | ✓ | | | | | | |
| 6. إنشاء الطابع المؤسسي على أنظمة المعرفة والاتصال والرقابة لدعم وتعزيز خدمات مراقبة سلامة الأغذية. | | ✓ | | | | | | |
| 7- اعتماد معايير سلامة الأغذية بما يتسجم مع المعايير الدولية. | | ✓ | | | | | ✓ | |
| **الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز السيطرة على السلسلة الغذائية (من المزرعة إلى المائدة) في إطار عمل التشريع الوطني** | | | | | | | | |
| 1. تحديل برامج وتدخلات سلطات مراقبة سلامة الأغذية بما يتفق مع المبادئ التوجيهية الصادرة عن المجلس الفلسطيني لسلامة الأغذية. | | ✓ | | | | | | |
| 2. سياسات سلامة الأغذية تقوم على أساس علمي وعلى منهجية المزرعة إلى المائدة لجميع المنتجات الوطنية والمستوردة. | | ✓ | | | | | | |
| 3 - يكتسب مفتشو الأغذية الخبرة اللازمة ، والسلطة القانونية ، والمعرفة العلمية ، والقدرة على الفحص | | ✓ | | | | | | |
| 4. يعمل مفتشو الأغذية في إطار إجراءات الفحص الواضح الدائم على تحليل المخاطر. | | ✓ | | | | | | |
| 5. قطاع الصناعات الغذائية على دراية بمتطلبات قوانين ولوائح ومعايير سلامة الأغذية. | | ✓ | | | | | | |
| 6. يدرك المواطنون الفلسطينيون دورهم في تعزيز سلامة الغذاء والصحة العامة. | | ✓ | | | | | | |
| **الهدف الاستراتيجي الرابع: تمكين المنظمين لسلامة الأغذية من استخدام الوسائل المثلى والأدلة العلمية في إدارة المخاطر ذات الصلة بسلامة الغذاء** | | | | | | | | |
| 1 - تستخدم سلطات الرقابة على سلامة الأغذية والوزارات تقييمات المخاطر بفعالية وكفاءة. | | ✓ | | | | | | |
| 2. ادارة المخاطر والقرارات شفافة والزامية لجميع العاملين في قطاع الغذاء | | ✓ | | | | | | |
| **الهدف الاستراتيجي الخامس: تعزيز العمل وفقا للمعايير الدولية ذات الصلة بسلامة الغذاء والتنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة** | | | | | | | | |
| 1. الهيئات المتخصصة في مجال سلامة الأغذية تعمل لتحقيق توصيات هيئة الدستور الغذائي في جميع المواضيع المتعلقة بسلامة الأغذية وجودتها. | | ✓ | | | | | | |
| 2. المساهمة الفعالة في تحديد الأهداف وصياغة السياسات على المستوى الإقليمي ذات الصلة بسلامة الأغذية | | ✓ | | | | | | |
| 3. العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف مع المنظمات الإقليمية والعربية لتعزيز المعرفة وتبادل الخبرات للكوادر الفلسطينية | | ✓ | | | | | | |

## ملحق 4 - إطار النتائج

| النتيجة | المسؤولية | المؤشر | المعنى / الاساس المنطقي | خط الأساس | السنة | الهدف 2022 | الهدف 2030 | التكرار (بالسنوات) | وسيلة التحقق | مصدر التحقق | تعليقات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القضاء على الجوع -1 | | **2.1.1 انتشار نقص التغذية** | | | | | | | | | |
| | | **هدف التنمية المستدامة 2.1.2 انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد منتشر بين السكان، استنادا إلى مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي (FIES)** | | | | | | | | | |
| 1.1تحسين سبل المعيش من خلال توفير الحماية الاجتماعية | وزارة التنمية الاجتماعية | 1.1.1 عدد الأسر التي تحصل على إعانة من المساعدات الاجتماعية التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية (حسب فئة الاسرة والنوع الاجتماعي لرب الاسرة) | # الاسرة | 110000 اناثي: 42 % ذكور: 58 % | 2017 | 100,000 اناثي: 40 % ذكور: 60 % | 80,000 اناثي: 40 % ذكور: 60 % | سنويا | قاعدة بيانات الاسر المستفيدة | وزارة التنمية الاجتماعية | اذا يرصد فقط البند الكلي البحت. من المستحسن إدراج مؤشر يرصد البند النوعي للامن الاجتماعي |
| 1.2 - تمكين الأفراد المهمشين وضمان المساواة في الفرص | وزارة التنمية الاجتماعية | 1.2.1 نسبة الاسر المعاشية التي تساعدها وزارة التنمية الاجتماعية من خلال برنامج DEEP من المجموع الاجمالي للاسر المهمشة المسجلة (حسب فئة الاسرة والنوع الاجتماعي لرب الاسرة) | # الاسر التي تلقت مساعدات من اجمالي الاسر التي تقدمت بطلبات | اجمالي 24 % (2،422 اسرة من أصل 10.000 اسرة) الاناث: 30 %، ذوو اعاقة: 45 % | 2017 | اجمالي 20 % (2،000 اسرة من أصل 11.000 اسرة) الاناث: 58 %، ذوو اعاقة: 45 % | اجمالي 15 % (2،000 اسرة من أصل 13.000 اسرة) الاناث: 42 %، الاناث: 58 %، ذوو اعاقة: 45 % | سنويا | ملفات DEEP | وزارة التنمية الاجتماعية، برنامج الامم المتحدة الانمائي | |
| 1.3 - تعزيز القدرة على مواجهة المخاطر البشرية والطبيعية | وزارة التنمية الاجتماعية | 1.3.1 نسبة الاسر التي يتم تعويضها من قبل وزارة التنمية الاجتماعية من مجموع الاسر المتقدمة بطلب التعويض | النسبة المئوية | 92 % (2400 من أصل 2600) | 2017 | 92 % (3-000 اسرة) | 92 % (4-000 اسرة) | سنويا | قاعدة بيانات الاسر المستفيدة | وزارة التنمية الاجتماعية | |
| | وزارة التنمية الاجتماعية | 1.3.2 متوسط الوقت بين تقديم طلب الاسر للتعويض وبين تسليم التعويض للاسر | عدد الايام | 270 | 2017 | 50 | 30 | سنويا | قاعدة بيانات الاسر المستفيدة | وزارة التنمية الاجتماعية | |
| | صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية | 1.3.3 عدد المزارعين الذين يخدمهم صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية سنويا | العدد/ سنة | 2,000 | 2018 | 4,000 | 5,000 | سنويا | التقارير السنوية لصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية | صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية | نفس المؤشر 3.1.5 |
| | صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية | 1.3.4 متوسط الوقت بين تقديم طلب المزارع للحصول على تعويض وبين تسليم التعويض للمزارع | عدد الايام | 300 | 2018 | 70 | 30 | سنويا | قاعدة بيانات الاسر المستفيدة | وزارة التنمية الاجتماعية | من أصل 4000 متقدم منذ عام 2015 - تم الدفع لأقل من نصفهم، ولا يزال المزارعون الآخرون في الانتظار |
| 2 - القضاء على جميع أشكال سوء التغذية | وزارة الصحة | **هدف التنمية المستدامة 2.2.1 انتشار التقزم (الارتفاع بالنسبة للعمر ح-2 نقطة مئوية من متوسط معايير منظمة الصحة العالمية للنمو الطفل) بين الأطفال دون سن الخامسة من العمر** | | | | | | | | | |
| | | **هدف التنمية المستدامة 2.2.2 انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة للطول» +2 أو ح-2 بن دي من متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة ، حسب النوع (الهزال والوزن الزائد)** | | | | | | | | | |
| 2.1 - التنفيذ الفعال للبرامج التي تهدف بالتغذية | وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم العالي | 2-1-1 نسبة نقص المغذيات الدقيقة في فئات السكان المعنية ذات الصلة في فئة المغذيات الدقيقة | النسبة المئوية | النساء الحوامل: فيتامين أ: 54.8 %، فيتامين ب 12: 62.8 %، فيتامين د: 99.3 %، فيتامين هـ: 21.6 %، الحديد: 17.1 %، الزنك: 71.1 %<br>النساء المرضعات: فيتامين أ: 28.7 %، فيتامين ب 12: 20.6 %، فيتامين د: 98.7 %، فيتامين هـ: 44.1 %، الحديد: 11.2 %، الزنك: 90.7 %<br>الأطفال: فيتامين أ: 72.9 %، فيتامين ب 12: 10.9 ٪، فيتامين د: 60.1 ٪، فيتامين هـ: 64.3 ٪، الحديد: 20.9 ٪، الزنك: 55.6 ٪<br>المراهقون (15-18 سنة): فيتامين (أ): ذكور: 42.6 % اناث: 57.1 %، فيتامين ب 12: ذكور 29.8% اناث: 25.1 %، فيتامين د: ذكور: 51.9 %، اناث: 97.2 %، فيتامين E: ذكور: 72.7 %، اناث: 58.7 %، الحديد: ذكور: 21.9 %، اناث: 23.6 %، الزنك: ذكور: 72.5 %، اناث: 83.6 % | 2013 | النساء الحوامل: فيتامين أ: 39.8 %، فيتامين ب 12: 47.8 %، فيتامين د: 84.3 %، فيتامين هـ: 6.6 %، الحديد: 2.1 %، الزنك: 66.1 %<br>النساء المرضعات: فيتامين أ: 13.7 %، فيتامين ب 12: 0.6 %، فيتامين د: 83.7 %، فيتامين هـ: 29.1 %، الحديد: 0 %، الزنك: 75.7 %<br>الأطفال: فيتامين أ: 57.9 %، فيتامين ب 12: 0 ٪، فيتامين د: 45.1 ٪، فيتامين هـ: 49.3 ٪، الحديد: 5.9 ٪، الزنك: 40.6 ٪<br>المراهقون (15-18 سنة): فيتامين (أ): ذكور: 38 % اناث: 51 %، فيتامين ب 12: ذكور 27% اناث: 23 %، فيتامين د: ذكور: 47 %، اناث: 88 %، فيتامين E: ذكور: 65 %، اناث: 53 %، الحديد: ذكور: 20 %، اناث: 21 %، الزنك: ذكور: 65 %، اناث: 75 % | مسح متخصص | وزارة الصحة - البوتسيف، مسح الدهون المغذيات الدقيقة | وزارة الصحة | يجرى المسح كل عدس سنوات |
| | وزارة الصحة | 2.1.2 معدل الرضاعة الطبيعية الخالصة | النسبة المئوية | 38.6% | 2014 | 55.0% | 80.0% | سنويا | تقرير النظام الوطني الرقابة التغذوية& تقرير الجهاز الفلسطيني للاحصاء المركزي: "المسح الفلسطيني المنقودي متعدد المؤشرات " | وزارة الصحة& الجهاز الفلسطيني للاحصاء المركزي | يصدر تقرير الجهاز الفلسطيني للاحصاء المركزي: "المسح الفلسطيني المنقودي متعدد المؤشرات" مرة كل اربع سنوات. ستكفاة سيصدر التقرير من قبل النظام الوطني الرقابة التغذوية بشكل سنوي |

| التنبيه | المسؤولية | المؤشر | المعنى / الأساس المنطقي | خط الأساس | السنة | الهدف 2022 | الهدف 2030 | التكرار (بالسنوات) | وسيلة التحقق | مصدر التحقق | تعليقات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2.2 - ضمان سلامة الأغذية على امتداد جميع سلاسل التزويد الغذائي | وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة الاقتصاد الوطني | 2.2.1 نسبة عينات الغذاء المطابقة للمعايير من مجموع المضبوطات في كل وزارة | النسبة المئوية | وزارة الاقتصاد الوطني 73٪<br>وزارة الصحة: 88 ٪<br>وزارة الزراعة 25٪ | 2017 | وزارة الاقتصاد الوطني 77٪<br>وزارة الصحة: 90 ٪<br>وزارة الزراعة 30٪ | وزارة الاقتصاد الوطني 82٪<br>وزارة الصحة: 90 ٪<br>وزارة الزراعة 50٪ | سنوياً | تقارير الوزارات | وزارة الصحة/ وزارة الاقتصاد/ وزارة الزراعة | وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة بخصوص أي طعام، وزارة الزراعة فقط للمواد الغذائية الحيوانية (الاختبارات البيطرية).<br>يشمل محلل وزارة الزراعة عينات من الحيوانات غير المصابة |
| 2.3 - زيادة التثقيف والتوعية التغذوية | وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة الزراعة، سلطة جودة البيئة | 2.3.1 عدد النوادي البيئية المنشأة على مستوى المدارس والمجتمع | العدد | 3000 (تقريبا) | 2018 | 3150 | 3450 | سنوياً | التقارير السنوية لسلطة جودة البيئة | وزارة الاقتصاد/ سلطة جودة البيئة | الأندية البيئية هي للاهتمام بالوعي البيئي والتغذوي على مستوى المدرسة. |
| | وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم الدولي | 2.3.2 عدد الحملات التوعوية والنشاطات التثقيفية التي تم تنفيذها حول النظام الغذائي الصحي والنشاط البدني لأطفال المدارس والفرق سنوياً | العدد/ سنة | وزارة الصحة: 10000<br>وزارة التربية والتعليم: 15000 | 2017 | وزارة الصحة: 15,000<br>وزارة التربية والتعليم: 17,000 | وزارة الصحة: 20,000<br>وزارة التربية والتعليم: 20,000 | سنوياً | التقارير السنوي لوزارة الصحة، التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم، تقرير الصحة المدرسية | وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم | **الحملة:** الأنشطة المنفذة خلال في عدة مناطق جغرافية خلال عدة أيام / أسابيع<br>**النشاط:** أصغر في الحجم والفترة والموقع والمجموعة المستهدفة<br>**أطفال المدارس والمراهقين** أطفال المدارس هم الطلاب. طواقم المدارس هي المدرسون والتربويون وموظفو التشغيل الأخرون. |
| **3: مضاعفة/ زيادة الإنتاجية الزراعية ومداخيل صغار منتجي الأغذية** | | **هدف التنمية المستدامة 2.3.1 حجم الإنتاج لكل وحدة عمل حسب فئات حجم المشاريع الزراعية / الرعوية / الحرجية** | | | | | | | | | |
| | | **هدف التنمية المستدامة 2.3.2 متوسط دخل صغار منتجي الأغذية ، حسب الجنس وحالة السكان الأصليين** | | | | | | | | | |
| 3.1 - تحسين الوصول إلى الموارد الإنتاجية الزراعية والخدمات | وزارة الزراعة | 3-1-1 عدد الآبار والصنود التي بنتها الحكومة سنوياً | # الآبار/ الصنود | الآبار: 1115<br>الصنود: 3 | 2015-2017 | الآبار: 1,500<br>الصنود: 4 | الآبار: 2,000<br>الصنود: 7 | سنوياً | التقرير السنوي لوزارة الزراعة | وزارة الزراعة والشركاء الاخرون | |
| | وزارة الزراعة | 3-1-2 كمية أنشال / البذور التي يتم توزيعها على المزارعين من قبل الحكومة سنوياً | شتلة | 600,000 | 2017 | 1,000,000 | 1,500,000 | سنوياً | التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم | وزارة الزراعة | فقط وزارة الزراعة |
| | وزارة الزراعة | 3.1.3 مقدار الطرق الزراعية التي بنتها الحكومة سنوياً | كيلومترإسنة | 200 كم/ سنة | 2015-2017 | 300 كم/ سنة | 300 كم/ سنة | سنوياً | التقرير السنوي لوزارة الزراعة | وزارة الزراعة والشركاء الاخرون | يجب التحقق من خط الأساس والأهداف |
| | المؤسسة الفلسطينية لاقتراض الزراعي | 3-1-4 عدد المزارعين الذين تخدمهم المؤسسة الفلسطينية لاقتراض الزراعي سنويا | العدد/ سنة | 0 | 2018 | 4,000 | 6,000 | سنوياً | التقرير السنوي للمؤسسة الفلسطينية لاقتراض الزراعي | المؤسسة الفلسطينية لاقتراض الزراعي | الأهداف المتوقعة للمؤسسة الفلسطينية لاقتراض الزراعي لعام 2022 و 2030 ليست واقعية |
| | صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية | 3-1-5 عدد المزارعين الذين يخدمهم صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية سنويا | العدد/ سنة | 2,000 | 2018 | 4,000 | 5,000 | سنوياً | التقرير السنوي لصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية | لصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية | نفس المؤشر 1.3.3 |
| | وزارة الزراعة | 3.1.6 رضا المزارعين عن الخدمات المقدمة من مختلف الجهات الفاعلة | النسبة المئوية | غير متوفرة | 2017 | 50% | 70% | كل ثلاث سنوات | التقييم السريع المتخصص | وزارة الزراعة | يتم أدراج هذا المؤشر عند تنفيذ تقييم سريع محدد من قبل وزارة الزراعة ليتم إدارته كل 3 سنوات |
| 3.2 - زيادة مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق المحلية والدولية | وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد الوطني | 3.2.1 نسبة صغار المزارعين الذين لديهم إمكانية الوصول إلى أسواق الجملة حسب المناطق | النسبة المئوية | 90% | 2017 | 100% | 100% | كل ثلاث سنوات | التقييم السريع المتخصص | وزارة الزراعة | يتم أدراج هذا المؤشر عند تنفيذ تقييم سريع محدد من قبل وزارة الزراعة ليتم إدارته كل 3 سنوات |
| | وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد الوطني | 3.2.2 نسبة صغار المزارعين الذين يقومون بالتصدير الى الأسواق الدولية (على سبيل المثال، عن طريق التعاونيات / الاتحادات / الجمعيات) | النسبة المئوية | | | | | كل ثلاث سنوات | التقييم السريع المتخصص | وزارة الزراعة | يتم أدراج هذا المؤشر عند تنفيذ تقييم سريع محدد من قبل وزارة الزراعة ليتم إدارته كل 3 سنوات |
| 3.3 - زيادة معارف المنتجين وتنمية قدراتهم | وزارة الزراعة | 3.3.1 عدد المزارعين الذين تم تدريبهم على التقنيات الجديدة كل عام | المزارعون/سنة | 1,340 | 2017 | 2,000 | 2,200 | سنوياً | التقرير الميداني | وزارة الزراعة، دائرة الارشاد | |
| | | 3.3.2 عدد المشاهدات التي رابيت ونقلت للمزارعين بشأن التقنيات الزراعية الجديدة كل عام | العدد/ سنة | 115 | 2017 | 150 | 200 | سنوياً | تقرير النتائج | وزارة الزراعة، المتابعة والتقييم | هذا المؤشر يرصد تقريبا نفس معلومات المؤشر 3.3.1 النظر في إلغاؤه |
| **4 - ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة وتنفيذ ممارسات زراعية متينة** | | **هدف التنمية المستدامة 2.4.1 نسبة المساحة الزراعية تحت الزراعة الإنتاجية والمستدامة** | | | | | | | | | |
| 4.1 - تحسين الوصول إلى وإدارة موارد الأراضي والمياه | وزارة الزراعة، سلطة جودة البيئة، سلطة المياه | 4.1.1 إجمالي المساحة الزراعية المروية | دونم | 228,000<br>غزة: 60%<br>الضفة الغربية: 40% | 2017 | 360,000<br>غزة: 60%<br>الضفة الغربية: 40% | 500,000<br>غزة: 60%<br>الضفة الغربية: 40% | سنوياً | مقدات سلطة المياه الفلسطينية | سلطة المياه الفلسطينية | |
| | وزارة الزراعة، سلطة جودة البيئة، سلطة المياه | 4-1-2 كمية المياه المستخدمة لري وحدة واحدة من الأراضي الزراعية | م3/دونم/سنة | 918 | 2010 | 730 | 730 | سنوياً | التقييم السريع المتخصص | سلطة المياه الفلسطينية | صح تقييم سريع تجريبه وزارة الزراعة / سلطة المياه الفلسطينية كل ثلاث سنوات. |
| | | 4.1.3 مساحة الأراضي التي تم إصلاحها او تاهيلها والتي أصبحت مناسبة للاستخدام الزراعي | دونم | 120,000 | 2017 | 135,000 | 170,000 | سنوياً | تقرير الانجاز | وزارة الزراعة، دائرة تطوير الاراضي | |

| النتيجة | المسؤولية | المؤشر | المعنى / الاساس المنطقي | خط الأساس | السنة | الهدف 2022 | الهدف 2030 | التكرار (بالسنوات) | وسيلة التحقق | مصدر التحقق | تعليقات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 4.2 - الحد من الفقدان وهدر الأغذية والتشجيع على استخدام موارد الطاقة المتجددة | وزارة الزراعة، منظمة الاغذية والزراعة | 4.2.1. متوسط الفقدان وهدر الغذاء في سلاسل توريد البندورة والخيار لكل مرحلة من مراحل القيمة والمجموع | النسبة المئوية | البندورة: المزارعون: 11 %، تاجر الجملة: 1 %، الوسطاء: 0 %، تجار التجزئة: 10 %<br>الخيار: المزارعون: 11 %، تاجر الجملة: 1 %، الوسطاء: 0 %، تجار التجزئة: 10 % | 2017 | البندورة: المزارعون: 10 %، تاجر الجملة: 1 %، الوسطاء: 0 %، تجار التجزئة: 10 %<br>الخيار: المزارعون: 10 %، تاجر الجملة: 1 %، الوسطاء: 0 %، تجار التجزئة: 10 % | البندورة: المزارعون: 9 %، تاجر الجملة: 1 %، الوسطاء: 0 %، تجار التجزئة: 10 % المستهلكون: ... %<br>الخيار: المزارعون: 10 %، تاجر الجملة: 1 %، الوسطاء: 0 %، تجار التجزئة: 10 % المستهلكون: ... % | كل ثلاث سنوات | التقييم السريع المخصص | وزارة الزراعة، منظمة الاغذية والزراعة | اجراء مسح تقييم سريع يتبنى منهجية منظمة الأغذية والزراعة كل ثلاث سنوات. قاعدة أساسية على دراسة تجريبية حول سلسلة التوريد في طولكرم تقدر فقط خسارة الغذاء (بنتشيفني 2017) |
| | وزارة الزراعة، سلطة جودة البيئة | 4.2.2. نسبة المزارع التي تستخدم موارد الطاقة المتجددة | النسبة المئوية | الضفة الغربية: 0.06%<br>غزة: 0% | 2013 | الضفة الغربية: 10%<br>غزة: غير متوفر | الضفة الغربية: 20%<br>غزة: غير متوفر | كل ثلاث سنوات | التقييم السريع المخصص | وزارة الزراعة/ سلطة جودة البيئة | مسح تقييم سريع أجرته وزارة الزراعة / سلطة جودة البيئة كل ثلاث سنوات. نفس المؤشر 4.3.2 |
| 4.3 - مواجهة تحديات تغير المناخ وتكييف النظم الزراعية | وزارة الزراعة، سلطة جودة البيئة، سلطة المياه | 4.3.1 النسبة المئوية لمياه الصرف المعالجة من مياه الصرف التي تستخدمها الزراعة | النسبة المئوية | غزة 5,000<br>الضفة الغربية: 8,000 | 2017 | غزة 24,700<br>الضفة الغربية: 52,300 | غير متوفر | سنوياً | ملفات سلطة المياه الفلسطينية | سلطة المياه الفلسطينية | |
| | وزارة الزراعة، سلطة جودة البيئة، سلطة | 4.3.2. نسبة المزارع التي تستخدم موارد الطاقة المتجددة | النسبة المئوية | الضفة الغربية: 0.06%<br>غزة: 0% | 2013 | الضفة الغربية: 10%<br>غزة: غير متوفر | الضفة الغربية: 20%<br>غزة: غير متوفر | كل ثلاث سنوات | التقييم السريع المخصص | وزارة الزراعة/ سلطة جودة البيئة | مسح تقييم سريع أجرته وزارة الزراعة / سلطة جودة البيئة كل ثلاث سنوات. نفس المؤشر 4.2.2 |
| | وزارة الزراعة | 4.3.3 عدد تقارير الإنذار المبكر الصادرة للمزارعين سنوياً | العدد/ سنة | 21 | 2017 | 25 | 25 | سنوياً | تقارير الانذار المبكر | وزارة الزراعة | |
| **5 - حفظ تنوع الموارد الوراثية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة** | | **هدف التنمية المستدامة 5.1 عدد المصادر الوراثية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة المحفوظة في مرافق الحفظ متوسطة أو طويلة الأجل** | | | | | | | | | |
| | | **هدف التنمية المستدامة 5.2 نسبة السلالات المحلية المصنفة على أنها معرضة للخطر، وليس في خطر أو عند مستوى غير معروف من خطر الانقراض** | | | | | | | | | |
| 5.1 - الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي وتعميم حماية النظام الإيكولوجي | لجان العمل الزراعي، جمعية البذورالبلدية حلحول، جمعية محافظة مزارعي بيت لحم | 5.1.1 عدد المدخلات المحلية النباتية والحيوانية المحفوظة في بنك الجينات لجان العمل الزراعي | كيلوغرام بذور | لجان العمل الزراعي: 3,065<br>جمعية مزارعي محافظة بيت لحم: 300<br>جمعية البذورالبلدية حلحول: 616 | 2018 | لجان العمل الزراعي: 4,825<br>جمعية مزارعي محافظة بيت لحم: 500<br>جمعية البذورالبلدية حلحول: 620 | غير متوفر | سنوياً | لجان العمل الزراعي، جمعية مزارعي محافظة بيت لحم، جمعية البذورالبلدية حلحول | لجان العمل الزراعي، جمعية مزارعي محافظة بيت لحم، جمعية البذورالبلدية حلحول | يتم إدراجه بصورة أن يحل بنك الجينات |
| | لجان العمل الزراعي، جمعية البذورالبلدية حلحول، جمعية محافظة مزارعي بيت لحم | 5-1-2 عدد المزارعين المشاركين في برامج التربية التشاركية | العدد | لجان العمل الزراعي: 370<br>جمعية مزارعي محافظة بيت لحم: 100<br>جمعية البذورالبلدية حلحول: 25 | 2018 | لجان العمل الزراعي: 1500<br>جمعية مزارعي محافظة بيت لحم: 150<br>جمعية البذورالبلدية حلحول: 30 | غير متوفر | سنوياً | تقارير لجان العمل الزراعي، جمعية مزارعي محافظة بيت لحم، جمعية البذورالبلدية حلحول | لجان العمل الزراعي، جمعية مزارعي محافظة بيت لحم، جمعية البذورالبلدية حلحول | |
| | المركز الوطني للبحوث الزراعية | 5.1.3 عدد المدخلات النباتية والحيوانية المحلية المحفوظة في بنك جينات المركز الوطني للبحوث الزراعية | كيلوغرام بذور<br># الحيوانات المنوية | النبات: 700-1<br>الحيوان: 500 | 2018 | النبات: 2,000<br>الحيوان: 700 | النبات: 2,200<br>الحيوان: 900 | سنوياً | قاعدة بيانات المركز الوطني للبحوث الزراعية | المركز الوطني للبحوث الزراعية | |
| **6 - ايجاد بيئة تمكينية للأمن الغذائي والتغذوي** | | **هدف التنمية المستدامة 2.أ.1 مؤشر التوجيه الزراعي للنفقات الحكومية** | | | | | | | | | |
| | | **هدف التنمية المستدامة 2.أ.2 مجموع التدفقات الرسمية (المساعدة الإنمائية الرسمية بالإضافة إلى التدفقات الرسمية الأخرى) إلى القطاع الزراعي** | | | | | | | | | |
| | | **هدف التنمية المستدامة 2.ج.1 مؤشر الشذوذ في سعر الغذاء** | | | | | | | | | |
| | | **التصديق على السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي وخطة الاستثمار الوطنية** | | | | | | | | | |
| | | **الفجوة في الموارد لتنفيذ السياسة الوطنية للأمن الغذائي التغذوي-خطة الاستثمار الوطنية (النسبة المئوية من اجمالي الموارد المطلوبة)** | | | | | | | | | |
| 6.1 - تعزيز نظام الابتكار الزراعي الغذائي | وزارة الزراعة | 6.1.1 عدد الأصناف والسلالات النباتية الجديدة المحمية ببراءة اختراع | العدد | 0 | 2017 | غير متوفر | غير متوفر | كل خمس سنوات | الدراسة المخصصة | وزارة الزراعة | دراسة تجريبية وزارة الزراعة في البداية ثم (كل خمس سنوات) |
| | وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد الوطني | 6.1.2. عدد العلامات الجماعية للمنتجات الزراعية الغذائية التي تم إنشاؤها | العدد | 31 | 2017 | 41 | غير متوفر | كل خمس سنوات | الدراسة المخصصة | وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد | |
| | وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد الوطني | 6.1.3. عدد الاتفاقات التي وقعتها الجهات الفاعلة (مثل المزارعين، القائمين على التصنيع الغذائي، الموزعين) ضمن سلاسل القيمة الزراعية الغذائية | العدد | غير متوفرة | 2017 | | | كل خمس سنوات | الدراسة المخصصة | وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد | |
| 6.2 - زيادة الاستثمارات العامة الموجهة نحو الأمن الغذائي والتغذوي | وزارة الزراعة | 6.2.1 الفجوة في الموارد في تنفيذ خطة الاستثمار الوطنية | النسبة المئوية | | 2018 | | | سنوياً | تقرير خطة الاستثمار الوطنية | وزارة الزراعة | يتم تحديثها بمجرد المصادقة على خطة الاستثمار الوطنية المتعلقة بالسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي |
| 6.3 - تخصيص موارد بشرية ومالية كافية للأمن الغذائي والتغذوي | وزارة الزراعة، وزارة الصحة، وزارة التنمية الاجتماعية | 6.3.1 الميزانية السنوية للبرامج / المشاريع الممولة من المانحين في وزارة الزراعة ووزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية | دولار امريكي/ سنة | وزارة الزراعة: 17,000,000<br>وزارة الصحة: 1,000,000<br>وزارة التنمية الاجتماعية: 5,460,000 | 2017 | وزارة الزراعة: 25,000,000<br>وزارة الصحة: 3,000,000<br>وزارة التنمية الاجتماعية: 8,000,000 | وزارة الزراعة: 30,000,000<br>وزارة الصحة: 5,000,000<br>وزارة التنمية الاجتماعية: 10,000,000 | سنوياً | تقارير المشروع/ البرنامج | وزارة الزراعة، وزارة الصحة، وزارة التنمية الاجتماعية | بالنظر إلى الصعوبات في وضع ميزانيات موجهة للأمن الغذائي والتغذوي في الوزارات المعنية، فإن هذا هو أفضل وسيط لها. |
| 6.4 - تعزيز حوار السياسات وتحسين التنسيق في المسائل المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي | مجلس الوزراء | 6.4.1 إنشاء وتفعيل المجلس الاعلى للامن الغذائي والتغذوي | نعم/ لا | لا | 2018 | نعم | نعم | مرة واحدة | قرار مجلس الوزراء | مجلس الوزراء | |
| | مجلس الوزراء، وزارة الزراعة، قطاع الامن الغذائي | 6.4.2 عدد الاجتماعات السنوية لكل من المجلس الاعلى للامن الغذائي والتغذوي، والمجموعة العاملة المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة، وقطاع الامن الغذائي | العدد | مجلس الامن الغذائي والتغذوي: 4<br>مجموعة الهدف الثاني للتنمية: 48<br>قطاع الامن الغذائي: 8 | 2018 | مجلس الامن الغذائي والتغذوي: 4<br>مجموعة الهدف الثاني للتنمية: 12<br>قطاع الامن الغذائي: 10 | مجلس الامن الغذائي والتغذوي: 4<br>مجموعة الهدف الثاني للتنمية: 12<br>قطاع الامن الغذائي: 12 | سنوياً | محاضر الاجتماعات | وزارة الزراعة، قطاع الامن الغذائي | خط البداية: 2017 لقطاع الأمن الغذائي، 2018 للمجموعة العاملة على الهدف الثاني للتنمية المستدامة، والمجلس الاعلى للامن الغذائي والتغذوي بمجرد انشاؤه |
| 6.5 - تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية للأمن الغذائي والتغذوي | وزارة الزراعة | 6.5.1 المصادقة على السياسة الوطنية للامن الغذائي التغذوي | نعم/ لا | لا | 2017 | نعم | نعم | مرة واحدة | موافقة مجلس الوزراء على السياسة الوطنية للامن الغذائي والتغذوي | وزارة العدل | |
| | وزارة الزراعة | 6.5.1 تنفيذ خطة الاستثمار الوطنية | نعم/ لا | لا | 2017 | نعم | نعم | مرة واحدة | تنفيذ خطة الاستثمار الوطنية بانتظام | وزارة الزراعة | |